

اي فرضنا ان مركوب زيد مضمون في الفرض مع امكانه  
 اي مركوبية زيد للهار يصدق لاشي من مركوب  
 زيد بخار بالضرورة ولا يصدق العكس لغير  
 فهمي يعني ان فرضنا ان كان صفة لغيره ثبت  
 لاحدهما بالضرورة وفي الكثر فيكون النوع الآخر  
 مسلوبا عما المتكامل الصفة بالضرورة في امكان  
 ثبوت الصفة لغيره فلا يصدق سلبه لغيره  
 مركوب ان مركوب زيد يكون بمكان الفرض والحوادث  
 الفرض من دو طهار يصدق لاشي من مركوب زيد  
 بخار بالضرورة ولا يصدق لاشي من الوارد مركوب  
 زيد بالضرورة فيصدق عين الحار مركوب زيد بال  
 مكانة ومنه ان نفس البياض والمشقة في الحقيقة  
 اذ يصدق في المثال المضمون لاشي من مركوب  
 زيد للهار بالضرورة ما دام مركوب زيد بالضرورة  
 لاشي من الحار مركوب زيد ما دام حار يصدق

يصدق نقيضه وهو عين جوارم كونه زيد بالامكان  
حين هو جوارم وصدق عليه اي على التبيين انه يلزم  
انعكاس الدوام اليه لدوام الذاتي عن الضرورة  
الذاتية في الكليات اي في المسر اليه الذاتية يعني ان  
الدوام الذاتي لا يفتك عن الضرورة الذاتية  
بالمعنى المسمى بالواقع بل باستاويله كاستاويله  
في بحث القياس وانكالت بالنظر في مفهومها في ابراهيم  
الواهي يبين عدم وجود من كاستاويل في النسب وقد  
ضج في عكس الضرورة الدوام دون الضرورة  
لزم انعكاس الدوام عنها في الواقع وهو ما ناهى  
وقوله المشرك في العامة ان من حيث الضرورة  
لا يمكن الوصف فتعكس كنهها لان المناقاة بين وصف  
الموضوع وصف المجرول متحققة ضرورة ان  
مشار الضرورة السليمة هو وصف الموضوع في  
تحقق وصف المجرول لا متحقق صدق وصف الموضوع

فيكون المناقاة متحققة بين ذات المحول ووصف  
الموضوع لأجل وصف المحول وهو مفهوم العقل  
أنه مشرت بالعلم وهو ما دام الوصف فلا تنكس  
كنفسها لأنهم في الأصل أن ذات الموضوع ينال  
وصف المحول في جميع أوقات وصف الموضوع ولا  
يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقاً بل يلزم  
من صدق أحد الوصفين الشيء الثاني الآخر مطلقاً  
ما في المباني أن يكون وصف الموضوع ووصف  
المحول متساويين في ذات الموضوع وهو مفهوم العقل  
مناقاة ذات المحول ووصف الموضوع في جميع  
أوقات وصف المحول واحد لا يتبدل في الآخر بل  
أن يكون ذات المحول قابلاً للمناقاة الموضوع كقولنا  
الذكر هو ذلك مفهوم الأصل هناك مناقاة ما جاز  
عليه مركوب يزيد بالفعل ووصف المحول ما دام مركوباً  
زيد ولا يلزم منه المناقاة مركوب زيد وصف

٣٥١  
والمركب مركب زيد ولا يلزم منه الامتافات  
مركب زيد وصف الحار في ذات الموضوع اعني  
صدق عليه انه مركب زيد بالفعل ولا يستلزم  
المتافاة بين ذات الحار وصف مركب زيد وهكذا  
لوضوح العرف وبشبه الوصف لا نهاية لما فيها ان  
جميع ذات الموضوع او وصف بمائة لوصف الحار  
ولا يستلزم على الامتافات بين الوصفين في ذات  
موضوع الموضوع ولا يلزم منه المتافاة بجميع ذات  
الحار ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا ان  
ام لا حار في الواقع لا الذي من يصدق لا شيء من الحار  
لجانب العرف ورة ما دام حارا ومفهوم المتافاة  
بين وصف الحار والحمد فيما صدق عليه الحار بالفعل  
وهو الذي لا يستلزم هو المتافاة بينه وبين  
عليه الحمد بالفعل ورة صدق قطنا بعض  
الحامد حارا بالامكان ومن غيرنا على الاحتمال

في انعكاس الضرورية اختلوا في انعكاس الملتزمين  
الموجبتين اذ تلك الامة غرة تقول بانعكاس  
الضرورية كقضاها يقول بانعكاسها اذ تلك الامة  
الموجبتين كذلك التي كقضاها بطريق العكس وانه  
يقول لو كذب بعض بيج بالامكان لصدق لا شيء  
من بيج بالضرورية وهو العكس للا شيء من بيج با  
الضرورة وقد كان بعض بيج بالامكان فيجمع  
التقيضان فاتفق ذلك من مثل المرحبة ان انعكاس  
المسألة الضرورية كقضاها مستلزم لانعكاس الامة  
كقضاها ومن لا يقول بانعكاس الضرورية كقضاها  
فلا يقول بانعكاسها وذلك ان تقول من لا يقول بانعكاسها  
انعكاسها كذلك واللام يصدق الامة فلو لم يصدق  
حقبة اصلها من عدم الانعكاس مطلقا فترى الاشكال  
في انعكاس الملتزمين الموجبتين انما هو غير اري السج  
واما هذا مذهبنا في تمقوتها انعكاسها الي

انما المكتبة الواجبة كقضايتها استدلالا  
 فتراهن فانه اذا فرضت الذات التي تصدق عليها  
 بالحق وببلا مكان ووب بلا مكان ووج بالحق  
 بنقض بوج بلا مكان والحلا فانه اذا صدق بوج  
 بوج بلا مكان يصدق بوج بوج بلا مكان و  
 الاطلاق بوج بالحق ووج بالحق بوج بالحق  
 بوج بوج بلا مكان ولا شيء بوج بالحق ووج  
 بوج بوج بالحق بوج بالحق ووج بالحق  
 كما علمت هذا الشيخ اجيب عن الاولين بوج الخ  
 الصغرى المكتبة والاول والثالث ومنه الثالث بوج  
 انما من اسئلة الضرورية كقضايتها فانه عند البعض  
 فانهم يجهلون الى في كتابه الاولى ثم الثاني في  
 المحقق وهو ان الكتابة مكتبة للانسان وان كان  
 لا ياب والادب بالانقلاب فالسلب لا ياب فلو وقع  
 الى السلب لا ياب مع الامكان لصدق لا شيء من

من الحيات باسنان وهذا اي هذا السلب محال  
لديهم من غير ان يكون ولا اي وان لم من غير  
التمكن لو كان مكنا فهو اي هذا المحال ان من الان  
تقريره ذكر الامام في المحقق ان السالبة الطبيعة  
لا تنسك نفسها بحيث عليه بان الكتابة في غير  
صحة الانسان في وقت بالصدق في التلايق  
من الانسان بركات بالمكان في وقت وكلاهما  
مكنا في وقت يكون مكنا في كل وقت والان لم لا  
من المكان الذي في الامتياز الذي في السالبة  
بغير الانسان مكنا في جميع الاوقات والتمكن لا يتم  
من غير من وقوعه محال في غير من وقوعه في غير  
لايق من الانسان بركات دايما في السالبة  
لية الطبيعة لم صدق لايق من الحيات باسنان  
دايا وحرر وهذا المحال لم يلزم من غير وقوعه  
التمكن ولا لم يكن مكنا فهو من الامتياز فيكون

محل وقوعه أي هذا العقل لا يلزم منه وجوده وامكانه  
امكانه الذي هو وجوده اللازم منه وجوده وامكانه  
ولا يستلزم إمكانه وجوده فلا وجود له فيها ولا  
عكس لا تزل في الأمور الغير القارة بالحركة والبقاء  
فإن إمكانها أي لا صور الغير القارة وجودها  
أي لا صور الغير القارة غير ممكن بل يشك في إمكانها  
الحركة على أنها لا لا الحركة بغير الطبع وهو  
أمر واحد متصل بغير الذات تعرض له الانقسام إلى  
أجزاء لا يكون مجموعها في الوجود ويكون بعضها مستقلا  
ما يحتاج إلى غيره ولا يستلزم وجوده الآخر ومنه  
الذي هو أصل أن وجوده لا يستلزم إمكانه الذي  
وأم يستلزم أي يظهر أن إمكانه غير إمكان  
الانانية وغير مستلزم له وذلك لأننا قلنا  
أنه لا يحتاج إلى إمكانه لأن إمكانه يستلزم  
أن يكون ذلك متصفاً بالإمكان اقتساماً من غير

بعدم الاتصاف وهذا هو الذي يقتضيه عدم الامكان  
لما هيته التكن واذا قلنا ان اية قلعة كان الازل طرفا  
و على عيني ان وجود المستمر الذي لا يكون مسبوقا  
بالعدم ممكن ومنه العلم ان الاول لا يستلزم الثاني  
لما ان لا يكون وجود الشيء طيلة مدة السكون مستمرا  
ولا يكون وجوده في وقت لا يستمرس مثلا اسلا بل قد  
تلازم من هذا ان يكون ذلك الشيء من بين الوجودات  
لا اله المتع هو الذي لا يقبل الوجود بغيره من الوجود  
وهذا العلم حق لا شبهة فيه مشهور في بابي القدم  
وساقون من المتكذبات ان استمرار الوجود عوفي قد  
تدما من قول الوجوه في شيء من اجزاء الازل  
فيكون عدم شدة منه اذ استمراره في جميع تلك الاجزاء  
فان نظر اليه في ذاته بحيث هو لا يتبع من اتصافه بالو  
جود في شيء من اجزاء اتصافه بغيره في كل منها لا بالانفكا  
ن او معا ايضا وجواز اتصافه به في كل منها هو كما

٢٠٢  
١  
١٧  
١  
امكان اضافة بالوجود المستخرج من اجزاء الازل  
بالقول في ذاته فلزية الامكان مستقلة لامكان الا  
زلية منه في ذاته لا بد لا تقطع بل ومعا ايضا  
وهو لا يخفى ان مثله يجري في استمرار بقائه لامكان  
لامكان البقاء استمرار ما ياتيه الامكان لامكان ان  
ما ياتيه فليزوم امكان بقائه الحركة والزمان وامكان ما  
الي الوجود في الزمان بل في الاضافة الغير المتناهية  
الكل بل وقوله لم يكن هو في ذاته ما ان ذاته ليس  
ما عا في شيء من اجزاء الاول عن قبول اصل الوجود  
بأن يكون قوله في شيء متعلقا بعدم المنع من حيث  
ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم المنع عن قبول  
الوجود وفي شيء من اجزاء الازل الذي هو الكمال  
الازلية وانما لم يرد ذاته ليسوا منعاً عن قبول الوجود  
جوز في شيء من الاجزاء من الازل ان يكون في لنا  
في شيء متعلقا بالوجود فهو بحيث امكان الازل

ذات صفة وشخص الحاصلة ايها المشرطة  
 صفة والعرفية الخاصة عامتين الى المشرطة العا  
 مة والعرفية العامة الاولى الى الاولى والثانية الى  
 الثاني مع اللادام في بعض الاحوال لادام الاصل  
 جية مطلقة وهي انما تنكس جزئية كقولنا لا  
 يتبع منج ببالعز وبرة او بالذ طام ما دام ح لا  
 دايما تنكس الى قولنا لا يتبع منج ببالعز وبرة  
 او بالذ طام ما دام ب لادايما في البعض اما الجزئيا  
 وان الخلق المذكور يتبع طامسا البين العامين  
 الى السالطين الكليين العامين واما الجزء الثاني  
 وهو عموم الد طام في البعض الى قولنا جينج  
 بالطلاق العام فانه لو لم يلزم صدقه لكان صد  
 ق نقيضه وهو السالبة اطلاق الداية انما هي طام  
 لا يتبع منج دايما فنحن الى اللادام الاصل  
 كلج ب بالطلاق العام ولا يتبع منج دايما فلا

يقى مخرج دايما وهو سلب الشىء المجرى من  
عامر فتعزى شدة قولها ليقى من كتابها  
مادام كاتبها دايما المجرى كاتيب ساكن بالاطلاق  
تقنت انما الجزء الاول والثاني لا تنكس ان تقضا  
بالاول وتكس كفسه والثاني جزية لكن بانها  
من اللاد طم كية وهو ساكن كاتب بالاطلاق  
امدق يعنى الساكن ليس كاتيب بل انما الساكن  
ما هو ساكن بالاطلاق من ولا تكس البراق وجى الى  
جودتاه والوقتات والمطلة المدة والوقتة  
المطلة والنقش والمطلة والمتكسفات انما  
اي البراق والوقتة هي لا تكس الى المتكس المطلة  
لسه قلايق من امر تخفف بالوقت لا دايما  
كل امر تخفف بالاطلاق المخرج كذب من التخفف  
ليس بقر بالاطلاق لسه قلايق تخفف قرا المزمرة  
لا يقال انتم كاتيب يعنى التخفف ليس بقر بالاطلاق

السلب يصدق على الاقرار بالعدومة والجزء من  
 الموجبة الكلية انما هي التي لا تحدث معطوف الموضع  
 وليس كذلك فانما لا يجب على الاقرار بالعدومة والسلب  
 عن الاقرار بالعدومة انما هي التي لا تحدث معطوف الموضع  
 الموجبة والجزء من الموجبة فيبقى الشاقي منها وبين الموجبة  
 ولا يمكن الوثوق به انما هي التي لا تحدث معطوف الموضع  
 انما هي التي لا تحدث معطوف الموضع والجزء من الموجبة  
 لا يمكن الوثوق به انما هي التي لا تحدث معطوف الموضع  
 ولا يمكن الوثوق به انما هي التي لا تحدث معطوف الموضع  
 بالسر واليد لتسع المدة كونه غير المتعكسة المجهول  
 الاول ان قوله كل شخص قد مر في الموضع فاما ان يدل  
 على ان يد المتكسرة التي في بعض الموضع من المصلحة في  
 ليست ان من امكنه ان يكون في بعض الموضع في  
 المصلحة لان الموضع لا يزال في بعض الموضع من الموضع  
 رتبة المصلحة المتكسرة في الموضع من المصلحة في بعض

يكون اعم من الممكنة التي هي نقيض الضرورية المطلقة  
 لما في ذلك نقيض اعم من نقيض الاخر ونقيض  
 الاخر اعم من نقيض اعم اجيب عنه بما في الارادة  
 سوا في القضايا الموجبة للضرورة والممكنة العامة التي هي  
 اعم من القضايا الموجبة فان كانت كاذبة يلزم ان  
 سائر القضايا الموجبة للضرورة ولما الممكنة التي هي  
 نقيض الضرورية بالذاتية في الحقيقة بعينها ويؤيد عليه  
 انه الحيزية المطلقة ليست معتبرة في هذا الدليل  
 الثاني تنكسر الى اقسامين فان قلت للاراد  
 بالقضايا الموجبة المعتبرة هي التي هي ان يكون  
 باعتبار نفسها او باعتبار قيمتها الحيزية المطلقة و  
 انه لا يمكن اعتبارها في نقيضها وهي الحقيقة العامة  
 معدومة في القضايا الموجبة للضرورة والاعتبار  
 بالبحث فيها ومن الحكماء بخلاف الممكنة المذكورة  
 فانها غير معتبرة وكان الضرورية بالذاتية التي هي

فنقول الحينة الممكنة معتبرة بهذا المعنى ظاهر وان كان  
 معتبرة بنفسها لكن نقيضها هو المشروطة العلية بشرط  
 الوصف معتبرة في الوجوه المذكورة طافا كما يقولنا  
 معقول الخلف ليس بقدر الامكان العلم بل من كذا الحينة  
 الممكنة لانها لا تكون الممكنة العلية من الحينة الممكنة  
 لان المشروطة العلية بشرط الوصف ليست متحققة  
 من النصوص في الحقيقة بل هي الاخرى من جهة كمالها  
 يكون بين نقيضها من اصلها لا تقترن في بعض الغيب  
 من الاشياء التي يكون الحسنة بينها من جهة  
 لتكون بين نقيضها من اصلها لا يجوز ان يتكسر  
 القضية الوقتية بالواجب الجواب عن هذا القول ان الحينة  
 الممكنة نقيض المشروطة العلية سواء كان الوصف في  
 الاخرى من الممكنة العلية ولما المشروطة بشرط الو  
 صف نقيضها لا يتم المراد بل ان الحكم في الوقتية لها  
 والقول بان لا يكون المشروطة بشرط الوصف نقيضاً

يليق بحال العقلاء ان لا يكل شي لم يقين النسبة وقد  
 منه بخلافه لما لا يقرق لا يقرق من الظلم بفسق  
 الضرر ثم يقرق التبرع لا دايا جازق مع كذب بعض  
 الخلفاء ليس في الظلم بالامكان معين هو مختلف في  
 كل مختلف مظالم الضرر مرة ما دام مختلفا فليس عدم  
 صدق انعكاسه الى الحقيقة الممكنة كذا في وجهنا شي  
 وهو باعامة تخلف الحقيقة العامة دون الحقيقة  
 الممكنة والامر فيه اسهل لان الممكنة العامة من العقلاء  
 للوجبة الحقيقة وكذا الضرر في الحقيقة التي هي حقيقة  
 بخلاف الحقيقة الممكنة كما في وجهه وانما كانت متينة  
 في الشبهة طه بشرط الصف يعتبر في الوجوه المذكورة  
 في قدر البحث الثاني ان قرنا كل مختلف في  
 في العام كذا في الامكان صطحة فليس ان يكون في القر  
 والمختلف متساويين في الحق مرجع المساواة وهو  
 موجب ان كليهما مطلقان عامتان في حق كل

منخفف بطلان العلم وكل منخفف قر بالطلاق و  
 الملازم بطلان دقيق المتساويين متساويين بالانقار  
 في حيث السبب فيلزم صدق قوله لا يجوز لا يخفف  
 ولا لا يخفف لا قر فيهم المعجزة المحللة التي لا زنة  
 الوقتية المرصنة الصدق في قوله لا يجوز لا يخفف  
 بناء على السالبة البسيطة والوجوبية المدونة في المحل  
 فلا يخفف عند وجود الموضوع ولا شك في الموضوع  
 موجود في الوقتية المركبة فيقول لا يجوز لا يخفف وكل  
 لا يخفف لا قر فيهم من الخريف الاول من الشهر الاول  
 كما قر في كلام سيبويه من منخفف وهو بطلان الملازم  
 بطلان القياس لا بطلان الملازم يستلزم بطلان الملازم  
 وبطلان القياس لما ان يكون من حيث الصدق الذي  
 حيث المادة والصورة صورة الشكل الاول في حيث  
 الانتاج واما المادة فهي الصغرى والكبرى والصغرى  
 مفروضة الصدق لان فرض صدق الملازم مستلزم

فمن صدق اللانم فهو فيلزم ان يكون الكبرياء  
 ملة وبطلانها لا يكون ناشية عن فنيق المتساوية  
 متساوية لانها ملة مبرهنة في علمها فيكون البطلان  
 ناشية عن المساواة في لان في الصدق في ذلك في  
 في الاطلاق في العلم كذب في ذلك في الخلف في الخلف  
 لان الضرورة تراخض من الملائكة العامة وتكون قانا  
 من الخلف في الامكان العام صادقا في الاطلاق  
 بطلان المساواة في الاستلام بطلان في ذلك في الخلف  
 في الاطلاق في الجواز لا يكون بطلان في ذلك في الخلف  
 في الاطلاق في العلم فيلزم صدق في ذلك في الخلف  
 في الاطلاق في العلم والجواب عن اصل الشبهة يتوقف  
 على ما قد استدل به وهو ان يقيق المتساوية من متساوية  
 وان يحفظ البهية في حق الميسرة في الاصل في العلم  
 في الاطلاق العام مثلا في ذلك في الخلف في الاطلاق

العام فقول صدق الخ فحقها فإروا به طريق المطلق  
 العام فيكون فحقه لا ينفك دائما وصدق القم  
 على إروا به طريق الحق وحقه لا ينفك لا فرق  
 فيلزم من كون تنقيح التساوي مستحيان جهة  
 قول كل لا ينفك ما لا الفرق إمكان فلا يترك هذا  
 وسلامات الحق في الحقيقة المعروفة الصدق القوي  
 فثبت صدق القياس لا ينفك بالمطلق فيكون صدق  
 القياس كل قول لا ينفك بالمطلق وكل لا ينفك دائما  
 لا فرق إمكانه فيلزم أن يكون من حيث الصدق لا من  
 حيث الملو ولا يلزم كذا في قولنا لا ينفك قولنا لا ينفك  
 وقدر من بعض هذا لا فرق الشبهة بأن صدق قولنا  
 لا ينفك عن الحق فحقه وحق الشيء لا دائما ملزم  
 صدق قولنا كل قول لا ينفك لأمروا من الاستطاعة  
 المستطاعة عند وجود الحق وحقه لا ينفك الصدق  
 لا ينفك زمان صدق لا ينفك على القم فيلزم

صدق الماتر عليه لاصد قائل المتساويين صدق  
 لصدق اخر فيلزم صدق الماتر بصدقته وهو محذور  
 كذب قولنا لا يصدق من الماتر بصدقته وقت الترتيب لادخال  
 لاصد اخر فيلزم اكم يكون صدق لادخال في الماتر  
 بالصدق فلا يصدق من المتساويين متساويان ولا  
 صدق الماتر المتصدق متساويان فيصدق للماتر  
 الحقيق في الماترين والبريد صدق الترتيب  
 اليه يظهر بصدق الحجة فيصدق المتساويين فيصدق  
 بصدق الماتر في صدق الماتر في صدق الماتر  
 ليس بصدق كما في العلم صدق صدق بصدق الماتر  
 ليس بصدق بل اطلاق العلم صدق صدق بصدق  
 وهو قولنا في صدق بصدق في اوضاع اذ ليس كذلك  
 فادام صدق بصدق بصدق بصدق بصدق بصدق  
 لاصد اخر فيلزم لاصد اخر فيلزم لاصد اخر فيلزم لاصد اخر  
 الماتر بصدق بصدق بصدق بصدق بصدق بصدق بصدق بصدق

كوت صدق لخص من وما لصدق العام من القس  
حق والجواب عن هذا المقتضى يستفاد من التفصيل  
الذي اوردته بعض الفضلاء في حق المتساويين وهو  
ان المتساويين اذا كانا صاروا في حق واحد ما داموا  
كانا اثنين كالانسان والناظر او اثنين كالنار  
بالقوة والصلابة بالقرع فيكونا واحداً المتساويين  
مستلزمين السلب لا فرق ولا يلزم ثبوت احد المتساويين  
بدونه الاخر فكذلك اذا كانا صاروا في حق واحد بالفضل  
سواء اجتمع صدقهما في زمان واحد كالمتساويين  
التي هي اجزاء في الزمان والشيء في ذاته سلباً في نفسه  
وبين في هذه الصور ان اثنين لا يكونان بدو سلباً  
بالفضل ولا يلزم ان يكون صدقهما خلفاً ولساواً  
احداً المتساويين صاروا بالفضل والآخر صاروا بالغير  
كالمتخفف والغير المحيطة والمشي في سبيلها كانت  
ادعيا طريق النعام يستلزم سلباً لغيره والليل لم

صدق احد التبعين بعد هذا اخر فانه القدر الذي  
 مطلوب بالفعول كان المختلف مستلزم للثقل والاسان  
 ما كان صادقا بالفعول لا يستلزم سلب كونه زورا  
 صدق فانه مطلق كونه زورا مستلزم لثقل فانه المختلف  
 اذا كان مستلزما بالفعول فكان القدر صادقا على ما سلب  
 المختلف داعي لان صدق التبعين في المختلف لان  
 صادق عليه في وقت آخر وقت آخر زمانه ليس  
 الى المعجزة كالتي في الحقيقة والقياس وبالجملة  
 سلبه والقياس ووجهه بطلان فانه يستلزم صدق  
 تامل في التامل يظهر في الحق المبين في الرابع والاربع  
 العام في كل واحد من الخامس والسادس والاعاين في الثاني  
 والسادس لانه عام لانها في الرسالة الحقيقة  
 العلية والرسالة الحقيقة في قوله في قوله  
 في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل  
 لازم فان قلنا لا يلزم عدم انعكاس الحقيقة العلية

فانه قولنا لا شيء من الجبر باسناد بل الفعل سالت  
 فاسمع صلتك فكما هو قولنا لا شيء من الامور  
 الجبرية يكون عدم لانها مفعول بالارادتهم  
 لانها لا تسقط في ذاتها بل في كونها لا تسقط في كونها  
 في ما هي من الامور لانها بالحققة والارادتهم لا تكون  
 منعكسة بل هي انما ليس كذلك فيلزم ان يكون الحق  
 الملازم بالحققة الملازم لان الملازم يكون في ذاته  
 الملازم بالارادتهم الموجود في الوجود بالارادتهم  
 معنى الملازم فانه في معنى الملازم من جهة الملازم  
 لفظ المشهور في وجوه الامتناع بالارادتهم والملازم  
 الحرف الملازم فيكون في اللفظ الملازم فيكون الامتناع  
 لا والارادتهم الملازم الملازم لا في وجوبه عز وجل  
 الامتناع بالارادتهم الملازم الملازم بالارادتهم الملازم  
 وفرد الملازم الملازم الملازم الملازم الملازم الملازم  
 ايها فتقول الحق انك اسأل الملازم الملازم في مادة

من الموارد في حياة الامتياز المطلقة من الدلالة  
والغاية الدالية فلا يلزم ان تتحقق ذلك التعلق  
بمنزلة الثانية بحيث الخامس وانما المقوم اعتبر  
في ذلك بلا واسطة في تقريره فكيف لا يتحقق التقرير  
بالام في المقام كالمطلقة العامة بالقياس الى الثاني  
فما هذا يلزم ان يكون عكس العام عكس الخاص لان  
العام واسطة بين الخاص وعكسه فلا يكون عكسا  
سببا وجوابا ان اللزوم يعدم واسطة ان لا يكون  
التقرير لها واسطة فكيف لا يكون لا شك ان عكس العام  
لان المقام بواسطته لا بواسطه عكس آخر كما في المقام  
التكس فلا يخرج في عدم واسطه عكس العام عن  
تقريره فكيف لا يكون الخامس اعادة المطلقة في  
المطالع وتقريره ان المطلقة الوقيته وان عكسها  
افكت الوقيته اليها كان المقام من التفسير لما  
بيان الملازمة فلانها اعلم من الوقيته والاضطرار

الخاص

١ - ١

لما لم يلزم الاصل ما حقيقته المقدم والملازمة لا صدق  
 لا يقع بدفع ببالفعل في وقت معين فليس قد لا  
 شيء من دفع بالفعول في ذلك الوقت والافعال  
 دفع بالفعول في ذلك الوقت فيصدق بصدق ب  
 في ذلك الوقت بالافعال من عند كان لا يقع ب  
 يخفى في الوقت هذا والافعال فيه بان في خبرات  
 المعنوية في كل دفع في وقت في ذلك وكل دفع لا يقع  
 ذات المعنوية بالافعال في الفعل عند الشيخ فيقع من  
 الضرب الاول في الشرح الثاني معن ب في ذلك  
 الوقت واجب عنه بان هذا السؤال في  
 بل في ما حقيقته المقدم في وقت معين فليس قد لا  
 ان في كلامه وفي الجواب بحث وهو ان هذا السؤال  
 لا يراد على صاحب الكتاب ان في الافعال الكبرى اذا كان  
 في الشرح الاول والثالث في غير الوصفيات لا يراد بكون  
 النفي والكبرى في وقت معين ب في وقت مطلق عاملة

لأن أيضا ما منع به من الفعل فيتم منع ب  
 بالفعل وهذا لا يتلوه الا في منع ب في وقت معين  
 فلا يلزم المنع في بريد ذلك السؤال على من حكم بقينا  
 فمن الوقتين فتدبر في البحث السليم ما قلناه من المنع  
 في شموله للمانع وهو الذي آتاه من صاحب المنع  
 من قلا من الحكم هو السالبة التي في المصلحة  
 العامة تنكس السالبة الجزئية التي لا تاردا  
 صدق لا يؤمن ب ب بالفعل صدق كل ما هو ب  
 دائما فهو في الجواب لا يفي ب ب دائما في  
 من القائل ب ب ب ب دائما وما البخر في قينة  
 الصدق دائما لا يكون في ذلك الا الصدق ب ب  
 ب ب بلا خلاف فيمنع ب ب دائما وقد كاد لا يفي  
 ب ب بلا خلاف في ب ب دائما فيمنع ب ب  
 مغري حتى يتم ب ب ب ب ب ب بلا خلاف  
 ثم طاز انكست المصلحة العامة التي تنكس ب ب

المصليات التي اليها لا تهاضوا لدليلها اولها  
يستلزم ما يلزمها في هذه المصليات اما المصليات  
اليها ايضا حين الذي لا بد من بقية الوسا  
التي هي بالضرورة في الاستلزام التي هي في القيا  
فيه بان يقال اذا صدق لا شيء من ج ب  
صدق كما هو ب بالضرورة في الجملة ولا  
من ج بالضرورة في ج دائما ان ج من الشئ الثالث  
ب ليس ج دائما بالضرورة في بقية الصدق ولما  
الكبري فلا بد لولاها صدق بعض ج بالضرورة  
ج بالطلاق في ج ب بالضرورة وقد كان لا  
من ج ب بالمكان وهذا خلف وانما نقول مع العمل  
ولما صدق في ج ب في ج بعض ج بالضرورة ليس ب  
بالمكان وانما هو في ج ب بالمكان لا في ج ب بالمكان  
صدق لا شيء من ج ب بالطلاق صدق ج ب  
دائما فهو في الجملة وكذا استلزام صدق لا شيء

من حج بذكر كان صدق كما هو بالضرورة وهو  
 في الجملة فانه لا يتصور صدقهما من ان الاول  
 والثاني في نفسهما الفعل كالمصادق على جميع افراد  
 الجنس فلا فرق في صدق المسند في ذلك الاشياء  
 بالضرورة الا ان يقال ان الصدق لا يثبت بحج با  
 لفعل صدق كما هو بديان اولوب في الجملة وقال  
 انه يقر بان ذلك يكون صدق له اذا صدق الاشياء بحج  
 بالفعل صدق كما هو بديان اولوب في الجملة مشددة  
 اتفاقية وانما لا يصح اذا كانت زمنية لكن مطلق  
 كالأشياء من بديان اولوب عليه وبيان استلزامه  
 انه يدرك في الزمنية واما ثانيا فكل من لا  
 يثبت من بديان اولوب ان كان صدقها فصدق صدق  
 لا شيء من بديان اولوب فكل من لا يكون الصدق  
 بليس من اولوب لا يثبت اخبر من بديان اولوب  
 لا بد ان يكون اخبر الوان من ان استلزامها

لا يتوهم في ترتيبها لثالث الا في وليه  
 اصل المشية فيع منكم الهوى والياد في الجمل  
 الياد الذي يجوز ان يكون له فردا ان كان  
 يجوز ان يكون له فردا ايضا في كل كتاب والياد في  
 لا يتم الام صادق في جميع افراد الا في  
 مشهورة في كل فرد الا في فردا في فردا  
 من الجوانب لا يتوهم جوازا عند الاستدلال  
 اليها اليه في الطريقة المذكورة في المشرح وقد  
 اتفق هذا البحث الواحد من الاطلس ومعت عنه  
 جوابا حسنا هو ان قولك لا يتوهم في الياد  
 وانما خلاف القول لا يتوهم في الياد في  
 ترتيبها في كل فردا في الياد في  
 مستو هو الياد في المطلق او لا يتوهم في  
 من الجوانب الثاني وهو الياد الذي لا يتوهم في  
 ب الياد في الياد في الياد في الياد في

اولا وقد تمسكون في بيانه السهل الثالث واجابوا  
 منه بما قرناه انما انتهى قد خطوبيا في زمانه  
 هذا السؤال تقريبا لا تراعى بحيث يتدفع بالجواب الذي  
 اكرم وهو ان كل شيء من حيث بالفضل المستلزم  
 ما في الايتي من باب ما يحتاج واما يلزم منه صدق  
 بليس في كماله بوليا احسن من ببالفضل كمالها  
 هو مستلزم من جميع افراد الفضل من مستلزم من جميع  
 افراد كلام جوابه يظهر في التام الصارق فتأمل في  
 السؤال الجزئية لا تتكسر لا الحاصل ان اي المتشبهات  
 الخاصة والعرفية الخاصة فانها تفكسل كغيرها لان  
 الصفة فيها تشابهات في ذات واحد بحكم الجزئية لا  
 وقد اجتمع في الوصفين فيها اي في تلك الذات الواحدة  
 بحكم الجزئية التاليف فتلك الذات الواحدة كما لو كان  
 ما دام وهو مفهوم الجزئية الاولى من الامس لا يتوحد  
 ما دام بوهو مفهوم الجزئية الاولى من العكس وهو اي

المفهوم للماهية من الدليل العلم تقريره ان الماهية  
تتضمن كنهها لانها اذا صدق بعض ليس ب  
ما دام لا اياها صدق وبها ذات واحدة حكم  
الادوار ومما تستلزم ان في تلك الذات لانها  
ان تلك الذات ما دامت موجودة لم يكن لها  
ان لا يكون ما دامت موجودة بين الذات  
في بكونها بكونها لا اياها صدق اذا قلنا  
على الذات في وقت يثبت كنهها في وقت اخر بالضرورة  
وقد كانت ليست بما دامت في ذلك خلفه وانما  
على الذات بكونها وانما ليست بما دامت بكونها  
بعض ليس بكونها ما دام لا اياها صدق وانما  
انما لا تتعارض من مبراهين الى الماهية الثالثة وهي  
جواب هذا الدليل في الماهية ان الماهية لا تتعارض  
على تقدير عدم صدق كنهها بعض بكونها  
هو ولا ياتى هذا لان الحكم في الماهية على ما

[illegible]

بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يفر منه شيئا  
في ذات الانسان بل الحيوان صادق في كل امر او الخلق  
بالضرورة من الخلق الملائكة والحيوان والجمادات  
والهوانا لا يحكم الا بالادراك ومن المحال ان تكون  
الوجوديات على الوجودية الا بالضرورة والوجودية  
اللازمية والوقعية والوقعية والمنشئة والمنشئة  
السلطة مطلقة علمه ما يخلف وهو من قبض الحسن  
الحاصل فيتم منه الشيء الاول والباقي من نفسه  
كما هو فيصدق كل امر او جسد في الفعل وجب  
ان يصدق بعضه في الاطلاق ولا يصدق في نفسه  
وهو في ذاته لا يصدق في ذاته فبذلك يكون  
الاعتناء من غير يصدق بعضه في الامر والامر هو  
الامر من بناء على الجاهل من صدق الاعتناء من  
مع الحاصل فيصدق في الحسن وهو الحاصل  
لما تراهم وهو ان يصدق في الامر من بناء

واما اعتبار الفرض فيتمثل القضية الخارجية والقضية  
 الحقيقة والفرض في هذا المعنى هو المجموع الحقيقي  
 تحمله عليه اي على ذلك الشيء وهو الموضوع وهو  
 المحل الذي هو موضوع الموضوع يكون بالاجابات وحل  
 وهو المحل كما هو في الامس الجواب او سلبا فيتمثل  
 العكس بل يرتب من بين المتضمنين قياس نوع العكس  
 المظن وتنتج اليه فمقدمة اخرى مسطرة من ما كان  
 او هو القوم في بيانه عكس للادعاء في الخاصيتين  
 وهو لا يبرهن الا في الوجبات طالس والى اربعة  
 الموضوع في تلك الحالات فنتج الجمع فنقول ان  
 الذي هو ب و قد ب و قد ب و قد ب و قد ب  
 من الشكل الثالث وهو الما قلنا انتاج الشكل الثاني  
 للموضوع في عكس المعنى يرتب الى الاول  
 العكس الشكل الثالث لزم الادعاء في عكس بين الشكل  
 الثالث لا يبرهن الانتاج به بل بطريق اخر نفع في هذا

بترقيته لانه بيان ما لم يبين بعد التلجذ والال  
 ان لا يجل الى المشي الثالث بالقرار بطريق آخر فقال  
 له طريق المعلوم وهو انه اذا قلنا بعض ج بالفعول  
 مثلا كان معناها ان شيئا من افعال ج بالفعول هو  
 صفة ج بالفعول فذلك الشيء يكون هو صفة ج  
 بالفعول ج بالفعول ايضاً فبعض ج بالفعول ج بالفعول  
 والعكس اي طريق العكس وهو ان يعكس بعض  
 العكس ليرتفع الى تناهي الاصل سواء كان متقيضه  
 او من مثلاً اذا صدق كل ج او بعضه ببالا  
 طلاق وجب ان يصدق بعض ج ببالا طلاق  
 والا فلا يصدق لا شيء من ج ببالا طلاق  
 يعني من ج ببالا طلاق كان كل ج او بعضه ببالا  
 طلاق هـ والتقريب ميان صدق الاصل  
 لان نقض العكس يمنع الاستلزام اجتماع التقيضين  
 اما اذا كان الاصل جزئياً خطو واما اذا كان كلياً فلا

فلا مستلزام الجري فيمنع صدقه بدو ذلك العكس  
 هو المانع من اللزوم وقيل ان صدق الجري لا يستلزم  
 الا انعكس لانها سلبية مطلقة واما سلبية كلية  
 فلا انعكس ان ذلك لا يقتضي لزوم انعكاس  
 وبه نظائر على انعكاس قضية لا يستلزم عدم  
 انعكاسها مع غيره الجواز ان يقتضي خصوصية الترتيب  
 بين انعكاسها وفيها صحتين فاما انعكاس القضية  
 مستلزم لان انعكاسها مع غيرها جزم وتوهم لان لم يجر  
 لانهم اهل اذا تبين لان انعكاسها المطلقة العامة  
 ظهر في الجوازي ما جريان الوجه الثلث منها واما  
 لان المطلقة العامة اعما لانها لا تلزم الاخر  
 ولما انما لا انعكس الى اخر من المطلقة فلا ان  
 قضية الكلية اخرها وهي لا انعكس الى اخر من  
 المطلقة كالحية الجواز الثاني بين وصف في الجري  
 والموضوع فلا يصدق وصف الموضوع على ان

حين انضافه بوصف الجول كقولنا كل منصف  
بالوقت لا دايما ولا يصدق بعض القوم بخصف  
حين هو معنى عدم انعكاس الاخص يتلزم  
انعكاس الام والطيتان اي الضرورة والطية  
والعائتان اي لشر وطية العائنة والعزفة العائ  
جذرية حقيقة سائلة بالوجوه المذكرة اي  
الخط والاشكال من انعكاس الاما الطيتان ولا عكسا  
صدق قولنا بالضرورة او دايما كل انسان حيوان  
صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة  
هو حيوان ولا يصدق حقيقة وهو لا يفي  
من الحيوان بانسان ما دام حيوانا وهو مع الاصل  
ينفع لاشي من الانسان بانسان بالضرورة او دايما  
من خلف ولا انعكاس الى الاخص من الحيوان  
لعزفة لان الاخص منها في الضرورة ولا انعكاس  
الاخص من الحيوان في امكان وصف الموضع

صنوع عن وصف المجراف الا يصدق وصفه فلا وضع  
 ما دام وصف المجراف كقولنا كل صاحب كذا انسان يا  
 المجرور من قوله لا يصدق بعض الانسان مشاعرا  
 ولم استلنا بل في بعض اوقات كقولنا انما  
 العمامتان فلا يشبه الا اذا صدق بالضرورة او  
 لا حكم كل كاتب مقرر الا اصابع على ما تبا صدق  
 بعض مقرر الا اصابع كاتب بالفضل من هو مقرر  
 الا اصابع ولا يصدق في نفسه وهو لا يشبه  
 من مقرر الا اصابع بكاء يعلم مقرر الا اصابع  
 وهو مقرر الا اصابع مقرر الا بالضرورة او بالضرورة  
 لا يشبه الما تبا بكاء يعلم كاتب بالفضل  
 هذا فليس يوافق الطريق ويتفق الانسان اي  
 الشهادة المأمنة والضرورة المأمنة بينه لا  
 داية اما الجينة فلا الجينة لا تملأ العين  
 الا مقرر الا مقرر الا مقرر الا مقرر الا مقرر الا

دوام فلوله اي لولا صدق لدوام العنوان فذا  
 المهر اي وصف المهر لانه يكون وليا بد ولم  
 صف المهر منوع وقد فرض الي المهر الا داي لم يخلط  
 فيصد قانما صدق عليه وصف المهر صدق<sup>عليه</sup>  
 وصف المهر منوع في بعض اوقات وصف<sup>المهر</sup>  
 لا دايما توحيه انه اذا صدق قولنا كل كاتب  
 مقرر الاصابع بالعرفه او بالذات ما دام كما  
 بل لا دايما اي لا يشق من الكاتب بمقرر الاصابع  
 بالفعل صدق بعض مقرر الاصابع كالتدبلا  
 طلاق العام من مقرر الاصابع لا يخلو  
 اما صدق المهر كما لا رافق ظهر فيما سبق ولم صدق  
 المهر الثاني فلا بد لو لم يصدق لصدق في عينه  
 وهو قولنا مقرر الاصابع كاتب دايما وهو<sup>يتيم</sup>  
 الماز واما الاصل فانه لا يذهب عليك امر كان  
 على المهر ان يبين انك من الوقتية والمنشئة للمطيق

المطلقين انهم من الوجبات وجودا وكونا  
انما كالواقفين في مكان مطلقة علمتها بالوجود  
الثقة وعدم انعكاس الواقفين اليها من المطلقة  
المطلقة يستلزم عدم انعكاس الواقفة في المطلق  
الي المطلقين الى اخره وما من وجه لا يرد على ما في  
الانحصار يستلزم عدم انعكاس الام مطلقا وخصبا  
القول ما في عكس الوجبات هو ان الواقفة لان  
يصدق فيها المطلقة العامة ولا فائدة في صدق  
يستلزم الكين وان صدقت فيها فاما ان يصدق  
الحقيقة المطلقة فيها فلا فان لم يصدق انعكاس  
مطلقة عامة وهي احدى القضايا الخمس التي  
الوجود يتان والوقتيان والمطلقة العامة وان  
صدقت فاما الحقيقة لاداية كالحقيقة في عكس  
الحقيقة لاداية ولا فائدة في حقيقة المطلقة في  
متين واما في عكس المسألة المحلية فهو ان لا

فإن

فإن

فإن

في الحقيقة لو انعكس كالتضاد التسع من الوجوه  
بينه وبين الوترين والوترين المطلقين والمطلقة  
الحقيقة والمكشوفة وانصدقت انعكست انعكاسا  
فيها حافظا للدوام والضروري في المضاد الذي  
في الوترين والحقائق والمضادات وما في  
المسألة الأولى فهو ان لا يوجد في هذا الجنب  
اللازمة انعكاس ولا انعكاس كنعفسها الخاصين  
وعلى هذا المقياس انعكس الشرحية المتصلة فصل  
انعكاس التقيض وما ينطلق على المعنى المصدق  
وعلى الحقيقة الخاصة من التبرير لا يتغير  
الطريقين الى الحكم عليه والحكم به مع قيام  
الصدق واليك المار ببقاء الصدق واليك  
ما عرف في تعريف انعكاس المستوي والحاصل ان  
انعكاس التقيض لا يطلق على جعل تقيض الحكم بحكم  
ما عليه وتقيض الحكم عليه بحكم ما به على وجه

وجه يحصل من مقتضى الكرامة للأصل وهذا  
 التبديل مع الموافقة في أصله الكيف بلا  
 مطوع قطع النظر من حسن من الملة وقد يطلق  
 على أصل مقتضى الكرامة للأصل على الوجه المذكور  
 وهذا الإطلاق في اصطلاح الله تعالى إذا  
 صدق كل جيب صدق كل اليس بليس وعند  
 المنظرين من مقتضى التخلي لا وفي الأول تأنيح  
 لمقتضى الكيف ومحافظة الصدق حاصله جعل  
 فليس الحكم من الأصل هو ما عليه وبين الحكم  
 عليه منه حكم ما يسمع به الصدق ووزن الكيف  
 بما وجه يحصل من مقتضى الكرامة للأصل وهذا  
 التبديل بلا واسطة من قطع النظر من حسن  
 الملة على ما يستلزم من إطلاق اللفظ في مقتضى  
 الكرامة للأصل على هذا الوجه مثل الزاوية  
 حيوان صدق لا يشق ما ليس بحيوان إنسانا

عدل المتأخرين عن طريقة القدماء لهم تمام  
أدلتهم على بطلان المسالك والمصالحات والمصالحات  
التي تكونها لهم، ودال على بطلانها في الحقيقة  
بالمصالحات التي هي لا تها من المفردات الشاملة  
والسواء التي هي موضوعات لها في الأمور المشا  
ملة ولا يستعملها من المفردات الشاملة  
كقولنا كل شيء لكل إنسان مكانا عاما  
مع كذب قولنا كل إنسان عام لا شيء  
فكقولنا لا شيء من الناس العام بالشيء وبلا  
إنسان أو إنسان مع كذب قولنا ليس بمثل  
ولا إنسان والناظران فكذلكها واما في المش  
طبات فلوز ودر النسخ في قولنا انشاء الله ان يستلزم  
انشاء الملزم من الجواز ان يكون انشاء الملزم على  
لا طحال الزاوية من وقتها جاز ان يستلزم على  
آخر وهو ان لازم انشاء الملزم ويكون الجواب

الجواب تجيب عن الحكم بغير الموضوعات الشاملة  
 فتأنيدها ليس ثلثا يكون من غير تمامها <sup>نق</sup> لا  
 العلم الشاملة او ليس في العلوم الكلية قضية  
 سوى غيرها او هي كما يتبين من الشاملة وهذا  
 الذي لا شك في العلم والعلوم فلا يمانع وجها  
 غير قائل بالامر في دفع الاشكال العلم وقوله  
 فتبين في التساويين وتبين في الخص والام مطلقا  
 بان لا نعلم حقيقة امتناع الامكان في جميع الا  
 وقات في وقت الامكان وهو وقت عدم بقائه  
 ومن راقب في الجمع هذا فيخرج اليه الجمع الذي هو  
 في وجوده من العلم والعلوم ما في العلم  
 الكلية هو العلم الاول الذي هو مذهب الفلاسفة  
 وروايتهم في العلم هو مذهب الفلاسفة والامانة  
 في العلم ما يتبين من العلم في العلم في العلم  
 لا اعتبار للثاني الا في العلم وليس اعتبار العلم

تدوم القاطنة من غير قرة عليه بترتيب عليه حكم اللو  
جهات وهذا الذي في كس النقيض عايد هذا القدر  
حكم السوال في المستقيم وبالنسبة إلى حكم السوال  
لبيها حكم الموصيات في الاستقيم حتى لا يلزم  
الكلية تتكسر كقسطها فاما إذا صدق في الخارج  
بصدق قوله على اليس بليس بـ فلا ينعى  
مليس بـ بـ قـ فكسوا المستويين إلى أن  
يعنى بـ ليس بـ بـ بـ كان كل بـ بـ خلق  
ينضم إلى الأصل هكذا يعنى اليس بـ بـ وكل بـ بـ بـ  
يعنى اليس بـ بـ والله نعم والتسبع من الموصيات  
أربعة الوقتين والمجربون والكتابين والوقت  
المطلقين والمعلقة العدة لا تتكسر أصلاً ولا تتكسر  
تتكسر فيما يتكسر إليه هو إليها في الكس إلى  
وهذا المختار من الموصيات الجزئية لا تتكسر  
لأنها خصال أربع أيها الذين آمنوا والعلمين في

الضرورية توجب لا انعكاس لصدق قولنا بالضرورة  
بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا  
حيوان فلا مكان وعدم انعكاس لصدق بعض  
الانسان لا انسان والحيوان لا الحيوان  
كقضاياها مثلا اذا صدق بالضرورة او دأبا بعض  
ح ب ما دام ح لا دأبا صدق بالضرورة ح ب ما دام ح  
بعض وليس ب ليس ح ما دام ب لا دأبا لا انعكاس  
ذات المعنى وقد ليس ب بالضرورة كالملاذ  
بالضرورة ليس ح ما دام ليس ب ولا كان ح ب  
بعض اوقات كونه ليس ب فهو ليس ب في بعض  
اوقات كونه ح وقد كان ب في جميع اوقات كونه ح  
فدريج بالفعل وهو ظروفا اذا صدق على ذاته  
ليس ب وان لم ليس ح ما دام ليس ب فبعض ليس  
ليس ح ما دام ليس ب وهو الجزاؤون انعكاس  
واذا صدق عليه انجح بالفعل فبعض ليس ح

بالفعل وهو مفهوم اللزوم فيصدق العكس  
 فيه وهو الخط والسالبة كلية كانت او جزئية لا  
 تنعكس لاجزئيتها فلما اؤتمنت لا يبقى صحيح بال  
 بعض ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس  
 ولا هو ما ليس ب ليس ب فتعكس بكنس النقيض  
 الى قولنا كل ج ب وقد كان لا يثبت او بعض ج ب  
 وهكذا الشرط المتصلة المعينة الكلية تنعكس  
 لانه اذا صدق كلما كانت ا ب ج فصدق قولنا كما  
 لم يكن ج ولم يكن ا ب لا فاما اللزوم يستلزم  
 انعكاس اللزوم ولا يجوز انعكاس اللزوم مع  
 وهو ما بين الملائمة بينها والمعرفة الجزئية  
 المتصلة لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان  
 حيوانا كان انسانا وكن ب قولنا قد يكون اذا كان  
 انسانا لم يكن حيوانا والسالبتان تنعكسان الى ما  
 لا يجوز انما اذا صدق ليس لبتا وقد لا يكون اذا كان

[illegible]

ذلك الجوزة العكس المستوي كما هو عليه رأي  
 القهاء وأما رأي الجوزة المستوي حكم الجوزيات في هذا  
 العكس حكم السوابق والعكس المستوي لأما أن يكون  
 فالسبع منها الجوزة المستوي والجوزة المستوي والجوزة  
 والوقت والمطابقين والمطابقة المستوي لا يمكن أصلاً  
 لا أن يكون له الوقتية وهي لا يمكن بعد قرونا  
 بالضرورة بمعنى القوم وليس ينصف وقت التبرع  
 لا إياهم كذب قولنا ليس معنى الخشفاً قروناً  
 العام فمما انكاساً من الجوزة المستوي وبمما انكاساً من  
 كما هو عليه رأي الجوزة المستوي والجوزة المستوي  
 ما فيها من الجوزة المستوي والجوزة المستوي  
 والجوزة المستوي المستوي المستوي المستوي  
 المستوي المستوي المستوي المستوي المستوي  
 المستوي المستوي المستوي المستوي المستوي  
 المستوي المستوي المستوي المستوي المستوي

فافهم واما السؤالين سواء كانتا متعلقتين او جزئية  
 فلا تنطبق كل منهما انما يكونان متعلقين بالامر الواحد  
 منوع وانما انهما لا يخالفان في الاصل والامر الواحد لا  
 يتصور من الانسان بغير كذب كما ليس بغير انسان  
 فكل من السؤالين باقتضائهما لا يكونان اجزا فيكونان  
 باعتبار الحقيقة واحدة متعلقين بامر واحد متعلق  
 لا مزية لانه لا صدق بالغير في امر واحد لا يتصور  
 بغير ما دام هو لو لم يكن بغيره في الامر واحد بغير  
 ما ليس بغيره في الامر واحد في الامر واحد في الامر  
 من غير ذلك الامر واحد الذي هو الجواب ونقطة  
 قد ليس بغيره في الامر واحد في امر واحد في امر  
 ليس بغيره في الامر واحد في امر واحد في امر  
 ما ليس بغيره في الامر واحد في امر واحد في امر  
 واما ثلاثة من قضايا ليس بغيره في الامر واحد في امر  
 دائما فيكون ليس بغيره في الامر واحد في امر

على ما قد كان ليس به لا رايه جف واذا صدق  
 فان لم يكن هو ذاته ليس هو بالصدق بل هو من اليقين  
 ليس بالحق بل هو من عدم الحق واما الوقتين  
 والوجوديات فتعكس على حقيقة الوجود والصدق  
 لا ينفك عن وجوده بل هو ليس به بل هو من عدمه  
 وجب ان يصدق وجوده ليس به بل بالاطلاق  
 لا انه من عدمه بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 الاول وجب بالصدق بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 بالاطلاق بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 والاعتراف به الى ان يكون له ان يكون له ان يكون له  
 له من عدمه بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 ليس به بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 من عدمه بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 بالصدق بل هو من عدمه بل هو من عدمه  
 تعكس لانه اذا صدق لا ينفك عن وجوده بل هو من عدمه



والافليس البقة اذا العيون مع قطب فقد يكون  
 اذا كان اب لم يكن مع دوايزم قد يكون الواك  
 اني في دوهوينا قعر الاصل والملم يتم هذا الملم  
 عند البصر لم يفر يد ليل آخر توقفت في المصا  
 وعدمه اما ان ليل الاوانا لا اتم اني في الا  
 شيء من ليس بوايا يستلزم كل ب وايا لا  
 في السالبة للعدد والة لا تستلزم الموجبة للعدد  
 في جوابه فتذكر في الماين فلاننا لا نسلم ان  
 قولنا لا شيء ما ليس بهج بالضرورة تنكس الى  
 قولنا لا شيء لا شيء منج ليس ب بالضرورة تنكس الى  
 عرف من السالبة بالضرورة لا تنكس كقضا  
 وليا لما كان لا غا استلزام لا شيء منج ليس  
 بالضرورة تنكس الى ب بالضرورة تنكس الى  
 نقاوة عرف ايهم جوابه لما الثالث ما لم  
 استحال قولنا قد يكون الواك مع دفع دلشوت

الملائكة المبنية وهو منكم الحق النقيض  
 احدهما وكل الحق النقيض الحق الاخر قد يكون  
 اذا تحقق احدهما فيقتضي وجود الحق الاخر وقد يكون  
 جازما ولا ينافي ان استلزاما بغير قيد يخرج الجواز  
 ان يكون ثابتا على الاولم جازما يستلزم العلم وطا  
 الرابع فلا تالام ان قولنا قد لا يكون اذا كانت اب  
 فيكون جازما يستلزم قد يكون ان كان ثابتا في الجواز  
 ان يكون الشيء مستلزما لاحد الحقيقة فيكون ثابتا  
 في لا يستلزم العلم وطا العلم وطا وجهنا اي ينة  
 على النقيض شكك وجهنا لا ولا الاجماع <sup>النقيض</sup>  
 لا يكون الباري صدوق مع ان قلته وهو شريك  
 الباري اجتمع النقيضين كما زب لمن هو جازم في نوع  
 ولا اي جازم ان قلته صدوقه اي صدق العكس  
 حقيقة هذا اذا كانت الاصل جازما وما الى ان كان  
 حقيقة فلا شك في صدوقه وعندها ان لا لا يمكن

لا يجوز صدقه حقيقة وان كان الامر خارجا  
 فانه من اشياء التي ضعف الادعاء بطلانها في الحقيقة  
 والبرهان كان خارجا بجهة كان الحق خارجا  
 والادعاء حقيقة كانت حقيقة كاذبة من عدم  
 وهذا خلافا لما فيهم والحق على البرهان لا يثبت  
 من المحرم الشاملة في مقامها كالمعنى الاول  
 صلة في العلوم المتكينة ما يكون غير ما هو المتكينة  
 المشاملة وهو ان يقع ان قولنا كل الانسان شيء  
 وكذا في غيره كان عام صادق مع كذب عكسها  
 من حيثها اي من حيث البرهان استلزام التزم من  
 في الحقيقة كذا اي صدق كل واحد منها مع كذا  
 خروجه تام ذلك وكان الاستماع عدم واحد  
 اذ ان حقيقة كذا ان الوجوب والوجود واحد  
 اذ لو كذا وشاكد التجريد استلزام المحال كذا  
 مطلقا اي سواء كان علاقه كذا كذا هو من البصر

والوجه الثاني من الشك موقوف على تفهيد مقدمة  
 وهي مستقرة موقوفة على ما هو عليه كل اي كشي  
 لم يستلزم وجوده اي وجود ذلك الشيء رفع عدم  
 واقع اي عدم ثباته في الواقع من ذلك الشيء يعني ان  
 لا يكون وجوده مسبوقا بالعدم كعدم ذلك الشيء  
 جودا على ما لا يلائم له وجودا واما ان يكون  
 بعد ما في وقت استلزام وجوده اي في تلك  
 رفع ذلك لعدم الثبات في الواقع عنه يعني ان  
 وجوده مسبوقا بالعدم فيلزم خلافا لما هو من  
 في هذه المقدمة فنقول قولنا كل الموجودات  
 الحادث استلزام وجوده يعني ان الحادث رفع عدم  
 ثابت في الواقع حقا ولو كان هو اي ذلك القول  
 يتكسر بهذا العكس اي يمكن ان يثبت في الماضي  
 المقدمة المهدية وهو قولنا كل الم يستلزم وجوده  
 رفع عدم واقع كعدم جودا واما ان يكون سابقا لان

الملازم في الموهبت وجود الحق القديم وفي هذا  
 العكس وجه الحادث وحالة الحق من المثلث مع  
 المناجات بيوم الموهبتين المثلثتين وان كانا لهما  
 أي تالي يتكاملان في عينين يتبعين كاستفادتهما  
 المحم والمحل من نظر فادراك الموهبة الموهبت  
 ليست متعلقة بل طرية والملازمين وما فيهما من  
 من الغيبات بل اعراض ذلك الم يستلزم وجود الشيء في  
 عدم واقع كان موجودا وهذه شبهة لا يظن الا  
 ستلزام ذلك في شبهة القدر رتبة اخرى غير  
 الامكان من الامكان لا يتحقق لزوم بين الشيء والامكان  
 فانه لو لم يكن شيئا كان الملازم منه غير الامكان  
 كان متعلقا به ووجهه ولا نسبة بينهما والنسبة  
 مغايرة للشيء ومع لا يكون اما ان يكون الملازم لا  
 في الامكان ولا يكون فان لم يكن لان ما كان ارتقا  
 ع الملازم منها وان كان ارتقا الملازم منها يكون

م. ح.

بجواز الاعتكاف بين الزوم والمزوم فانه لو استنع  
الاعتكاف بين الزوم والمزوم باليقين وقدره فانه لا يتقيد  
عه هذا خلاف ما ذهبوا اليه الاعتكاف بين الزوم والمزوم  
وم لا يكون الزوم لا يراه الزوم مع مزومه ما وان كان  
الزوم لا يراه الزوم ان الزوم مع مزومه لا يراه الزوم  
ذلك المزوم في يتسلسل الزوم وقيل في حقه  
اما منع استنع هذا المتسلسل وانما يمنع اذا كان في  
صور الحقيقة وانما كان في صور التوهم لا  
مبارزة والمزومها يميز بل واقع فانه لو اختلفت  
منه في هذا بين ذلك التوهم وبين الزوم  
وهو جاز لا ينفق بذلك ان الامن لا اعتبار به يتسلسل  
في غير النهاية بل انما كانت تحتها بحسبها اعتبار العقل  
نحو سلسلتها باعتبار ذلك لا يتغير اعتبارها  
فتقطع السلسلة باعتبارها قطع اعتبارها  
لو لم يثنى شيئا كان ذلك المزوم اما مع ذلك

الحاج او موجود فيه والقسمان باطلان اما الاول  
 فانه لا فرق بين اللزوم الحقيقي واللزوم  
 لان الثاني من خواص الموجود وما عداه يات  
 موجودا وحقه واما الثاني فطاسف يتجه عليه  
 ان لا نقول الثاني من خواص الموجودات الخارجية  
 بل من خواص ملك الوجود والاعلام لها وجود  
 في حيزه يمكن الثاني بينهما كما بين على الشرط الشرط  
 وطله وبين على العلة والتعليل منها انه لو لم  
 ينفى شيئا كان اللزوم اما حقيقة في الحاج او لا  
 حقيقة وحاليا طاسف اما الاول فطاسف واما الثاني  
 فطاسف واما ان يكون بين اللزوم والمزوم امتنا  
 مع الاضداد في الحاج او لا يكون فانما هو الاول كان  
 اللزوم حقيقة وانه اذا لزم اللزوم المستلزم الاضداد  
 وان كان الثاني كما بين بما جاز الاضداد فلا يكون  
 اللزوم لانا وللزوم ملزوم يتجه عليه ما لا يلزم

نساهم لولا تحقيق بطلان استلزام الاستلزام في الخارج  
 لتحقيق بطلان الاستلزام في الخارج والاستلزام في الخارج  
 بحسب الخارج والمخرج والمخرج والمخرج والمخرج والمخرج  
 بالذات جانبا ان يشع والمخرج والمخرج والمخرج والمخرج  
 بسبب الاستلزام في الخارج والمخرج والمخرج والمخرج والمخرج  
 وفان لا يخلو ان يستلزم بطلان الاستلزام في الخارج  
 المستلزم في الخارج والمخرج والمخرج والمخرج والمخرج  
 به العلم بشي آخر وهو العلم بالقياس بالعلم بالعلم  
 قالوا <sup>الله</sup> بينه اي بين العلم بالعلم والعلم بالعلم  
 خاصة وتلك المناسبة لما باشتغال العلم بالعلم  
 المدلول كافي لا متراخي اليه او اشتغال المدلول  
 المدلول كافي لا متراخي او اشتغال المدلول كافي  
 المنع فكذلك لا استلزام الاستلزام في الخارج  
 من الحقائق كذلك او اشتغال العلم بالعلم  
 او استلزام استلزام العلم بالعلم

صريحا كما في الاستثنائيات المتصلة او غير متصلة  
 كما في الاستثنائيات المنقطعات ولما لا متنايات الشر  
 طية فراجع الى الاستلزام في اشتغال اول الكبر  
 من المتصلة نحو ان كان آب نج ذو كان ج  
 ذو فذو الثاني كما لم يرب من المنفصلة والمليان  
 نحو ان كان ارج ذو كرج ذو فكل ارج ذو  
 ويتمرر الى ان يرب في الثاني في القياس والاستقراء  
 والتقدير والعرف في القياس لان لا يفتك مدلوله  
 عنه بخلاف اخرين لان كان قد ثبت مدلولها عنها  
 ولما قدم على غيره وهو قول كبريا ما هو وما  
 هو جنس القياس المسبوع ولما يعقرون وهو  
 القياس المعقول وانما الحق الى قوله موافق لانك اذا  
 قلت قول من قضيا سوا كان صلوة لا لا تقوم  
 انه بعض منها فمخرج بانك موافق من قضيا سوا  
 ديها ما فرقك الواحد من كانت مذكورين او واحد

ح

احديهما مذكورا والاخرى مقدرة فلو كان متعين  
 فربما كانت الشمس واحدة فالها هو هو فخر  
 عن الحقائقية الواحدة المستقرة لنفسها المستقر  
 ولكن نفيها المايطة فظاهر المركبة فلا ادعاء  
 في الفرق انها قضية وفيه انه اذا صدق عليها امر  
 قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليها  
 انها قولان من قضيتين لازم منها الذات قول  
 الآخر مما اطلاقا حقا قضيتان لا يقع في دفع  
 الاتفاق والجواب عن النفس ان المراد من قولنا  
 من قضايانا يكون القضيتان صريحتين فيه  
 وفي القضية المركبة الجواب الثاني في الاو لا يتفق  
 منه القضية بلزم عنها الي عن القضية لخرج به  
 الاستقراء والتفريقان لا يلزم عن مقدما تا شيء  
 لا مكان تحلفه مدلولها عنها وخرج اين قولنا لا  
 شيء من الامكان بخير وكل جرح حاد فلا شيء من الامكان

مجاز لانه لا يلزم من القضية التي يكون صغري منها  
 بينها سالبة وكبرى موجبة بل يجوز ان يكون الما  
 دة مارة المساواة ولما قيل في سلمت كما قالوا في القضاء  
 للزوم عنه بالاستثناء فافهم اننا انما نقول ان القضية  
 لا لا الحق لا اجنبية قول اخر انما هو المقول  
 لان المسبوع غير لازم اصطلاحا انما انما هي من  
 حيث انما هي من حيث البرهان والجهد والخطا  
 به والسفطة والشعر فافهم ما خرجوا من تفرد  
 المقياس بالزوم الذي في مآي الملام الذي في  
 مقدمة التي بواسطة مقدمة اجنبية اما في  
 زمة من المقدمات كما في قيام المساواة وهو  
 المركب اي الذي ركب من قضيتين يكون متعلق  
 بمحل القضية الاولى موضوع القضية الاخرى  
 اخرى فهو مساو له وتساويهما منته اي  
 من هذا القبيل بواسطة منطق كل مساو للمساوي

مر

بين

حسب

والتجسس ولذلك الشيء انما هو في نفسه  
 كذا الحق من الاجتهاد كالزوم اي في قولنا المذنب  
 ليس بمتروك فامتنع لان الزوم المذنب  
 منزه عن ذلك في التحقيق لا في الجواز الامانة منزهة  
 الحيوان من الزوم للجنس مع جهة حمله  
 في الامانة فضلا عن الزوم والتوقف في قولنا  
 الطلاق موقوف على النكاح والتمتع موقوف على اقرار  
 من الطرفين والطلاق موقوف على اقرار الطرفين  
 لان موقوف على قوته والواكال طرفية مثل الذي  
 في الثقة والحق في البيت فالله في البيت لا بما  
 في الشيء الذي هو في الخارج يكون فيه كذا ان ذلك  
 اذا لم يكن حصة من الطرفية جهة التقابل الذي  
 مخوفنا المقدم في الزعم والذهن في الاج  
 يصدق تلك النتيجة ويحكي في اليأس الذي لا  
 يصدق فيه تلك المقدمة لا يصدق في النتيجة كالتسا

روني

صف في قولنا النصف لبوب نصف ج اذ لا يصدق  
 ان نصف النصف نصف والنصف حقيقة قولنا الا ان  
 نصف الاثنين والثلاثين نصف واحد وانما لا يصدق  
 ان الاربع نصف واحد اذ لا يصدق نصف النصف  
 ولا يحتل الحصر الذي يليه الثلث بل هو اربعة اى  
 قيام المساوات هذا جواب سؤال امره به بعض  
 الفاضل وماذا لا يخرج يوجب الاختلاف في حقيقة  
 في الثلث لانه اى الحصر بين الثلث والاصل بالذات  
 لا يقدح في حقيقته ولما قيام المساوات تلك المقد  
 من الاجنبية فراجع الى قياس موصولين بالذات  
 الاول غلاما ولب وبن مساوي فامساوي والى  
 امساوي مساوي كل مساوي مساوي فامساوي  
 لما انما ايتى قياس المساوات بدون المقدمات الاجنبية  
 قياس موصولين بالذات بالنسبة الى هذه المقدمات وهي  
 امساوي مساوي وهي مساوي وهو ان المساوات

ح

الاوسط الايمن ثم اراه بتملة في كل القياس الموصل  
 بالذات وحقها منتف فلا يكون قياسا موصلا بالذات  
 فاجاب لهم بقوله وتكرار الاوسط بتملة في كل قياس  
 ما دل على جوبه اي تكرار الاوسط في كل قياس لا يقتضيه  
 تعريف القياس في الاتيين قياس المساواة بالنسبة الى  
 القيمة المذكورة في الاشارة المذكورة منه ولما لا يرد  
 من المقدمات على طريقها في الاشارة متناقضة  
 في الحدود والميل في حدود مقدمات القياس والمغال  
 متناقضة لانهم في هذه المقدمة الأجنبية يكون  
 حدودها مقارن الحدود ومقدمات القياس في كل  
 هذه المقدمات المبينة بطريق العكس المستوي ويخرج القيا  
 سات المبينة بطريق العكس الحقيقي كما تقول جزء  
 الجوز هو جزء من ثقله الجزء من ثقله الجوز وكلها ليس  
 يجوز ولا يجوز قياس ثقله الجوز فانزل من ثقله اي  
 من هذا القول هو اوسط قل من الثقل المقدسة الثانية

خمس

وهو قولنا كل اثنان يجب ان تقاطعا ارتفاع الجوه  
جوه اثنان من الجوه جوه مع اثنين بقياس  
بالنسبة الى هذه القضية الملائمة ولا ادر في  
قوي باخراج هذه القسم من القياس وان  
وجها وهو انهم مقتدوا وجب تكرار الجوه  
سطح وحاصل في القياس لبيان بالتكرار المستوي  
دون عكس النقيض لكنه متعريف كما مر فاذي  
عكس النقيض كعكس المستوي في الاستلزام في  
ان التضمن كاستلزام الطالب بطريق التكرار  
لأن استلزامها بواسطة عكس النقيض من غير  
في الاستلزام موهي ان منادى في الحد والحد  
الي هذا التضمين من الطبع جلا وفيه اي في هذا  
يلزم ما لا يلزم في موهي وهو ان الشكل الرابع يلزم  
من الطبع جلا في الاستلزام فيلزم ان يكون قياسا  
مع انهم عدوه منه ثم ان اخذ للزوم اي الذي في

م

حسب  
في

وقع في تعريفه ليقاس من حيث التحقق في نفس الامر  
 يعني لو تحقق تلك الغضايا في نفس الامر تحقق القول  
 الاخر سواء علمها احد او لم يعلم وسواء كانت المقدمات  
 صادقة او كاذبة فان الذي لا يثبت عنه تحقق  
 الطريق لا يثبت ان قول العلم قديم ولا قديم مستحق  
 من الموثور لو ثبت في نفس الامر يستلزم ثبوت العلم  
 مع الموثور مع الزعم يكون معناه اعني امتناع الامكان  
 وهو متفق في جميع الاشكال بالرؤية والاحتجاج  
 لا يقتضي ذلك من حجب العلم بها اي فروقات بين العلم  
 المستطاع او غير العلم المستطاع بحسب العلم اي تصديق  
 المقدمات او بحسب التصديق بالنتيجة وهي الاشهر في  
 بينهم ظاهرا به الاستعجاب بعد بطلان كونه الامداد  
 اي ان ادراج الامر تحت الاوسط واللاوسط فكل  
 كونه القياسيون في الاشكال الثلاثة فان العلم يحصل  
 من غير حصول العلم بالنتيجة كما قال ابن سينا في كتابه

وذلك اي حصول العلم بالقياس ما على سبيل الحارة  
والقوليد او الاعداد وهو ان النظر يحصل من  
استعداد لما يقتضيه التبع من المبدأ الفيا  
لهم فيضها اختلافا لما ذهب في حصول العلم  
من النظر الصحيح والاولى هي الاشاعة والثانية  
مذهب المعتزلة والثالث مذهب علماء التخصيل  
ان النظر الصحيح يحصل به العلم اما بطريق حارة  
من الله تعالى بان خلق القيمة عقيب التلوين غير  
وجوب عليه كانه باليه الاشاعة كما تقر عند  
من ان جميع السمات مستندة الى الله تعالى  
واما بالقياس كما هو مذهب المعتزلة وهو ان  
من الفاعل فعل بوجهه فعل اخر صادر منه كرك  
للفتح الصادر بسبب حرته اليد ويقابلها المغايرة  
وهو ان يصدر منه فعل بلا واسطة فعل بلا واسطة  
فعل اخر والنظر فعل اختياري كذا العلم من مقولة

حسب

التي عند المحققين ومن مقولة الانفصال والاضافة  
عند من لم يعلم السبل وبالفعل هي من لا تلتزم  
بالفعل وتليها بغيره المفتاح يناسبه واما بالقرود  
التي هي من حيث الاستقناء على الاستقناء  
الحواشي من المبدأ الفياض من الاستقناء التام  
من القابل لاجب عدم وهو ان القياس استثناء  
او كان النتيجة او قضيها اي يتبين النتيجة المذكورة  
اعلم القياس ويتم بذكر المادة والاستقناء هي من  
ذكرها والمادة بالنسبة التفسيرية بين الطرفين  
بدون الان على ظاهره وعليه ان القول بالضرورة  
وهي من غير النتيجة فلا يجوز ان يكون النتيجة من  
كون في القياس الوقت المسافر وانما يسمى استثناء  
لأنه لا يغيره الاستثناء وهو كذا في المثال  
الشمس بالغة في النهار وموجود لكن الشمس بالغة في النهار  
موجود وهو كذا في قوله بعبارة او كذا ليس موجود

فالشمس ليست طالعة هو قضيته وهو قولنا الشمس  
 طالعة مذكور فيه والآن المهم ان يكون الوجه او  
 مذكور بهية فاقتران كقولهم موكف وكل  
 هو في طلبهم محو فليس هو لا قضيته من كونه  
 بهية بل هو في كونه المادة ويسمى اقتران الاقتران  
 المدد وفيه كان وكن بالقياس لاقتران من الحليات  
 السافجة فهو على اي وان لم يتركب من الحليات  
 السافجة سواء كان مركبا من الحليات السافجة او  
 منها ومن الحليات ولما ساء خمسة لان تركب  
 حلية وشريطة وفوا من حلية ومنفصلة او  
 حلية ومنفصلة فهو شريطة كانت الحلية متصلة  
 على الشريطة قدم القياس على الشريطة المتوافق الوضع  
 الطبع وهو وضع الملم يسمى غير لان الموضع  
 الانفصال هو فيكون اقل افراد يكون اسفروا الى  
 المعركة التي هو لا اسفروا يسمي اسفروا لان

حسد

ذات الاصغر وهو له اسم يسير لا يسمونه في الغالب  
 ام يكون اكثر اجزاء من التي هي عليه هو الذي  
 فيه يسير الكبري لان اقسام الكبري والتكوير في الخبر  
 والتكوير في الخبر في الاواسط لا يسمونه به في  
 المطلوب في الشئ الاول الذي هو اصل الاشكال وصيغة  
 قولنا اشكلت شكل كل شكل اذا كان كل فرد من افراد  
 الشك يصل قاعليه مفهوم الشك وكل ما يصلق  
 عليه مفهوم الشك الاول فهو كل وليس مضاهي كل  
 من افراد الشك هو مفهوم الشك فان بطلانه ظاهر  
 فلا يتصور ان يتصور ان الشك لا يقع في افراد  
 المفهوم اذا وقع من غير ان يكون الشك فلا يكون  
 الحق واسطر الاول والرابع مسكور والمضيق اليه  
 جعلت جزء قياس شبيهي في قياس قاعله  
 وطرأ على المسائل في الشك منه وهو الذي يقع  
 المحول من جزء او اقسامه في الكبري

والسبب والجزئية والكلية يسمى قربة ومربا  
هيئة النسبة الى الاوسط الى طرفي الما اي الهيئة  
الخالصة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الخارجين  
بحسب سائر عليها او وضعها اوسطا على الحدين  
ووضع الخارجين يسمى شكلا لان سطر فيه اما محل  
اي اما ان يكون محورا لانه الصغرى ووضع الكبرى  
اي موضع في الكبرى وهو الشكل الاول وانما وضع  
يخبر به الاول لانه اقل الاول توافق على النظم الجيع  
اي ما يقتضيه الموضع السليم وهو الاشتغال من موضع  
الحد الاوسط فوضع الحدين الخارجين يتبع منه لا  
تقال من موضع الى محورا ولا يوجد الا في الاول  
ولا وجودها اي يكون محورا في الصغرى والكبرى  
فالثاني اي هو الشكل الثاني وهو اي الشكل الثاني  
من الاول الى اقرع اليه من الثالث والرابع لانه  
يرافقه في الصغرى وهو انشغال الحدين الاشتغال

لما يقع موضع العلم الذي هو اشرف لان العلم لا  
يكون خارجا كتابيا والمتبع اشرف حتى انهم  
انهما يظن ان بين المتبع كلاً ولا يحتاج الى الوالد  
او موضعها ان يكون موضعاً في كتابها الثالث  
اي هو الشكل الثالث لواقع الاول في الكبرى او  
الاول اعلا واسطه من على السطر وهو لا  
الكبرى والراجح المضافة لواقع المقدس من بعد  
عن الموضع في بيان استلزامه اليه  
نقطة او نقطة في الشكل الرابع الذي هو  
اجود من الاول والمتبع اجود من الثاني  
بينهم من حيث هو في الاول واسطه من  
لا في السطر من موضع في الكبرى من الاول  
موضعها في الثالث وان كان في الاول  
في والمرتبة في موضع في السطر  
في الكبرى والراجح اني لعقبه من الشكل

المسئلة اشارة الى انها متأخرة في وضع المراتب  
 الاول وهذا امر وضع اختياري لا وجوب فيه  
 دايما دعي اليه الاستحسان ولاخذ بالايق  
 الاول وكل شكل يرتد الى آخر يعكس اما اي  
 المقدمة التي خلفها اي كلام فيه كاسياق  
 الاشكال الثلاثة ويشترك الاشكال الاربع في ان  
 القياس لا يتركب من جزئين ولا سالبين ولا  
 صغري سالبة وكبري جزئية الا في الاربع كما  
 سياق والنتيجة مع حسن المقدمات كما وكيفا  
 اي في الكم وكيف كما قيل ان الزمان تتبع الارض  
 تتبع النتيجة لما نحن الارض في علمنا القضاة  
 في الاشكال الاربع الموصية بالحق السالبة السالبة  
 الموصية بالجزئية والسالبة الجزئية والاولى  
 اشرف من الكل والثانية من الاخرين والثالثة  
 من الاخرين والخسيسة بالكل والنتيجة تتبع الحسن

فتكون مثلا اذا ترك القياس من موجبة جزئية  
 موجبة كلية ينتج موجبة جزئية نحو لا بعض  
 الحيوان صانع وكل صانع ناطق وهذا القياس  
 ليس ابوابي فافهم و هذا القواعد تعريف بالآخر  
 الجزئيات عند معرفة شواهد الاستدلال في كل شكل  
 او معرفة ما يلزم من النتيجة و يمنع اثبات الشيء  
 من كل جزئيات شكل القواعد لان ادم المصغر و  
 يشترط في الشكل الاول الاستدلال بحسب كيقته  
 على منه الجواب المصغر في تحصيله كان مذكورا  
 على اوسيليا لان المصغر في كانت سائدة لم يتعد  
 الحكم على ساطع المصغر لان الحكم في الكبر في  
 بعض اثباته و لا وسط الاستدلال كذا في بعض ما ثبت  
 على اوسيليا لان من الحكم عليه الحكم على المصغر  
 على كذا احاطة بما لا يستلزم الحكم بالامر ولا  
 اختلاف في المواد الحقيقة وهو صدق القياس

تارة مع الايجاب والاخرى مع السلب فاذ كانت  
المصري سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة  
دايما ما كان يحقق ما كان يحقق الاختلاف اما اذا  
كلية موجبة فالحق لا يبق من الانسان بغير  
وكل من حيوان او مطلقا مصلوح في الاول  
الايجاب وفي الثاني السلب ولما اذا كانت السا  
لبة كما اذا بد لنا الكبرى بغير كذا شي من المبر  
لجدار او بناطوق الحق في الاول السلب وفي الثاني  
الايجاب والاختلاف موجب لعدم لانه المصدق  
القياس مع الايجاب والسلب لم يكن ينبغي منها  
نتيجة لانها في القول لكان مطلقا كان احد القول  
لعدم اختلاف في بعض الموارد واستنتاج تحقيق القول  
به وهو لازم لا يقيم المساواة كانت مركبة  
في المصري لانها يستلزم الموجبة وهي مستلزمة  
للنظم ولو سطر العجبة لا يخرجها عن الاستلزام

استلزامها لا يستلزم مقدمه فريضة لا نناقش الحقيقة  
المرتبطة بالاشتمال على حكمين في الحقيقة فقيمتها  
فانكاره ودميقا كالمسألة المرتبة مستلزمية للوجبة  
ان مجموع الحكمين مستلزم لليجاب فهو لا استلزام  
المزدرع من الماخذ وان اراد قدام السلب مستلزم  
فويكون البطلان وانكاره قدام السلب مستلزم  
فويكون البطلان وان اراد قدام الايجاب مستلزم  
للايجاب فهو الماخذ فالتبع هناك بالحقيقة ليس لا  
الايجاب ويجب بحسب الكمية كلية الكبرى والقياس  
لان الماخذ راجع الى الماخذ راجع الى الاوسط والا  
ليكون الماخذ راجع لان الكبرى لو كانت جزئية لم  
يكن راجع الى الاوسط لان الحكم في الكبرى  
يما يصح للاوسط ويحوز ان يكون الاوسط جزئيا  
البعض فلم يتعد الحكم منه الى الاوسط فحقولا  
خلاف الى صدق القياس تارة مع الايجاب ولا

خزي مع السلب الموجب للعقم اذا كانت الكبرى  
موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض  
الحيوان ناطق او فرس ولما اذا كانت سالبة  
لنا بدل الكبرى بعض الحيوان ليس بناطق او  
ليس بفرس والعراق في الاولين الايجاب وفي  
الاخرين السلب واما شرط مجيب الجهة فيجب  
بيانه واحتمال الضرورية الممكنة الانعقاد في كل  
شكل ستة عشر لان القضايا الخمسة في المحصورات  
والمحصرات بنزلة الخليلات او غير معتبرة في الا  
نتاج طامملت في قوت الجزئية مضار النظر  
مقصورة على المحصورات فاذا اعتبرت في الكبرى  
والصغرى يحصل ستة عشر خزي باو الحاصلات  
من هذه الاربع في انفسها والتبع في الشكل الاول  
باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم في بيان  
ذلك طريقان احدهما طريق الاستقاط والحذف

[illegible]

جزئية والرابع من صفات موجبة جزئية و  
كبرى سالبه كونه لها ما لا يرتفع في الموجبة الكلية  
والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة  
الجزئية والاول للاول له محمول جيب وكل ما قبل  
ج او الثاني للثاني محمول ب ولا شيء من ب  
افلاشي من ج والثالث للثالث محمول جيب  
وكل ما ينص من ج او الرابع للرابع محمول جيب  
ولا شيء من جيب ينص من ليني وانما تبعد  
المضروب بهذه الترتيب اما بالنظر الى زاتها واما  
مبارزتها فيتعين بالاشتراك في جنسها والفرق  
اي بليل متضمنة اشارة الى ان اتاجه تلك  
المطلب الاربعة ينبغي لا يحتاج الى بيان فذلك لان  
شكل الباقية على ما ينبغي بيانها ان حاصل العمل  
لا وانما ان الرابع الاصغر منها وبعض في الاول  
المحكم عليه كليا لا كليا جليا او سلبا فيكون

منه بذكر او بعضه ايضا محكوم عليه بالاكبر اما  
الاجابا او سلبا فيقع المحصورات الاربع بالضرورة  
في ذلك الجدل لا يحتاج بالضرورة من محض اصد  
ايها الشك الاول كالايجاب الكلي من محض اصد  
ما عده لا يقع اجابا كليا وحيثما اي في الشك لا  
ولي شك من وجهين الوجه الاول ان لا يتغير  
العلم من موقفه في موقف على كلية التكبر  
اي على العلم بها او بالعلم اي العلم بكلية التكبر  
موقوف على العلم بالنتيجة لان الاصح من حاله  
وسطا اذا كان كذلك هذا العلم هو المنع  
من الصحة لا اطلاقه لا استدلال بهذا الشك  
بهي فضلا عن ان يكون جبالا العلم بالنتيجة  
موقوف على العلم بالتكبرية الكلية هذا العلم بالنتيجة  
لوحظت الحكم بالا كبر على احد ما اراد الاوسط  
التي هي حلقه الاصحري او سلبه عنه فيكون العلم

بالكبري العظيم وقوف على العلم ثبوت كبريאו  
سليمه لا منقر او من الذي هو عين المتغير فلا  
استقدنا العلم بالمتغير من العلم بالكبري في زمن  
فرضه من العلم بالمتغير الموعودة به اسما  
اي لا بد الاول ان التفسير وقوف على الاجال  
الحكمي مختلف باختلاف الاصناف فلا استكمال  
حاصل الى العلم مختلفا ليسا في العلم  
الذي على يقين معلوم بحسب وصفه وحول  
بحسب وصفه آخر في العلم بالمتغير  
وصف من العلم به باعتباره وصف آخر ولا  
استكمال في العلم مثلا في العلم بالمتغير  
معلوم الزمان عند المتغير وغير معلوم الزمان  
عند العلم ولا امتناع في توصف الثاني من الاول  
لا في الاول بل في الثاني تفسير وهو وقوف  
عليه فلا ريب في فهم الوجه الثاني ان قولنا

المفهوم ليس بوجوده كما ليس بوجوده ليس بمفهوم  
شكل اول يخرج من الامم لقول الخلاء ليس بمفهوم  
مع ان الصغرى فيه سالبة بل كما تكرر النسبة  
السلبية في الصغرى والكبرى انجب اى النسبة  
السلبية وحدها الى الوجه الثاني كما قيل انما اى الصغرى  
ههنا موجبة سالبة المحول والمزاد من الايجاب  
اعموا كما تفصيليا او عدوليا او سلبيا كما رو  
ههنا سلبيا بدو ليعاد الى الصغرى موجبة سا  
لبة المحول جعل النسبة اى النسبة السلبية من اى  
الملاحظة الا فرادغة الكبرى ولو كانت الصغرى سا  
لبة بسيطة لوجب جعل النسبة السلبية من اى الملاحظة  
حالة الا فرادغة الكبرى بل جعل الموجود عنوانا  
للملاحظة بل النسبة السلبية فمع ان المحول  
السلبية في هذا الشرط هو المقصود اقول ان  
تستدل من ههنا اى هذا الخبر على عدم استدلاله

السلبية صرنا

في نسخة

تلك الموجبات الموجبة السالبة المحرول الوجود  
 اي وجود الموضوع تقرير الاستدلال ان الحق  
 السالبة المحرول جيت في هذا الشكل مغري والم  
 يكون متساوية للسالبة البسيطة الخارجية  
 في علم استقاء وجود الموضوع بل تستل عليه  
 ويكون ذهنية للبعثت معزاة الاشكال  
 يستعمل فيه الاقتضاي المعبرة والذهنية ليست  
 مغتبرة فيها جعلت جزء من هذه القضية  
 في عدم اقتضاء وجود الموضوع كالسالبة تدبر  
 اشار الى رقة ولبشر في الشكل التالي الاستلجاب  
 كيفية مقدمية اختلافه في اثنين اقل لصغري  
 والكبرى في الكيف اي يكون احدهما موجبة  
 والاخرى سالبة وجيب لهبة كلية الكبرى اي  
 يكون الكبرى كلية كافي الاول والاخرى وان بشرط  
 لاختلاف في المقدس في الكيف والكلية الكبرى

٢٥١  
٣٩٢  
يلزم الاختلاف في الاستنتاج هو دليل النعم اما الاول  
فلا ينافي الواقع في الكيف بها اما موجدتان او  
سالتان وايضا كان يولزم الاختلاف الموجب للنعم  
واما اذا كانت موجدتين فليكن اشتراك المختلفات  
والتفقات في الايجاب كقولنا لكل انسان حيوان  
وكل فرس حيوان او كل طائر حيوان والحق في الاول  
السلبي في الثاني لا يجاب واما اذا كانتا اثنين  
فليكن اشتراك المختلفات والتفقات في السلبي  
كقولنا لا يشق من الانسان بحجر لا يشق من الفرس  
بحجر لا يشق من الناطق بحجر والحق في الاول السلبي  
وقال الشيخ الاجاب لا يستلزم القياس شيئا  
منها طاردا ولا يمنع استدلال القياس احديها واما  
الثاني فلا ينافي ان كانت جزئية يلزم للاختلاف ما  
يعتقد في الجاهل كقولنا لا يشق من الانسان فرس  
وبعض الحيوان فرس وبعض الصاغر فرس وطائفة

تقد ير الجاهل ما قلنا لا يتوهم من الانسان بغير  
ويعتبر الحيوان فليس ويعتبر السائل في طريق  
على قدرين سلبها فكل شكل انسان تامق وليس  
يعتبر الحيوان والفرس تامق والحق في الامور  
التي لا وفي الاخرين السلب والمضروب بالنتيجة  
الشرط ان وجهه اما طريق الحرف فكلان الشرط  
والسقط ثمانية اضراب وهي المعبين مع المو  
جيتي والمساكين مع السالكين والثالث اضراب  
المرتب اخرى الكبرى الموجهة للجزئية مع السالكين  
والمساكين مع الموجهين اما طريق التخصيص  
في الكبرى المخلقة اما ان يكون موجباته سالبة و  
الصغرى لا بد ان يكون مخالفة لها في الكبرى الموجبة  
كلية او جزئية فطرية والمية اشكاله ببقوله  
فيتم الخطان الماخري والكبرى المخلقة  
لكنه كلية وهو مضمحل عامرين الاول من المخلقين

٢٢٢  
٣٥٢

والكبرى سالبة كلية كحل ج و لا شيء من ج  
فلا شيء من ج او بيلانه اذ لا يخالف وهو ان يجعل  
نقيض النتيجة لا يجابها صغري في ارضها الشكل المربع  
الا السلب ونقيض الجواب ويجعل الكبرى القياس  
بكلتا الكبرى في نظم قياس من الاول في نظم  
الصغري مثلا لو فرض صدق لا شيء من ج اي صدق  
نقيضه هو قولا بعض ج ما يقبله صغري  
القياس كبرى هكذا بعض ج لا شيء من ج اي يتم  
بعض ج ليس بـ ج وقد كان كل ج من ج من ج  
القياس في ج لا شيء من ج لا يخالف من الماد والى  
من الكبرى لا يخالف من الصدق فيكون من  
الصغري فينتهي في النتيجة فيكون النتيجة حقه  
صغري فاستنتج كذا في النقيض اما يعكس الكبرى  
يرتد الى الاول فان هذا الشكل انما يخالف الاول والكبرى  
او يعكس الكبرى صار لا يخالف المقام بعينه الثاني

من كليتين والصغرى سالبة كلية نحو لا يمتنع  
منح بوجوب كل اب فلا يمتنع منح ببدل الخلف والحق  
اما بالخلف فبطريقا للمفكر واما العكس فلا يمكن  
يعكس اكبري لانها لا يمتنع بها الا بتعكس الاجزئية  
وهي لا يمتنع في كبري كالشغل الاول بل يعكس الصغرى  
وجعلها كبري فترعكس لتغير فاذا عكسنا لا يمتنع  
منح ببدل لا يمتنع منح وجعلناها كبري في  
عليه ليعكس صغرى وتلك اكل ايت ولا يمتنع من منح  
ان يمتنع من ثانيا الاول لا يمتنع من ايج وهو يعكس الى  
لا يمتنع منح امة ~~المتكلم~~ والمتكلمان كما بان يكون  
الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة جزئية  
الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية  
سالبة جزئية من امة ~~المتكلم~~ والمتكلمان كما بان يكون  
وهو الثالث من الصغرى موجبة جزئية وكبرى  
سالبة كلية نحو صغرى ولا يمتنع من ايت يعكس

فبعض ليس بالخالص والخالص ليس بالخالص  
 في الاول الثاني وهو الرابع وهو الثالث جزئية  
 وموجبة كلية كبرى نحو بعض ليس بـ وكل  
 اب بعض ليس بالخالص وهو ظم ولا يمكن بيا  
 نه يعكس الكبرى لانه جزئية لا تقع الكبرى  
 الشكل الاول ولا يعكس الصغرى لانها سالبة  
 الجزئية لا يعكس في الاطلاق وتقتدي بالانكسار  
 لا تقع في كبرى شكل الاول وجه ترتيب الضروب  
 الاربعه ان الاولين يتبعان الثانيان من جهة الضروب  
 ولا يقال الاول والثالث على صغرهما شكل الاول قبل  
 ما على الثاني والرابع بالخط فاما ان الضروب الاربعه  
 رابعة كما هو يعكس الكبرى جزئية في الضرب الا  
 ولي والثالث لا يميزا يعكس الصغرى ثم يعكس الترتيب  
 فبعض النتيجة من الامور الثلاثة جزئية  
 الثاني لا يميزا يشتهر في الشكل الثالث بحسب الكيفية

طائفة ايجاب الصغرى لان الحكم على تقدير سلبها  
انما يكون بالبيان في الحقيقة او الجزم بغيره الصغرى  
الاوسط المحكوم عليه بالاكبر ايجابا او سلبا والحكم  
على احد المتباينين لا يوجب حكم على الآخر ولهذا  
حصل الاختلاف المرجب لعدم كقولنا عند ايجاب  
التكبرى لا شيء من الانسان يفرس وكل انسان  
حيوان او ناطق ونفس سلبا لا شيء من الانسان  
نبهال او حمار فالحق في الاولين ايجاب والحق  
السلب مع كلية احديهما طائفتان لا يكون من الا  
وسطا من المحكوم عليه بالصغرى غير البعض المحكوم  
عليه بالاكبر فلا يلزم تقديرية الحكم الى الصغرى وهذا  
يقف على الاختلاف كقولنا في ايجاب التكبرى بعض  
المليون صاحبك وبعض المليون ناطق او فرس  
وفي سلبها بعض المليون صاحبك وبعض المليون  
ليس بناطق او صهال فالحق في الاولين ايجاب وفي

٣٥٥

وقد اخبرني السلب وضوء النجفة بمقتضى الشر  
طين ستة اما بطريق الخ فظان الجبال الصغرى  
اسقطا ثمانية بمسالة من السالين مع المرات  
الاربع كما في الجدول وكذا السقطات الصغرى  
الموجبة للزوجة مع الزوجة اما بطريق التحليل  
لان الصغرى الموجبة اما طرية او جزئية او كلية  
ينقسم المسطحات الاربع والجزئية مع الطرية  
وتجلى هذا في كل كوكب كذا في الجدول الصغرى  
المتساوية الجبال من الكوكب وهو من كوكبين  
ما قبله من زوايا النجفة السلبية والكوكبية  
موجبة ومسالبة كلية والاشياء التي لا يمكن ان  
اصغر من الامراض من الكوكب لا يصح من الكوكب  
على شكل الاشياء الا السلبية والاشياء التي لا  
وتكاملها على الاشياء من الاشياء من زوايا  
الموجبات التي لا يصغرى للزوجة الكلية والصغرى

الخ

الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وهو  
 مشتق على ضرب في الاول من الموجبتين الخليلين نحو  
 كل يدع وكل باضعف من او يلائم بوجوه واحد  
 الثالث وطريقه في هذا المثل ليس ينتج النتيجة  
 كلية كبرى الصغرى فينتاس في هذا الشكل لا  
 ينتج الجزئية فينظم منها فياس في الشكل الاول فينتج  
 ما ينافي الكبرى فيقال في الرصيد فينتج من هذا  
 لا شيء من يدع وكل يدع ولا ينتج من او يلائم لا شيء  
 من يدع وقد كان هذا الكبرى كل يدع او هو خلافه  
 فاما على هذا الصغرى فينتج في الشكل الاول فينتج  
 المطلوب بعينه وثالثا فينتج من الكبرى فينتج القريب  
 ثانيا فينتج من المقام والثاني من موجبتين  
 والكبرى فينتج من موجبتين وكل باضعف من  
 المقام من الثالث وكل من الصغرى او الصغرى  
 الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية وهو

وهو الضرب الثالث كقولنا كل ب ج وجعلنا ب ج  
 ج او ذلك بالخلف او بعكس الكبري وجعلنا كبري  
 لصغري فينتس ثركس البتير لا يتكس لصغري لا  
 الكبري جزئية وهي لا تقع الكبرية في المسألة الاولى  
 جنة جزئية هذا في النوعين الثالث مع الكبري  
 السالبة الكلية اي نوع المحتل مع الكبري والسالبة  
 الكلية هذا عطف على قولهم مع الموجبة الكلية وهو  
 البتير في الاضربين الاولين من صغري وجنة كبري  
 وكبري سالبة كلية وهو الرابع نحو كل ب ج واشي  
 من ب فبعض ج ليس ا وذلك بالخلف وعكس الصغري  
 كما سلف في الضرب الاول بالافرق والثاني من صغري  
 موجبة جزئية وكبري سالبة كلية هو الخامس  
 من نحو بعض ب ج ولا شي من ب فبعض ج  
 ليس بالامر من الخلف وعكس الصغري او الصغري  
 الموجبة الكلية مع الكبري السالبة الجزئية هو

الضربة السادسة من الحركات ج وبعضها ليس ببعض  
 ج ليس او بالتحديد لا يكتسب الكبري فان لا يقبله و  
 على تقدير قبوله لا تقع الضربة الشراعية الاولى على  
 الصغير والصار القياس من الجزئين في الشكل او  
 ما يتجزئ عنه في الضروب الثلاثة الاخيرة بالخط  
 وهو كبري في الضروب كلها او كسري في هذا  
 يجري في الضربة الاولى والثانية والرابعة والخامسة و  
 عكس الكبري في عكس القريب في عكس المتجزئ وهذا  
 الامر الثالث تجري في الضربة الاولى والثالثة لا في  
 ومجرد ترتيب الضروب في الاول اخص من ترتيبها في  
 والاضراب في تقدم الثاني على الثالث لا شمله  
 على كبري الشكل الاول والثالث على الباقية فلا يجاب  
 وتقدم الرابع على الضربين الآخرين لانه اخص منهما  
 السبب والاضراب في تقدم الخامس على السادس  
 لانهما كبري الشكل الاول والرد الى الثاني عكسها

بعكسها اي بكسر المعري والكبرى وهو يجري في  
 المعري الرابع الخامس دون العواقي وذكر الشيخ  
 في الشفا لا مذي في الشفا اي الثاني والثالث  
 اصرح بما في الطريق المذكور الى الشفا لا مذي اي  
 الثاني والثالث خاصة في ان التليف الجوي  
 السابق في المعري في بعض المعربات ان احد الطرفين  
 يتصل بالوسطية والجمعية اي يكون احد الطرفين  
 موصلا على التمام والطرف الاخر هو لا يتصل  
 اي التالف فكان في بعض المعربات في المعري  
 في المعربات متعلق الانسان حيوانا او نباتا  
 طبع الانسان يقتضي وضعية طبع الحيوان الى  
 نبات يقتضي هو ليطروا في السوايق متعلق الاشجار  
 من النباتاين وفاد طبع النار الى باق يكون موصو  
 عا سلب عن النباتاين وطبع النباتاين باق يكون  
 محملا سلب عن النباتاين التالف الجوي وبالم ينظم

الاعيان احد هذين الشكلين اي ان الفت المقومات  
على وجه مراعى بها محل الطبع والسابق اليها من  
امكن ان لا يخلو على الشكل الاول بل على هذين الشكلين  
مثلا اذا اردنا ان نعلم ان بعض الحيوان كاتب فانا  
قلنا بعض الحيوان انسان وكل انسان كاتب فخرج  
الحيوان كاتب وهو على الوضع الطبيعي اما ان قلنا  
بعض الحيوان انسان وكل انسان كاتب فقد اخرجنا  
عن الوضع الطبيعي وعبرنا السابق الى القدر و  
كن ذلك اذا اردنا ان نعلم ان بعض الحيوان كاتب  
الماء باس من الاشياء من النار لا يتبع من الماء  
سواء وهو على الوضع الطبيعي واما ان قلنا الماء بارد  
ولا يتبع من البارد تبارس فقد اخرجنا عن الوضع  
الطبيعي فليس منها اي عن هذين الشكلين فليس  
هذا الاخذ هذا ويشترط في الشكل الرابع ان يكون  
والكمية الجاهل اي الجاهل لثنتين مع كمية الصغر

اصغري او اختلافا اياها قد متعينا بالكيف مع كلية  
 احدهما الى اسطر محدده واولاها في طرقاتها  
 احد طرقاتها في المنطق واما في الكونيات فليس كذلك  
 اما في المنطق فليس كذلك واما في الكونيات فليس كذلك  
 او اختلافا في الكيف مع كلية او اختلافا في طرقاتها  
 او اختلافا في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها  
 لا يكون من الاختلاف في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها  
 والحق السليم لا يكون من الاختلاف في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها  
 بيا واما في الكونيات فليس كذلك واما في الكونيات فليس كذلك  
 فلا بد من ذلك في بعض الجوانب والاختلاف في طرقاتها  
 حيوان مع حقيقته الالهية في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها  
 حقيقة السليم واما في الكونيات فليس كذلك واما في الكونيات فليس كذلك  
 نوع مطلق في الكونيات او اختلافا في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها  
 بعض المطلق في الكونيات او اختلافا في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها  
 او بعض المطلق في الكونيات او اختلافا في طرقاتها او اختلافا في طرقاتها

وفي الثالث السلب والاثبات كبري يسدق بعض  
 الانسان ليس يفسد وبعض الميراث انسان الحق  
 الايجاب وبعض الميراث انسان والحق السلب وبعض  
 الحق بافتراض الاشراط ثلثية ولما بطريق الحدف  
 فسقوا من جهة نظم الساليتين واثبتوا نظم المو  
 جبتين مع الجزئية الصغرى واثبتوا نظم المختلفين  
 الجزئيين ولما بطريق التحصيل فلان الصغرى والحق  
 المطلق مع الاربع والصغرى على السالبة الكلية مع المو  
 جبتين والصغرى على الموجبة الجزئية مع السالبة  
 الكلية والصغرى على السالبة الجزئية مع الموجبة  
 الكلية يكون ثمانية الاولين موجبتين كليتين  
 محال باح وكل اربع بعض ابعين المقتضين  
 على النتيجة فاولا عكسا الرتبة اربعة على السلب  
 الاول هكذا كل امير كل باح يتبع كل اربع وهو عكس  
 الى بعض او هو للعلم لا يتبعها الجواز ان يكون الصغرى

٣٢٨  
٣٩٩

الاصغر اعم من الاكبر فاستلحق من الاصغر على كل افراد الا  
ثم كقولنا كل انسان حيوان وكل باطن انسان مع ان  
الحق بعض الحيوان فالحق في قوله لا يخرج الاول كالمسلم انتم  
الثاني ايضا لان اخر هذا الثاني من وجبتين  
والكبرى بمنزلة نحو كل مخرج وبعض اب فيصنع  
انعكس الترتيب فنعكس النتيجة كما في الثالث من  
كلياته والصغرى سالبة عن لا يؤول من مخرج وكل  
اب فلا شيء من مخرج انعكس الترتيب فنعكس النتيجة كما  
في الرابع من كلياته والكبرى سالبة عن كل مخرج  
ولا يؤول من مخرج فيصنع ليس انعكس النتيجة  
جميع الاشكال الاول فكان بعض مخرج ولا شيء من با  
فبعض ليس له وهو المخرج ولا يخرج الا احتال اعم  
الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من المخرج  
بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فيساقط  
لم يخرج كلياته فيخرج الخامس ايضا لان اخر هذا الخامس من

من ثمة صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض بيج و  
 لا شيء من ا ب فليس بعض ج انعكس المحذور كما  
 والسادس من مساواة الجزئية صغرى وهو إمكانية  
 كبرى نحو بعض ا ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ب  
 الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة  
 مرة بعينها والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة  
 جزئية كبرى نحو كل ا ب وبعض ا ليس ب فبعض  
 ج ليس ب انعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث في  
 النتيجة العاشر من مساواة كلية صغرى وموجبة  
 جزئية كبرى نحو لا شيء من ا ب وبعض ا ب فبعض  
 ج ليس ب انعكس الشئ ب ليرتد الى الشكل الاول فنعكس  
 النتيجة وترتيب هذه العنود ليس باعتبار اتجاهها  
 لانها بعدد واحد من الطبع لم يقدّر باتجاهها بل باعتبار  
 انفسها فلابد من تقديم الاول والآخر من موجبات كلتي  
 والى ما يلي الشرح الرابع وقدما الثاني ايضا ولما

ثلث الثلث والرابع من الكلين والحق اشرف وان كان  
 سلبا من الجزئي وان كانا الجليا لثلاثة الاقسام الحجة  
 الحجة من ثلث الثلث لثلاثة اقسام والحق اشرف وان كان  
 الترتيب ثلث الرابع والحق اشرف وان كانا الجليا لثلاثة  
 جسيمات من ثلث الرابع والحق اشرف وان كانا الجليا لثلاثة  
 والسادس من ثلث الثامن لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 وثلث السابعة من ثلث السابعة لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 جسيمات من ثلث السابعة والحق اشرف وان كانا الجليا لثلاثة  
 قطع المسطرة لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 مستطابقة فان كانا الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 والثلث من ثلث السابعة لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 والرابع من ثلث السابعة لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 والصفر لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة اقسام الجليا لثلاثة  
 الكلية وليست منه ضرب واحد وهو ثلث والصفر

٣٥٠

المسألة اي الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة  
الكلية ويحصل منه سبعة اولها سالبة كلية  
وهي كلية كبرى في التكاليف سالبة جزئية  
صغرى وموجبة كلية كبرى والصغرى سالبة  
الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ويحصل منه  
سبعة اخرى موجبة جزئية صغرى ويبلغ اتمها  
ايمانها لا يوجد سلب في احد المقدمات ولا في  
واحدة السلب في احد المقدمات سالبة جزئية في  
حدها والفرق بينه وبين الاخر لا يتوقف على الانسان  
سواء كان انسانا فلا يتوقف على الانسان بل يتوقف  
على جنس هذا النوع من فنيين المنهج  
احد المقدمات التي لا يتوقف على الانسان في المقدمات  
جزئية ولا جزئية في المقدمات الجزئية والمقدمات  
والرابع والخامس والسادس والعاشر والعاشر  
نقد النتيجة وذلك ان المقدمات يكون الكبرى موجبة

موجبة والصغرى سالبة كلية والتجريد مع ذلك  
 بلا فكا من كافي الاول والثاني والثالث والرابع  
 انه انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت لعدد في  
 متبادرون البواقي وبكس المتبادرين يرجع الى  
 المتبادر الاول والآخر لا حيث يكون الصغرى موجبة و  
 الكبرى سالبة كلية تنعكس الى الكلية كافي الرابع والثاني  
 من لا غير او يمكن الصغرى اي بار والباقيين بعكس  
 الصغرى وذلك لا يجري لا حيث يكونه المتبادرتان  
 مختلفتان في الكيفية والكبرى كلية والصغرى قليلة  
 الانكاس في الثالث والرابع والخامس والسادس  
 انه انعكست السالبة الجزئية لا في الكبرى والرد  
 الى الثالث بعكس الكبرى والآخر لا حيث يكونه المتبادرتان  
 موجبة والكبرى قليلة الانكاس من يكونه الصغرى  
 او عكس الكبرى كلية وذلك في الاول والرابع والخامس  
 والسادس والسابع اي من العكس السالبة الجزئية

البراق و اعلم ان السالبة الجزئية لا يتبعها الا  
 المحلية في هذا الشكل حيث انكسرت اما اذا انكسرت كما في  
 الخاصتين انجحت معاسا وكانت صغرى او كبرى  
 اما اذا كانت صغرى اريدت الحياتين بعكسها الى رابع  
 الشكل الثاني وان كانت كبرى برتن بعكسها الى السادس  
 الشكل الثالث ويتجهان العلم بعينه من كون الصغرى  
 السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية انما يقع اذا  
 لم يكن احدهما الخاصتين واما اذا كانت انجحت لان  
 انما هو انهما انما في الشكل الاول والعين في سالبة جزئية  
 خاصة ويحتمل انهما في المصادفة لهما ان السالبة  
 لا بد وان يكون احدي الخاصتين عاما والآخر  
 الجزئي في المصادفة ويحتمل ان السالبة الخاصة مع خلة  
 الموجبات مع بعض وعند اعتبار الجهة في المصادفات  
 لا بد من اعتبارها في التام في الشكل الاول والآخر  
 بناء على هذا الشرح الرئيس والقد سلف من لزوم

٢٥١

الاندرج فيها غاشها فعليتها يتعدى الحكم من الاوسط  
الى الاصغر وذلك لان الحكم في الكبير كما يتكلمنا و  
تطبيقاتها هو عليها ثبت الاوسط بالفضل بالمدى من  
الشيء فلو لم يكن في الصغير ان الامر ثبت له الاوسط  
بالفعل الميراثم فتدري الحكم من الاوسط الى الاصغر و  
هو هو اي الشئ والامام ومنه يتبعها الى انتاج الصغير  
التي في هذا الشئ لانها الى صغير في حكمه مع الكبير  
المعنى من هذا فلا يكون وقوعها الى الصغير معنا  
اي مع الكبير فاذا لم يفرق وقوعها معها فلا يلزم من  
الوقوع اي وقوع الصغير معها حال الامكان لا  
يترتب من هذه من هذا اي فيمكن من استنتاج النتيجة  
من ضرورة هذا الحكم في هذا الحكم هو ان يكون  
الحكم في الصغير من هذا الحكم في الصغير فيكون  
فقط في استنتاج النتيجة من ضرورة هذا الحكم في  
معرفة الاوسط فلا يكون في النتيجة من ضرورة هذا

الامر على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كما كانت  
ويزيد في نفس الامر على جميع التقادير الممكنة والا  
كان ما ليس بفروع في نفس الامر فهو فرع  
على تقدير محتمل فيكون الممكن على بعض التقادير  
ستلزمها الحق انه محال واجب عمتارة بالانطلاق  
من ثبوت إمكان الشيء مع شيء آخر كان ثبوته  
الذي هو وجه التامع شيء آخر يعني ان الله يعلم من  
ثبوت إمكان الصغرى مع الكبرى إمكانها في  
سها لا ترى هذا استدلاله من الجايز ان يكون  
مع الصغرى كسها واضاف الموقر الكبرى فيما لا يتحقق  
فلا يمكن ثبوته مع الكبرى يعني لا يصح في الكبرى  
تقدير وقوع الصغرى بالفعل لا في اذ غرض  
منع الكبرى فانها لا تستلزم اذ ليس في سها  
وهو كونها لا يوجد في نفس الامر انما هي  
عليه بالكبرى وهو ظرف المثال المذكور فان لم يكن

قلنا ان الحس مركب من زيد بالفعل يصدق له كل  
 مركب من زيد بالفعل فهو بالضرورة وهو كالتري  
 وفيما في هذا الملح مما لا يثبت فيه ثبوت  
 كما لا يثبت ثبوت الحس بالضرورة فتعريفه لا  
 كما يستلزم في الحس كالتعريف في الحس  
 هو حقيقة مطلقة في الزمان لا يستلزم  
 بالضرورة في الزمان لا يستلزم في الزمان  
 لا يثبت في الزمان لا يستلزم في الزمان  
 كانت في وقت الحس كالتعريف في وقت الحس  
 المطلقة لا يثبت في وقت الحس كالتعريف في وقت الحس  
 يمنع لزوم التعريف على تعريف الحس كالتعريف في وقت الحس  
 لا الحس كالتعريف في وقت الحس كالتعريف في وقت الحس  
 تعريف الحس كالتعريف في وقت الحس كالتعريف في وقت الحس  
 يلزم الحقيقة في الحس كالتعريف في وقت الحس كالتعريف في وقت الحس  
 لا يراجع الحس كالتعريف في وقت الحس كالتعريف في وقت الحس

في الكبرى يعلم ما هو اوسط في نفس الامر والاضطر  
اوسط في نفس الامر بل يكون في النفس والاولى من نفسي  
الحكم في الاوسط فتعكروا في الغاية التي لا يمكن ان يتج  
المنفعة للمؤمن فتبين ان قليل الوقت الصغري  
المتكبر مع الكبرى كانت الصغري فعليه سهاوكلا  
كانت الصغري مطية سهاولزم الشيء سهاوالا  
في الاصل في بيته والاضطر سهاولكن ان اخذ الا  
كان بالحق الاضطر وهو ان الصغري في المطقة  
بالاضطر الام هو ان الاضطر في الاضطر سهاوالا  
في كان في ام الاضطر ان الاضطر سهاوالاضطر  
لغير الاضطر سهاوالاضطر في الاضطر سهاوالاضطر  
الاضطر سهاوالاضطر في الاضطر سهاوالاضطر  
ع او غيرهما في الاضطر سهاوالاضطر سهاوالاضطر  
في الاضطر سهاوالاضطر في الاضطر سهاوالاضطر  
في الاضطر سهاوالاضطر في الاضطر سهاوالاضطر

يدين مع كون الصغرى فعلية بلا رتبة ولا ايمان  
 لم يوفد الانسان بالمعنى الاضغى الى اهل المعنى الاعلى  
 وهو لا يحاط بالان لا ايمان لا يمتد فانه المنة  
 بهذا المعنى يجوز ان يكون مستغما لمعنى فوفد ان لم يتم  
 مع وفوقه للمعنى بالنظر الى ذاته لكن يجوز ان يلهيه  
 المحر بالنظر الى الواقع كعدم العقل الاول متناهية هم  
 الواجب بما هو المظهر ثم ان يتفرقة عنه ايمان الشكل  
 الاول الكبري ان كانت ايمان الكبري صغرى الوصفية  
 الرابع ولا ايمان ان لم يكن الكبري من غير الوصفية  
 الرابع ان كانت احد الوصفية الرابع ايمان الى النفس  
 والفرقتان فالتي هي الصغرى محذورة منها اي في الصغرى  
 هي من الوجوه وهو الا من وجوه الارواح وكذا  
 المحذورة من المحض الصغرى ايمان وجوهها  
 من وجوه المحض بها الكبري في الصغرى كانت  
 سواء كانت زائفة او وصفية او وقتية خذ فلها

٣٥٣  
 ٣٥٤

ومن هذا اليها الى النجمة قبل الوجود وهو الكادرا  
اذا كان في الكبرياء كانا كانت احدي العاشين ولا  
لا انا كانت احدي العاشين والمخصوصة يبعث  
موجبة النجمة توثيرا في الوجوه خمس عشر  
فيما اعتبره الممر واذا اختلط بعضها مع بعض  
ما تان وخمسة وعشرون اختلاطا وفي الحاصل  
من موب خمس عشر في نفسها لكن لما اشترطت  
المنزلة سقطت من تلك الجملة ثلثون اختلاطا  
وفي الحاصل من مزج العاشين في خمسة عشر  
في النجمة منها اية وخمسة وتسعين اختلاطا  
ما اختلاطة في جهة النجمة ان الكبرياء ما يكون  
عن الوصفيات الاربع بل يكون احد على اية احد  
عشر وذلك مائة وثلاثة واربعون اختلاطا  
صالح من ضرب ثلث عشر في احد عشر واما ان  
يكون احدهما وذلك اثنتان وخمسون اختلاطا

٣٥٥

حاصلة من ضرب ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الأول  
فالمشقة الكبرى من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الثاني  
الحاصل من ضرب ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الثالث  
من ضرب ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الرابع  
بالألفين من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الخامس  
المرتبة من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل السادس  
ويحفظ الباقي من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل السابع  
وتمام باقي ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الثامن  
فكان المجموع الحاصل من ثلث عشرة في الأربع  
من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل التاسع  
المحفوظ من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل العاشر  
المشقة من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الحادي عشر  
ووقت من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الثاني عشر  
فلا يحتاج اليه من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الثالث عشر  
كما ثبت في الأوساط من ثلث عشرة في الأربع فالحاصل الرابع عشر

المعتبر في الكبرياء لا سفر ما ثبت له الاوسط بالفضل  
فيكون محكوما عليه بالا كبر في تلك الجهة ولما  
التكليف خلاف الكبرياء في كل واحد من الكبرياء ولم لا  
وسط في الكبرياء الاوسط مستند على الاكبر كان ثبوته  
الاكبر للصفة بحسب خبر الاوسط من الامام  
في الحديثين المذكورين وان الامام المذكور في الحديثين  
في الحديثين وكان المروي في الحديثين في الحديثين  
لهذا ما هو في كتابنا وما هو في كتابنا من الحديثين  
فكان من الاكبر على الاوسط انما هو في كتابنا  
فكان من الاكبر ان يكون مستند على الاكبر  
صف الاوسط في خبرنا ان يكون رايما على انفسه  
الاوسط على الاكبر في الامام المروي في كتابنا  
صاحبه الاكبر في كل من كتابنا في كتابنا  
حكاية كثر على الانسان حيوان الاكبر في كتابنا  
هذا انما هو في كتابنا في كتابنا في كتابنا

no  
204

الوصف لا يحل الوصف ولا بشرط الوصف ولا  
المعزى في هذا التفسير وحيث كان في واجهه  
تلك لم يكن له وصف في الاستيعاب وما حذفت له ضرورة  
المصنوعة والمعزى فلا يكون له وصف في واجهه  
منه ولا يكون له وصف في واجهه ما ثبت له لا  
سطح ولا معزى ما ثبت له الا وسط فيكون له وصف  
الأكبر من الأصغر فلا يقل ضرورة المعزى اليه  
التيقن ما من لا وطام لا يكون له وصف في واجهه  
ح تدل على ذلك الأكبر من كل واحد من  
ولا معزى له وسط من كل واحد من  
المعزى المعزى من كل واحد من  
لا لا التيقن كما هو في واجهه المشروطه  
منه ولا عليه لا يتم الا في واجهه المعزى  
التيقن من كل واحد من  
منه من التيقن ولا يتم الا في واجهه المعزى

منها ان صدق المزدوم بدونه المازم وانما عمل  
 ومع المعرفة المصلحة فيجداية لفظ المزدوم  
 المتقدمة بالصدق فيهما لم يبق المازم ومع المعرفة  
 المصلحة داية لفظ المزدوم ومع المازم و  
 القياس الصادق المصدق لا يقتضيه المازم و  
 الداية مع احد المصداقين في داية ومع احد في  
 الخاصتين داية ولا يصدق مقولات القياس  
 كما عرفت وايضا المشروطة ان كانت بالصدق و  
 دام الوصف فيجداية لفظ المازم في المازم و  
 كالمفرد في الادراك في كبرى المزدوم في كبرى المازم  
 ما ثبت في الادراك ما دام الوصف بالصدق و  
 ما يدور في الادراك بالصدق هو لا يصدق في كبرى  
 ضروري بالضرورة له وان كانت بشرط الوصف في  
 الصدق بالضرورة في كبرى المازم في كبرى المازم  
 الكبري في كبرى المازم في كبرى المازم

وسط فلا لازم ليس الا الاكبر ضروري للاصغر شرط  
ومعطلة اوسط لكن الاوسط واجبة عند من يتبع  
بخلافه لا يبق لا يبق ضروري الاكبر لا نقول وهذا  
الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر هو بالحق  
ذات الاصغر ومعطلة اوسط بالضروري والحق  
ثبت ضروري الاكبر هو بالحق للاصغر ثبت ضروري  
الاكبر هو العلم ثلثت لو كانت اولى تامل امكنك  
ان تخرج نتائج الاختلافات الباقية من المسئلة  
المذكورة وانما شرطك شيء منها فارجع الى هذا  
الحذو وان تقف عليها

وفي تلخ الشكل الثاني امر واحد هو ولم الصغير  
اي كون الصغرى احدى الدائيتين وانعكاس السالبة  
الكبرى اي كون الكبرى احدى الست المعكسة للـ  
لب اية الدائيتين والمثبوتتين والوقتين والخط  
كون المتكتم مع الصغرى او كبرى شرطية فربما  
ان شرط في الشكل الثاني بحسب الجمل امر واحد  
منها هو امرين الاول صدق لتمام الصغرى

او كونه من رتبة او اية او كون الكبري من الضلالي  
 المستحق للعتق السواب وذاك لانه لا ينفك عن الصبح  
 من الضرورة والطيرة ويهتد به من الكبري من  
 اقتناء التسع في رتبة السواب ووجوه المظلة  
 العظمة والوقية العظمة والنقش العظمة والملة  
 العظمة والوقيتان والوجديتان والملة العظمة  
 طاهر من غريبات الشبهة الخاصة والوقية  
 لا على الشبهة العظمة من الشبهة العظمة  
 والعظمة والوقية من العظمة واخر الكبري  
 الوقية وانما السوابين والعظمة العظمة  
 والوقية مع الكبري الوقية من العظمة  
 جيب السواب فانه يصدق قولنا لا شيء من السواب  
 الخلف به في العظمة واما من العظمة وقت  
 سواب السواب في العظمة وقوة سواب  
 يراع استماع السواب بالامكان العام لمصدق في الخلف

ثم بالضرورة ولابد لنا التكبري بقولنا كل شئ من جنس  
 في وقت معين لا دائما امتنع الايجاب ومقي لم ينفع  
 هذا الاختلاف لم ينفع سائر الاختلافات لاستقلالهم  
 الناتج الاخص عدم الام والثاني عدم استعمال المكنة  
 لام الفوق في المصلحة او مع الكبري في المخرجات  
 ومحصلا ان المكنة افادت معقري لم يستعمل الجمع  
 المخرجه في المصلحة او مع الكبري في المخرجات  
 استلزاما لانه قد ظهر من اشتراط الاول ان المكنة لا تستعمل  
 لم ينفع مع التسع الغير المنكسة السوال لم يعد  
 صدق الكلا ولام في المعقري وعدم كون الكبري  
 من المكنة المنكسة السوال فلا استطاع المكنة  
 المعقري مع غير المخرجه يات الثالث في المكنة  
 مع الدلالة ان تلك التي هي الكمية والوقتية ان  
 اختار الجمع الطرية عقيمة بل هو ان الطرية الثالثة  
 لتقوى الامكان مسلو بهند رايها هو لنا كل روي

اسودد لسان ولا يوق من عروق به اسودد اياها  
 مع امتناع طبالبقي عن نفسه ولو بد لنا الكثرة  
 بقولنا لا يوق من التركي به اسودد اياها امتنع لا  
 يجاب فيلزم من عدم هذا الاختلاف المكنة المنزلي  
 مع العرفية اما مع العرفية العامة فلا ان التامة  
 اخبر عدم لا خبر اوجب عدم الامور اما مع العرفية  
 الخاصة فعدمها يتبع العرفية العامة مع المكنة  
 وعدم امتناع الامور ولم يستل ان الامور كانت مما  
 المكنة في الكثرة كذلك الامور ما هو اتفاق في الكيف  
 ولا امتناع في هذا الشرح من متعدي في الكيف  
 في امرين العرفية الخاصة مع المكنة بجوارها  
 يكون مما عرفت ان الامور امتناع المكنة المركبة  
 مع قضية اخرى امتناع احد من يسلو لعدم  
 امتناع عدم امتناع هو لو كان فيها تسامع  
 لو ان التام من بسطتين قاسم مد ومركبة

بسيطة قياسان ومن مركبتين فقيستاهما بمقدار  
كان المتبع منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس  
ولم يكن الشك وجعلت نتيجة القياس هي  
اما الثاني فلانه قد تبين من الشرط الاول ان  
الكبرى مع غير الدائريتين هي صدق الدائريتين  
على الصغرى وهم كون الكبرى من المتضامات  
التي لا تستعمل كمكان الكبرى مع غير الصغرى  
فكانت المتضامات مع الدائريتين وتنتج لهما ان يكون  
المسبوق من التي بالامكان ثابتا فتكون تلك  
ايضا بالامكان لا يتبع من الروي ايضا بالامكان  
التي لا يكون لها بدل الكبرى لا يتبع من الصغرى  
بايضا بالامكان استمع الجواب والنتيجة فانه  
هناك دوام الخلق صدق الدائريتين على الصغرى  
مقدمة ولا اي واحد لم يكن هناك دوام في  
الصغرى هذا وقاعها انما هي الصغرى قد لا

٢٥٩  
٢٦٠

الوجود أي اللادوام والاضمنية والاضمنية  
ضمنية كانت توضح الاختلافات المتفرقة  
الشكل حسب مقتضى الشرائع بما يتلوه الشرائع الأولى  
استقام ما تروى به من اختلاف هو الحاصلة  
من مزيل الصغريات الثلاث عشرة في الكبريات التسع  
والشروط الثاني استقام ما تروى به المكان الصغر  
يتان مع اللطيف والعرفين والكبريات مع الظلمة  
والقانون في اتباع اللادوام ما ان يصرف  
على الصغر فستكون مرفوعة وليست  
يصدق فان كان لا في النتيجة وليست فان كان  
في النتيجة الصغرى كان يشترط حذف قبل اللادوام  
والاضمنية مرفوعة قبل الصغرى منها سواء كانت  
صغرى أو قسمة من الولاية كالقسمة الولاية  
أو الصغرى في الخلف والعكس فلا اذ اصدق كل  
ح ب بالاطلاق والاشق من ا ب بالاضمنية او دا

بأن لا يتحقق من جاد أيا ولا منصرف الإطلاق  
بخطه معزى الكبري القياس كذا يعنى ما  
لاطلاق ولا يتحقق من باب بالضرورة أو لا يتحقق من  
الأول يعنى ليس بالضرورة أو لا يتحقق من  
كل من لا إطلاق هذا مع عكس الكبري إلى  
شيء من باب أو لا يتحقق النتيجة الطرد من حيث  
أن السالبة للضرورة لا تنكس كفساد  
الضرورة في هذا السور ضرورة فلا النتيجة  
منها لعدم ضرورة النتيجة على الدوام لا يتم  
مجان إذا كانت ضرورة يتحقق لم يكن بد من صدق  
النتيجة ضرورة تارة لا وسطا إذا كان ضروري  
الشوق لحد الطرفين ضرورة في السلب  
غير يكون أحدي الطرفين ضروري السلب  
عن الآخر فكان بين الطرفين مبانة ضرورية  
فيكون النتيجة من الطرفين ضرورة تارة لا نقول

نقول الحكم في المقدس ليس البيان الاوسط هو  
 وريثا لثبوت الحقائق احد الطريقين وهو في السلب  
 عن ذات الاخر فالان منه ان كانت له في الطرف  
 فهو في السلب عن ذات الاخر وهو ليس بها  
 بل العبادات وصف احد الطرفين فهو في السلب  
 عن الاخر ولا يثبت من هو في سلب الذات هو في  
 سلب الذات فهو في سلب الوصف له في  
 انما في المثال المشهور المذكور لا يثبت من الخارج  
 بالضرورة حكم كونه يدور من بالضرورة  
 مع كذب قولنا بعض الخارج كونه يدور بالضرورة  
 لان كل خارج كونه يدور بالامكان طاعة حقيقة  
 الوجود من الصوري فلان انما كانت مع الكبر  
 البسيطة كان يتدور وجودها فاقالها في الكيف  
 طاعتها مع الكبر لم تكن لورث مع اصلها لاذ  
 كونا في جمع قد يدور بها اذ لا تتلح في هذا الشكل

عن سلفين ولا عن مكنين عن مطلقه وممكنه  
واما من هذا النوع فهو من السعري سواء اختفت  
في اول الملاك المقدس ان الزمان لا يصلح قبيح الجدي  
المعروف من مظهر كان السعري من نوعه المكنن اما  
الغرض من المشرقة او الوقت او المتشبه واخر  
الاختلافات من احد ما هو مقتضى اخرى هو  
الاختلاف من المشرقة من اوجه الوقت والمشر  
طه والحق وهو في المشرقة اليه التميز اسفل الاختلاف  
من المشرقة من خلال الاوسط في المشرقة في المشر  
ت المحرقات من المشرقة من وقتها ومن وقتها  
السبب في جميع ذات الطيف الاخر ومقتولا  
يلزم منه الا المسافات الغرضية بين المجرى  
والطريق من وقتها من وقتها من المشرقة من المجرى  
ذات الطريق الاخر ومقتولا من وقتها من المجرى  
الاختلاف من الوقت والمشرقة من خلال الاوسط

٣٦١  
٣٦٢

بلى  
تتبع

سواء كان ضروري البتة للأصغر في بعض  
قات ذاته ضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف  
لهما من جهة الآخر لأن ذات الأكبر مع وصفه ضروري  
السلب عن الآخر في بعض الأوقات وأما أن وصف  
الأكبر ضروري السلب عن الآخر في بعض الأوقات و  
أما أن وصف الأكبر ضروري السلب عن الأصغر  
فلا يلزم نعم لو ظهر أن كاس الشرطية كنفسها  
تعدت الضرورة من الصغير كذلك بتعيين عند  
المجهر وضعت لها حدا ولا يشبه على

منه

وفيه اي في كون النجى رايته انكاد هناك ولام  
وكون المصروفه محمد وفتره من المصروفه انكاد  
ما عينه ان المصروفه والمصروفه انكاد  
كأنه سابقا بالبرهان فلا يصح الحكم بالبد ولام محمد  
في المصروفه مطلقا فافهم وفي نتائج الشكل الثالث  
الذي ثبت في الشكل الاول وهو ان يكون المصروف  
نظية لانها لو كانت متناهية لم يكن قد بلغ الحكم من  
الاولى الى المصروفه الحكم في الكبري يعطى ما هو لا  
وسط بالفعل ان الوسط ليس يا مصروفه بالفعل بل  
بالامكان فبان ان الاصل في المصروفه بالفعل هو الوسط  
فلم يندرج المصروفه بالفعل تحت فلا يلزم من الحكم بال

بالأكبر على الأقل سطحاً أكبر من المصغر كالواحد من اثنين  
 في كل واحد من الطرفين دون المصغر وهو العكس  
 فتكون له احدى طرفيها أكبر من طرفي المصغر  
 وتكون من طرفيها الآخر من طرفي المصغر  
 ثم وبالفعل على كل واحد من الطرفين من جهة  
 يتعدى إلى سطح المصغر فيبقى من ذلك  
 ثلثون اختلافاً من طرفيها المتبقيين  
 الخمسة عشر وبقية المصغر من جهة  
 اختلافها التامة الكبرى في طرفيها المتبقيين  
 أربع على الأقل من الطرفين المتبقيين من جهة  
 الأربع من جهة التامة كمثل المصغر في جهة  
 التي من كل المصغر لا بد له من كل المصغر  
 من طرفيها من جهة التامة لا بد له  
 الكبرى في جهة من الطرفين المتبقيين  
 الكبرى من جهة من الطرفين المتبقيين

واطاعت احد الطرفين فيما في النية ككلمة الصغرى  
 بالبراهمة التي تكرر في المطلقا لا بد منها ان  
 يحددها من غير عكس الصغرى وقد كان ولم  
 انما في قوله لانه سلبية ولا في السالبة في  
 صغرى هذا الفصل وان يتم الى عكس الصغرى  
 لا واما الكبرى في هذه النية عليه كما اذا كانت احد  
 الخاصتين لا مع الصغرى يتبع لا واما النتيجة  
 متساوية فيجربا وكل با ما دام بالاداء يتبع  
 بعين ج احدهم هو ج لا واما اصلها في  
 المطلقا واما الاوامر فلا في الصغرى الى  
 الاوامر الكبرى متساوية في ج واما لا في  
 ج اياها للاق يتبع بعين ج اياها للاق في  
 في الاوامر النتيجة وهو اياها في فعله  
 باعتبار هذا المعنى

٢٤٥

طالما اختلا المراجع قرئت في الكتب المطوية لم  
الاصلاح الشكل الرابع بمسألة شرايط متلا  
والا يستعمل في المسألة اصلا سواء كان موجبا او  
سالبا لاما اذا كانت سالبة فالسيرة في المتواليات  
من موجباتها من السالبة المستقلة في هذا النوع  
واما الحالات موجبة فلان الامان يكون معزى  
او كبرى ولا شيء منها يقول الامان معزى فلان المعزى

التي مغزياً بموجب خمسة الاول والثاني والرابع  
 والخامس والسادس وامكان المغزى في الاول  
 الذي هو اخص من الثاني والثالث والرابع الذي هو اخص  
 من الخامس والسادس مع اخص الكبيرين اعني الضيق  
 التي هي اخص الباطن والمشرط التي هي اخص المربط  
 اما الاول فصدق قولنا في الفرض المشهور ان  
 مركوب زيد بالامكان وكل ما يصدق بالضرورة وهو  
 ان مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل من هو مركوب  
 زيد ما دام في سائر مركوب زيد لا يصدق حقيقة <sup>السل</sup>  
 الضرورية من اختلافين مع حقيقة <sup>السل</sup> الحقيقة  
 طرأ على الرابع فلان اذا قلنا زيد الكبير والامكان  
 الاول ولا يصدق من الفرض بل هو بالضرورة وهو قولنا  
 في الثاني لا يصدق ما هو لا في هو مركوب مركوب زيد  
 ما دام لا في سائر مركوب زيد لا يصدق بالامكان  
 الضرورية بل هو صدق الاختلافين مع حقيقة

حقيقة السلب ظاهر ولما تكبري فلان الضرور  
 التي كبري لموجبتاين خمسة والثاني والثالث  
 والسادس والثامن ولما كان التكبري مفيد في الاول  
 الذي هو لغير الثاني وفي الثالث الذي هو لغير  
 من السادس والثامن مع الحق الصغرى اية اية  
 الضرورية والمفردة اما في الاول فاستحق  
 كركوب زيد في من الضرورية وكل مركوب زيد في من  
 كركوب زيد لا رايما ولا مركوب زيد لا رايما  
 مع حقيقة السلب الضرورية صدق الاختلاف  
 مع حقيقة الايجاب ظاهر ولما في الثالث فلانا  
 اولنا بدل الصغرى لا يتي من مركوب زيد يتي حق  
 اول يتي من مركوب زيد يتي حق هو مركوب زيد  
 وهو مركوب زيد لا رايما كان الحق الايجاب الضروري  
 وصدق تمام حقيقة السلب كبري والثاني ان يكون  
 السالبة المستعملة في هذا الاشغال وليست لان الضرور

المشقة على السالبة هي الستة الأخيرة وأخر السور  
 لها غير المنعكسة أي الوقتية لا ينفع والثالث  
 الذي هو أحسن من السادس والثامن وفي الر  
 بع الذي هو أحسن من الخامس والسابع مع أحسن  
 السابعة أي الضرورية وأحسن الكميات أي المش  
 وطة العلة والوقتية فلا بد من بيان ستة أمور  
 الأول تم السالبة الوقتية مع الضرورية في الموضع  
 الثالث وذلك لصدق قولنا لا يقي من القدرين <sup>المختلف</sup>  
 الثاني عقدها مع المشروطة الخامسة فيه وذلك  
 لعقدها مع المشروطة العلة وعدم دخول الدار وادخ  
 الانتاج كونه سالبة مطلقة غير منعكسة فلا ينفع  
 مع أصل الصغرى طامع لادولها وهذا أولى مع  
 قولهم أنه لا بد من الحق الانتاج أن لا قياس من بين اثنين  
 لا من ثلاثة على عدم انتاجه مع لادولها الصغرى فإ  
 فهو بيان عقدها مع المشروطة العلة أنه لا بد

قال لا يتي من غير تخفيف الوقت لا ياتي كل فضل  
 القوم والضرور مما دام فضل القوم مع امتناع سلب فضل  
 القوم من المقتضى الثالث عقابا مع الوقت في الثالث  
 ايضا وذلك انه يصدر لا يتي من غير المقتضى تخفيف  
 بالوقت لا ياتي كل فضل القوم من الوقت لا ياتي  
 مع امتناع السلب الرابع عدم اعتداد بالسلب الوقت  
 مع المقتضى في الرابع وذلك المصدق قوله كل  
 من تخفف فهو فضل القوم بالضرور ولا ياتي من القوم  
 تخفيف الوقت لا ياتي مع امتناع السلب السلب  
 علم امتناعها مع الوقت في ذلك من ذلك السلب في  
 المثال الخامس قوله لا ياتي من غير المقتضى فهو  
 مقتضى الوقت لا ياتي الثالث لا يصدر في الد  
 دام على غير المقتضى الثالث لا يكون في ذلك  
 او دابة ما يصدر القوم السام على كره بان يكون  
 من المقتضى السلب المنعك في السوالين والاولى في المقتضى

ان كانت الصغرى احد الوصفيات الاربع اعني  
 المشروطة والوقتية ضرورية وجوبية  
 المستلزمة المستعانة في هذا السهل والكبرى احد  
 النسخ الغير المتكسرة والسوالب وانضم هذه  
 المختلطة وهما خلاص الصغرى المشروطة  
 الخاصة مع الوقتية المشروطة الخاصة عقيم لا  
 يصدق لا يتوحد من المنطق بالحسوق القرري  
 بمعنى الاندفاع القرري مادام منسقا لا يماز  
 كل قرري من منطق بالحسوق القرري بالوقتية  
 لا يماز مع امتناع سلب القرري المعنى بالاندفاع  
 القرري مادام منسقا لا يماز كل قرري من منطق  
 بالحسوق القرري بالوقتية لا يماز مع امتناع سلب  
 القرري المعنى بالاندفاع القرري ولا يتحقق عليه ان  
 المعظم انما يتم اذا هو وصورة ينجم من الايجابيات  
 الشريطة الثانية والثالثة لم يظهر بعبارة تنسجها

٣٧٦  
٢٦٤

في هذا الجواب والقديم اعتمدوا على كل منها استعمل  
على سلب فتبين ان الة هذا ان يصور امتناع السلب  
فلنعم لا يعقل ان لا يكون ما يكون اليقينة تتبع ما  
المعروف من جلاله من القواعد انما لم يستقر  
الجزئيات فكان دور التوقف ثبوت القواعد  
في ثبوت ذلك الجزئيات وبالحسن الرابع ان يكون  
كبر في المضيق المساور من السنة المنعكسة السرا  
لب لا انما يبي انما هو يكس الصغرى لن يكون  
القول الثاني ظاهرا ان يكون معزاه سالبة  
سنة ليقتل الانكاس كما عرفت وح لا بد ان يكون  
احد الست المنعكسة السوا له الخامس ان يكون  
كبر في المضيق السابع احد في الخامس ومعزاه  
فقط لانه انما هو هذا المضيق انما يكون يكس  
ليرجع الى الثالث وهذا القول بشرط ان يكون  
كلامه وان هذا السادس من كون الصغرى المضيق  
الثامن

٣

من احدي الحاصتين وكبره ما صدق عليه لم يرد  
العام اي يكون احدي الست المتكسفة للسؤال  
لان نتائج الفايين بعكس الترتيب يرجع الى  
الاول فنعكس النتيجة والسالبة الجزئية استقر  
اذا كانت احدي الحاصتين فلا بد ان يكون مقولها  
بحيث لا بد ان احديها بالآخرى انجحت من الشكل  
ول البتة خاصة والشكل الاول فانخرج السالبة الخاصة  
اذا كان كبره الحاصتين ومعهما احدي الست  
فلا بد ان يكون احديهما الصغرى وحدهما الصغرى  
لانها كبرى الشكل الاول ان يكون الكبرى احدي  
الست لانها صغرى الشكل الاول لا يقدح في الشكل الاول  
والا فليكون سالبة خاصة اذا كانت الصغرى  
الوصيات الأربع ولما اذا كان كانت الصغرى  
الدائمين فالنتيجة ضرورية لادمية لو لايت لادمية  
لانا نقول انهما احصوا من المعرفه الخاصة فصدق

ق في النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي  
 تنعكس إلى النتيجة المطلوبة من هذا الضرب ولاقتلا  
 طات النتيجة بحسب الشرايط المذكورة في كل واحد  
 من الضربين الأولين ملته واحد وعشرون وهي  
 الحاصلة من ضرب المجهولات الفعلية الاحدي عشر  
 في ضماوية الضرب الثالث ستة واربعين مله  
 من الضربين الرابعين مع للعمليات الاحدي عشر  
 ومن الضربيات للشروطتين العرفيتين مع القضا  
 بالست المنعكسة السالبة وفي الرابع والخميس  
 ستة وثلاثون مله من الضربيات الحاصلتين  
 مع الست المنعكست وفي السابع اثنان وعشرون  
 مله يحصل من الضربين الخامسين مع الفعلية الاحد  
 عشر والثلاثون في جهة النتيجة في الضربين الاول  
 اثنين عكس الضربيات الست الضربية في الضربين  
 اركان القياس من الست المنعكسة السالبة

مقلقة وفي الغاية ان صدق الدوم  
 على احدى مقدمية والافعل الصغير وفي الجاه  
 والخامس دليلا ان كانت الكبرى احدى الايتية  
 والافعل الصغير محذوف عنه وقد لا وادام  
 بيان هذا على البراهين المذكورة في المخطات و  
 مما لا يزيد بالتقصير في السار من كل في الشكل الثاني  
 في بعد عكس الصغير لوجوبه اليه بذلك وفي  
 السابع كل في الشكل الثاني بعد عكس الصغير لوجوبه  
 اليه بذلك وفي الثامن عكس النتيجة الخامسة  
 من عكس الترتيب ويمكن البيان في الشكل الاول  
 باعتبار رجوعه الى الشكل الاول بعكس الترتيب  
 في المقتضى الاول بعكس الترتيب في الجاه وال  
 من عكس عكس عكس من الجاه والجدول الترتيب  
 الاولين هذا

فلما فرغ من الاقتران في الجوانح كان ينبغي ان  
 يتراني الترتيب في قول الله المشرطي المراءضة فلا يتر  
 كيب من الحليات المرقعة بول كان مكرها من شراطين  
 او من شراطين وحلية واقسامه خمسة وثلاثة  
 انما الم يتران يتركب من متصلين او منفصلين  
 او حلية ومنفصلة او حلية ومنفصلة او متصل  
 ومنفصلة ويصدق فيه الي في المشرطي الاتكال  
 الاربعة المذكورة في الجوانح فلهذا قسم الكلام  
 ما يتركب من متصلين واقسامه ثمانية عشر

المتصلين اما في جزء تام وهو المقدم بحال  
 الثاني كذلك واما في غير جزء تام منها واما في  
 جزء تام من احدهما وغير تام من الاخرين كان  
 المخرج منها الاول ويتخذ فيه الشكل الرابع  
 لان الاوسط كان تاليا في السري ومقدما في  
 الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب  
 ج قد وكلما كان ج هـ فكلما كان اب هـ وان  
 كان تاليا فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان  
 اب ج د وليس المتبعا اذا كان اب هـ وان كان  
 مقصا منها فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د  
 فاب وكلما كان ج د هـ فقد يكون ا د ا كان اب  
 هـ وان كان مقصا في السري وتاليا في الكبرى  
 فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان من ج د فب يكون  
 ا د ا كان اب هـ وشرائط انتاج هذه الاشكال  
 الحياتية من غير فرق بين شرط في الاول والآخر

الصغرى وكلية الكبرى وعلى هذا القياس وكذلك  
على منوع بها الا في الشكل الرابع فان منوع بها  
خمس لانه انتاج المزدوج ثلثة المستوي يجب  
التركيب السالبة في الجيب في خارج المستويين  
غير متصفين بالقرابة في كل شكل من الشكلين  
التيمة والكيفية فيكون الشكل الاول طبية  
طية ومن الثاني سلبية كلية وعلى هذا القياس  
القسم الثاني سلبية كلية ومن الفضائل وهو ان  
منقسم الثلثة اقسام كما هو الاول والثاني والثالث  
او يكون عليه اكل جلد وطية لا يكون كل جلد  
وهو ان الثاني يكون ثلثة اقسام طبية وطية وطية  
امتلح وطية من الثلثة ثلثة طبية اقسام طبية  
او طبية وطية اقسام طبية وطية وطية اقسام طبية  
واما في هذا الشكل الرابع فانه منقسم الى اقسام  
اشتركة فجزء غير تام من اقسامه فيكون

[illegible]

الاربعة في هذا القسم التي هي سبب الطرفين المشا  
ركين ويعتبر فيما ان يكون في شرايط الاتحاج للصحة  
بين الطرفين مثال في الشكل الاول ما سبق ومثال  
الشكل الثاني في شرايط ما قبل اوكل من دوليا  
اما الاثنى عشر د اكل في نفع دوليا اوكل في ولا  
شي من ج د اكل في مثال الثالث في شرايط ايا  
اوكل ا ب اوكل ج د في ايا اوكل ج د ايا اوكل د  
ينفع دوليا اوكل ا ب او ج د اكل في مثال الرابع  
في شرايط ايا اوكل ا ب اكل ج د ايا اوكل ج د اكل  
او ج د اكل في شرايط ما من قبلين والقسم  
الثالث كسائر كتب من جملة من فصله وقسمه  
اربعة لانه الحلية فيه ايا اوكل يكون في كل واحد  
وايا اوكل كالمشاركة لها اما مقدم متفصل او  
ايها الاوكل او كلاهما ا ب او كلاهما ج د او كلا  
في كل ا ب او كلاهما ج د او كلاهما ج د او كلا

كقولنا كان اب جند وكل ب د والرابع وهو المص  
 من بيننا فمما يتولد الحيلة كبرى والمتر مع  
 تالي المتصلة كقولنا كان اب جند وكل د بفتح  
 اب جند لانه كل ا صدق المتكلم صدق التالى بالضرورة  
 والحيلة صادقة في نفس الامر وتأليف التالى مع  
 الحيلة بفتح كقولنا كل ح د فكل ا صدق المتكلم صدق  
 ح د وهو مفهوم اليقظة المتصلة وينتدفعه الا  
 تماثل الارادة باعتبار تأليف التالى مع الحيلة فلا  
 ولا كما هو التالى كقولنا كان اب مدح ولاش  
 صدق والثالثة كقولنا كان اب مدح ولاش  
 صدق والرابع كقولنا كان اب مدح وكل ه  
 والمترابط معتبر بين الحيلتين معتبر بهما بين التالى  
 والحيلة والقسم الرابع ما بين كعبه الحيلة والمتصلة  
 والطبع منه على قوائم الاول وان يكون الحيليات  
 مجردة لجزء الانفصال وكان كل واحد من الحيليات

٢٥٨  
٢٥٩

مشارة بواحد من اجزاء الاتصال وذلك على غير  
الاول فيكون التليقات بين الجليات واجزاء لا  
تفصل بين التليقة كقولنا كل امام وامام ط  
كل ط وط كل ط ينج كل ط لان جميع التليقات صادقة  
ولان صدق التليقة بين اجزاء الاتصال اي  
جزء يفر من صدق التليقة مع الجليات التليقات كقولنا  
التليقة المطلوبة ليقول كل ط وط وهذا هو القاد  
للتليقة المطلوبة ليقول كل ط وط وهذا هو القاد  
اجزاء الاتصال مع الجليات المشارة الثاني ان  
التليقات بين الجليات واجزاء الاتصال مختلفة  
النتيجة مع يكون التليقة منفصلة مركبة مستلخ  
الما ينف كقولنا كل امام وامام وطام وكل طام  
كل طام وكل طام ينج كل امام وامام وطام وطام  
امان كما مر من صدق التليقة مع واحد  
من اجزاء الاتصال ولي جزء يفر من صدق التليقة

مع الحليات المشاركة له احدى اجزائها التي قد يقع  
فيه الاشكال الاربعه ايضا والقسم الثاني ان يكون  
الحليات اقرب من اجزاء الانفصال فيكون الحلية  
واحدة والمنفصلة مانعة خلوها من جزئين  
مشاركة الحلية لاجل الجزئين فيكون الاشكال  
كل ج ب كل ج ب فيكون اشكال واحد ولا يكون  
ق م من جزئين في الانفصال اما الجزء الاول فيكون  
وهو احدى جزئي النتيجة والجزء الثاني فيكون  
بمع وهو مع الحلية الصادرة عن كل ج ب فلا بد  
في الواقع من صدق كل ما ذكرنا وهو  
المنفصلة التي وانما الاشكال الاربعه فيها  
ظاهر واما ما يكون الحلية اكثر من عدد اجزائها  
فقال فيكون بعدد هالكه لا يكون كل واحد  
واحد من الحليات مشاركة لجزء من اجزائها  
الانفصال فيكون اشكال اخر عن المربع والقسم

والتم التمس ما يريد من المنفعة والتمس  
واقتصر على ما لا بد من الحاجة والتمس  
احد ما يريد من الاخرى والتمس الاخرى  
لما كان لا بد من ذلك والتمس  
ما يحيط به من الحاجة والتمس  
التمس لان لا بد من ذلك والتمس  
المنفعة من غير المنفعة كبرى والمنفعة  
منها لا يكون والمنفعة من غير المنفعة  
كبرى والمنفعة من غير المنفعة كبرى  
منها لا يكون والمنفعة من غير المنفعة  
كبرى والمنفعة من غير المنفعة كبرى  
منها لا يكون والمنفعة من غير المنفعة  
كبرى والمنفعة من غير المنفعة كبرى  
منها لا يكون والمنفعة من غير المنفعة  
كبرى والمنفعة من غير المنفعة كبرى

المنفصلة ما سطر الجميع وان كانت سافرة الخواكا  
 فاما ان المذكور يصيبه ينفع فذلك يكون او لا يكون  
 اي ان لا يقع في الاوسط اعني نقض من غير يتصل  
 طرفة اليه بل اعني نقض بعد يستلزم طرفي النتيجة  
 اعني نقض ابعاضه واما الاول فظان نقض  
 اللازم يستلزم نقض اللازم واما الثاني فظان  
 الشكوك بعد ومن كل طرفي بيتها مع الخواكا  
 فيقبل كل منهما مستلزما بعينه الآخر اذا كان متيقنا  
 الا واما يستلزم للطرفين في الخارج اعني نقض ابعاض  
 يستلزم بعينه طرفيها من من الشكل الثالث فاما  
 فكانت تحقق نقض اول تحقق الطرف اعني  
 هو فقد يكون او لا يكون ابعاضه وهو العلم و  
 يتم ذلك المنفصلة ان كانت حقيقة بل كان  
 القياس مستلزما للنتيجة واما الثاني وهو  
 يكون الشك في جزئيهما من المعترضة مستلزما

٣٦٩

لما كان أب كل جسد ودايا المكله او كل در  
صافه الحق ونوعها كان أب فاما كل جسد او ذر  
لان كل جسد ثابت على تقدير أب في الواقع من النقطه  
انه كان الجسد الاول اعني كل جسد وما يقابل كل جسد  
فيكون ثابت على تقدير أب وان كان الجسد الثاني  
اعني ذر يكون في الواقع على تقدير أب فكل تقدير  
أب يلزم احكامه بين امكنه وما كل ذر وهو  
للطم هل احكام اجليه ولا فرق بين الشرطي والماضي  
تفصيله فهو ما لا يوق به في المختصر والعمدة في هذا  
الاقسام الاول وهو ما يتركب من المتصليين لان  
انتاجه بينه كاسياليه من طالع ومع اي اقرب يا  
طبع فيه من الاول ومن بين اقسام الثلاثة  
اشترائك المقدسات في جزء تام لان الشريك فيه  
كاملة وكلما كانت الشريك فيه كاملا تكون الاقسام  
كاملا وشرايط الانتاج وحال التغير فيه اي في الشرطي

على كافي لا تنزايات الحيات فانتاج للتصليين  
 الزومتين لزومية في الاول اي في الشئ الى  
 شرط الركب من المتصليين بين اي يدور وجهها  
 او انتاج بدلة الزومتين لزومية في الاول  
 شك الشئ وهو انه يصدق قولنا كان لا  
 ثبات في ما كان عددا وكلما كان عددا كان ز  
 جامع كذب النقيض وفي قولنا كان الاثنان  
 فردا كان لزوما وجهه اي هذا الشئ كما في  
 القابل صاحب المطالع يمنع كون الكبرى لزومية  
 اما في الحقيقة جوي ان الكبرى اذا اخذت انفا  
 مية فالقياس لا يمنع لما ثبت ان شرط يقع الايجاب  
 ان يكون الحد الاوسط متفهما في لزومية وان  
 اخذت لزومية فهي بمنزلة الصدق ولا يصح  
 لزومية لو لم لزومية الاشياء عدوية عن  
 الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العدد وليس

٢٥٥  
١١

كذلك فان من الادعاء المكنة الاجتماع مع العدد  
تدبر كونه فها زوجية ليست بلا رتبة على هذا  
الوضع ويجاب من هذا الجواب المحيى شأن المطا  
لع بان قولنا كان لاثنان ذلك كان موجودا  
الزوجية لان العدد زوجية مستانقة على الوجود وكذا  
كلما كان موجودا كان زوجيا هو اي من القياس  
الشرطي ثم يزعم بان مقدم من الكبرى حاصل في المقدمات  
ان يكون الكبرى الزوجية وكلما كان لاثنان عددا  
كذلك لاثنان موجودا الزوجية من قولهم انه عدد  
الاثنان يتوقف على وجوده وكلما كان لاثنان موجودا  
كان زوجيا لا محالة اي فلا يتحقق الاثنية بغير  
تحقق الزوجية فلو اتبع الزوجية ان اتبع هذا القياس  
من تلك الكبرى الزوجية وقوله وهو زوج  
بزمك شأنه بان ذلك هو المطلوب التزاهي فان الجيب  
منصبه منصب الشراكة وهو من حيث انه يشترك

وبطل انتاج التزويطين لزومية فليس له نوعه  
 ان يثبت باثبات المقولة المنوعة بهذا النمط  
 بل بطريق الالتزام اقول لك ان تنفع الصغرى اي  
 صغرى هذا القياس الثاني وهي كما كان الاثنان  
 عندما كان موجودا فلما لا نمران عدوية الاثنان  
 الفرد معلول الوجود لان المتغيرات من جملة و  
 نظام قبل المتع فلا يتوقف على الوجود فلا يصدق  
 الصغرى لزومية وان تنفع اي ذلك ان تنفع  
 الكبرى وهي كما كان الاثنان موجودا كان وجبا  
 بناء على ان العلم اي وجود الاثنان لا يستلزم العلم  
 اي وجود الاثنان الزوج لان وجود الاثنان الفرد  
 جملة وجود الاثنان العام فلا يصدق في  
 نعم يصدق في اتفاقية اي صدق الكبرى اتفاقية  
 ولو ثبت انك تعلم هذا الجرح اثبات الكبرى الكو  
 اي لزومية من لوازم الماهية اي ماهية الا

٢٥٠  
المسلم

ثانيه لزم صدق النتيجة المفروضة من كونها اي  
في هذا الجواب فاعلم ان شارة الرقعة والحداد الشيخ  
الرئيس في الشفا في العمل اليه في الشفا المذكور  
على ما يدور وهو ان الحكم المحال لا يستلزم التالي  
النتيجة ان المعنى كاذبة في الحقيقة بحسب  
نفس الامر لا يتقدمها وهو كونه الاثنين في راحة  
اقول فكل الركن الاثنان عدد الركن في راحة  
لزم منه فاعلم ان الحكم وهو عدد ركن الاثنين  
مستلزم للاحكام الخاص وهو في ركن الاثنين وهو  
ايضا فكل الركن الاثنان عدد الركن في راحة  
يعكس الحقيقة في تلك المعنى في راحة  
كما في الاثنان في راحة عدد ركنه وهو في راحة  
راي الشيخ ان الحكم العام انما يستلزم احكام الخاص  
اذ الركن في راحة الحكم في راحة وانما في راحة  
قلنا يلزم من هذا ان يعكس الموجبة كقضاها بعقله

ان المعنى

قوله كثيرا ما يكون التالي من القضايا العامة لقولنا  
كلما كان زيد موجودا كان شي من موجودات عالم  
يحيى لو قيل من قبل الشيخ انه لا اهم اما يستلزم انما  
لما من الواجبات العامة على الواجبات الخاصة صلواتها  
في المثال المذكور كذلك لان انضمامه من وجود  
ثابت محال وانضمامه في وجوده صلواته فلا يستلزم انما  
فيها انضمامها ولو لم يحضرها لشي عظيم مع  
تنفكس الوجبة لنفسها بعكس التقييد والاكاد النفي  
فيما من القضايا العامة الصادرة كقولنا كلما كان  
زيد موجودا كان المتيقن موجودا فان التالي  
من القضايا الصارفة هو قولنا كلما كان الشيء موجودا  
واطلاع هذا العكس فيه علمه في غير هذا المقام  
والا يلزم انضمام العام المحل لانضمام الخاص الصادر  
وهو من وجوده في وجوده لا من وجوده بل بغيره  
طلاق العام وهذا هو ما قلناه في مقامه الى ان

[illegible]

وهذه المحققات ولما قالوا في اثبات قدم الزمان  
ان علامة استلزام وجوده معلوم وهذا  
الذوق ما قيل ان هذا ليس له طريق الى الحق  
في الاستلزام منوطا بوجود العلاقة او بالاشهر  
بما حققوه من استلزام محال الى محال في وجود  
دها وكذا في مختلف هيئاتها املا اول فكل واحد  
في زمان احدهما في زمان صارت فلا يجري بينهما  
زمان للزمان لان الثاني هو ما تحقق في الزمان  
لان فردية الاثنين محال يستلزم محال آخر وهو  
اجتماع زوجية الاثنين مع لو بقا المبحث اي  
بحث القياس الشرطي على كونه كقياس المبسوط  
كشرح السالاج ويروى الاستثنائي بتركيب من قد  
مثنى احدهما شرطية مستقلة او متصلة والا  
ففي احدهما جزئي الشرطية او نقيضة والله اعلم  
ضع والرفع ويكون حلية او شرطية بافتراض

تركيب الشرطية بين حلقين او شرطيتين او حلية وشر  
 طية فان كان مقدم الشرطية واللاحقة حليتين كانت المقد  
 الاستثنائية من المقدم كانت المقدمة الاستثنائية حلية  
 واللاحقة استثنائية فحينئذ كانت الشرطية واللاحقة  
 بالعكس بالعكس وهذا معنى قولنا في حلية ايضاً  
 من فيها اثبات لاحقة هي في الشرطية سواء كانت  
 حلية او شرطية او شرطية ايضاً ايضاً من فيها  
 كذلك يستلزم وضع الجزاء الاخر ورفضه كقولنا  
 طالعنا ان الشمس طالعة غداً انما هو موجود بكون الشمس  
 طالعة ينتج ان الشمس موجودة وكون الشمس ليس هو  
 جواز وجود الشمس ليست طالعة وكقولنا اما ان يكون  
 هذا الله رزقاً او غير ذلك من هذا العدد رزق  
 ينتج ان الله ليس رزقاً او كونه ليس رزقاً وينتج انه قد  
 لا بد من استلزام كون الشرطية موجبة لعدم  
 السلبية فانها اذا لم تكن بين امرين اتصال وانفصال

لعدم وجودها وحيثما وجدته وجود الآخر  
فقد وجدته على عينه عليه بالاختلاف اما المتصلة  
فبصدق المقدم مع كذب التالي تارة ومع صدق  
اخرى كقولنا ليس البقرة اذا كانت الانسان حيوانا  
فخرج او الفرس حيوانا فلا يتبع وضع المقدم  
كذبه لتاليه مع صدق مقدمه تارة ومع كذبه لآخره  
كقولنا ليس البقرة اذا لم يكن الانسان حجرا  
او الفرس حيوانا او حجر المذوقية الخانات مقدر  
او عبودية الخانات منفصلة لانه المتصلة لا تتأخر  
لا يتبع وضع مقدمها عين التالي ولا رفع تاليها كرفع  
المقدم اما وضع مقدمها فلا بد العلم بوجود تاليها  
لا توجد العلم بالرفع بل هو حاصل قبل العلم  
لوضع ولابد العلم بصدق الاتفاقيات مستقلة  
العلم بصدق التالي فلا يستقيم العلم بصدق التالي  
فما لم يندرج ما رفع تاليها فلا الاتصاف

بين نقيضين طرية الاتفاقية لا بطريق اللزوم و  
 لا بطريق الاتفاق واما في الاتفاقية الخاصة فقام  
 لصدق طرفيها فلا يكون بين نقيضيهما اتفاق كذلك  
 بها ولا لزوم معلوم بالعلاقة واما في الاتفاقية العامة  
 فليجوز صدق طرفيها فلا يلزم من كذب صدق  
 مباح ان كذبا لتاليه ينافي صدق الاتفاقية و  
 هو قائم وكذلك التمسكة بالاتفاقية لا يتوقف على  
 طرفيها ولا يتم لاد صدق احد طرفيها او كذبها  
 معلوم هي الاستثناء فلا يستلزم منه ان نوقش في  
 ذلك بان المعلوم قبل الاستثناء صدق احد الطرفين  
 في الاعيان الثابتة يمكن رفعه ببيع المقدمة الاولى  
 لان العلم بصدق احد الطرفين على الثابت لا يلزم  
 في الاتفاقية المتصلة من اوكلية التمسك المستلزم  
 سواء كانت متصلة او منفصلة وقد عرفت معناها  
 اوكلية الاستثناء اذ لا يتلزم الامر بالبيان ان يكون

المعلوم والعناد على وجه لا يمنع الاستثناء  
 وضع اخر فلا يلزم من وضع احد جزئي القسمة  
 او رفعه وضع الآخر اذ رفعه القسمة لا يتلو  
 وضع المعلوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء  
 فان خرج القياس بالحق وتوكلنا ان قدم زيد  
 لأن مفردكم طاهر وبطية الاستثناء مساوغة  
 حلية كما اذا كانت الشرطية مركبة من الحليين او  
 شرطية بان يتركب من شرطيين او من شرطية  
 وحلية عموم لان طاهر وضايع وروافد افرار  
 سنة ان الاستثناء يفرز الشرطية وكنيتها بهرم  
 م الزمان طاهر وضايع في المقصود اليه جين  
 القياس يلج وضع المقدم وضع التالي له وجو  
 المعلوم مستلزم بوجود المادام ولا عكس ايلا  
 يقع وضع التالي وضع المقدم بل وان اعيته المادام  
 فلا يلزم من وجوب المادام وجود المعلوم ويقتض

ويجب رفع التالي رفع المقدم فادعاء انتفاء اللازم  
مستلزم لانتفاء المزمع ولا يبطل المزمع بينهما فلا  
يكون الخطأ لا يتقدم رفع المقدم رفع التالي لجواز  
يكون اللازم اعم والمزوم اخص ووجود الاخص  
لا يستلزم وجود الاعم كقولنا ان كان الانسان  
حيوانا فكلما انتفى الانسان انتفى الحيوان لا  
ينبغي فنتى قالوا انما التالي ان كان مطلقا عاملا  
ينبغي استلزامه فنتى كقولنا كل انسان حيوان  
حده بالطلاق فلو استلزم فنتى لا يلزم انه  
ليس بشيء لان الانسان الذي ليس بشيء ليس  
نعم واعتبر الدال على التالي فنتى وهذا ضعيف  
لان استلزامه فنتى انما يتصور انما يتصور  
واما على وجهه فنتى الخلق المخلوق المخلوق  
فلا يكون اعتبار له وامامه من طريق الاستقراء  
والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالي عند

ياخذ النقيض لئلا يقطع الخط ويهيئنا الى  
 هذا المقام شك قبل هو بين القابل للقاض الجور  
 ري وهو منع استلزام الرفع الثاني الرفع اي  
 رفع المحكوم لجواز استحالة انتفاء اللازم فاذا  
 وقع في حق انتفاء وقوع اللازم لم يبق للزوم  
 الزوم والمزوم بعد اي منع فرض الوقوع فلا يلزم  
 انتفاء المزوم خلافاً لاول الامر انتفاء للزوم الذي  
 وم يستلزم انتفاء المزوم وانما يكون كذلك لكون  
 الزوم باقياً على مقتضى انتفاء الزوم وذلك  
 في غير الحال لا يجوز ان يتوقف انتفاء اللازم على  
 محال او نفسه واذ فرضنا قطعاً لم يبق للزوم  
 بعد فان المحال ان يستلزم له ما وضعه في  
 في المحال انتفاء القول بجهل اي من الاشكال ان  
 الزوم حقيقة يستلزم الانتفاء في جميع الاوقات  
 فوقت الانتفاء هو وقت عدم قيام الزوم داخل

داخل في الجميع اي في جميع الاوقات وهذا النوع في الحقيقة  
يوجب له منع المردم وقد عرض وجوده في التزم  
هذه في الحقيقة لا يمنع الوضع اي وضعه من جز  
فيما لا يمنع اي وضعه الآخر كما نقتضيه اي كافي في منع الجميع  
فان وضع كل جزء من جزئها يمنع وضع الآخر لا يمنع  
الجميع ولا يمنع لولا ان المنع يكون بها فتنافس  
الوضع كقولنا لما ان يكون هذا الشيء حجرا او شرا  
لكنه شجر ولا كقولنا ان يكون شجرة او شجرة  
رفع جزء من جزئها الوضع اي وضع الآخر كما نقتضيه  
المتن اي كافي مانعة للوجود في الحقيقة بل هو  
فيها ايضا تنافس كما في رفع قولنا لما ان يكون  
هذا الشيء لا حجرا ولا شجرة لكن شجرة هو لا حجر ولا  
شجرة فلو لا حقيقة يمنع النتائج الاربعة اي وضع  
فيما وضع جزء من جزئها وضع الآخر لا يمنع لولا  
مكون لها تنافس اربع تنافس باعتبار الوضع وتنافس

باعتبار الرفع كقولنا اما ان يكون هذا العدد  
 وجا او في ذلك زوج فهو ليس بزوج ولكنه  
 فرد فهو ليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو  
 فرد ولكنه ليس بزوج فهو زوج والقياس الى  
 كبر موصول النتائج او موصول الى النتائج  
 اقيسه القياس المنقح للطلوب الواحد والآخر  
 مستقرا الصحيح هو ان هو مقتضى ما لا اريد بها  
 والافضل لكن ذلك القياس قد تقيض به قوله  
 او اوجه الى الكسب بقياس وكذلك الى ان  
 ينفي الكسب الى الباطل او المسئلة فيكون هذا  
 في قياسه بالنظر الى نتائج مرتبة بمحصلات القياس  
 من المنهج المعلوم هو ذلك قياسا واحدا مركبا  
 بالنظر الى الماهية ومن لواحق القياس لان  
 المركب فرع البسيط وتاجه فان صرح بنتائج  
 الاقيسة يسمى موصول النتائج بالمقدمات كقولنا

[illegible]

بين نقيض العلم والامر المحال وهذا المماثلة  
يحتاج الى البيان في متصلها العلم على انه  
ليس بحق من الامر وثانيها استقلالية  
هذه من لزومية وهي نتيجة ذلك الاقتراض  
وامتناع نقيض الثاني يقع نقيض المقدم فنام  
فيلزم تحقق المماثلة هو المماثلة العامة  
مثلا ما عدا في نتائج كل شيء لا شيء من ح  
الامر والامر يصدق لا شيء من ح اصدق بعض  
ح المماثل يصدق كل شيء لا شيء من ح اصدق بعض  
من ح المماثل يصدق كل شيء لا شيء من ح اصدق بعض  
اما الصغرى فظهر انما الكبرى لانها اذا اصدق  
بعض والكبرى صانعة في نفس الامر وصدق  
كل ح بالقياس الى كونها المتصلة والحيلة  
بان يقول اذا اصدق بعض ح اصدق بعض  
ح ولا شيء من ح اذا اصدق بعض ح اصدق

صدق ليس كل ج ب ثم اذ اخذنا قيمة القياس  
قلنا كل ج ب صار قد صدق لا يثنى من ج ا  
وهو لا يستلزمي وتحقيقه راجع الى اذ لو لا  
ق القيمة صدق فحينها المصدق الكبري او  
الصغري لان الكبري ان لم يصدق فذلك  
وان صدقت لم صدق الصغري لان نظام الكبري  
مع نقيض النتيجة مما سامتج النقيض الصغري لانها  
صار قلنا قد صدق القيمة وتلوي صدق لا تحقق  
الان لم تحقق فحينها ولو تحقق المحال كان المحال لم  
يتحقق فتبين ان لم يثبت تحقق والظاهر وفي بعض  
الكتب امرين في كتاب الامم الى ان صدق ج ب  
في القيمة في غير الامم نفس هذا القول  
فان كما يظهر في هذا المثال بعض ج ا لا يثنى من ج ب  
بعض ج ليس بـ ا لانه لو لم يصدق بعض ج ليس  
بـ صدق نقيضه وهو كل ج ب ويعتبر مران

معناه مقولة صادقة في نفس الامر وهو كونه  
كبرى النسبة وهو القياس الذي لا يتغير  
بمخرج ليس هو بيسر كل جيب ثم يخرج  
النسبة من القياس ولا يتغير في  
هذه القيمة مقدمة القياس الاستثنائية  
فهي هذه النتيجة ويستثنى من القياس  
فقول كمن ليس كل جيب اعلى من كل امر على  
فيخرج ليس جيب وهو العلم  
استقرام حجة ويستدل فيها بالبرهان  
الاكثر اي اكثر البرينات على الحق  
وانما قالوا حكم الاكثر لان الحكم لو كان موجودا  
في جميع البرينات لكان استقراره على ما استقام  
كذا في روضته حيث ان الحكم لو كان موجودا في  
جميع البرينات لكان وجوده في كل ما هو  
وقد صرح القدم بانه الاستقرار يتقصر على تمام

تام وهو القياس المقسم كقولنا كل حيوان اما ملحق  
 او مفترق فلو ساس كل حيوان ملحق بالحيوان  
 من بين كل حيوان ساس من قسم المقسم فيبقى  
 والافضل وهو لا يستقر له التعارض المضمون  
 الاستقراء الحيد في العلم واما ما لا يستقر  
 لانه يمكن ان لا يحصل الا في الجزيئات لا في  
 كل حيوان فقولنا قد لا يستقر له التعارض  
 لا على ما في ذلك والافضل وهو لا يستقر له  
 كذا في اي قولنا قد لا يستقر له التعارض  
 مستقرا اما في بعض القول لا في بعض الجوانب  
 فبعضهم كما في قولنا قد لا يستقر له  
 مستقرا ولا يجب ان يكون المستقر في  
 يات في كتابه في اليه السيد السيد طائفة  
 حيث ذكر في حاشيته في شرح التبيين في  
 مستقر له المستقر في كتابه في حاشيته في

٢٩٨  
 ٢٩٩

على تلك الجزئيات يتقدم ذلك الحكم الذي كان الإجماع  
كان المصدر مطلقا بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
كان ذلك الاستقراء مطلقا بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
الحكم على تلك الجزئيات مطلقا بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
الكلية وان كان ذلك مطلقا بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
الجزئية وان كان ذلك مطلقا بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
كروية بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
بيان عما ذكرناه من أن تلك الجزئيات هي التي لا  
والرأس مطلقا بل هو يتحقق أنه ليس له جزئيات  
تدقيقا لبيان الحقيقة التي هي في قولنا  
سري وهو يتحقق في غير هذا الفرقين  
الحقيقة التي هي في الاستقراء الناقص والشك  
الذي هو من بعض المظاهر من الله لا من غيره  
الحقيقة التي هي في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع  
إلى الوجهين المذكورين فإنه انما هو من بعض المظاهر

القبر فسمي ذلك الحرام منه من جهات اوقافها  
 ثم فانه كيف يتعدى الحكم الى اصله بدل والحرم  
 والاولى وجب اداء الحصر افا والجزم اي  
 جزم الحكم وان كان الحصر اوعا في طريق الا  
 بسال فيمنع طي فانه اذا سلم جميع مقتضى مقتضى  
 الجزم بالتيج والحصر من وجع لا يخرج يقتضي  
 المقدمة الا في اعيانها لا في اعيانها من اعيانها  
 من غير ان يكون مقتضى اوعا في طريقها  
 بدل من مقتضى اوعا في طريقها من مقتضى  
 بدله ليس الا بان طريق الاصل في القياس  
 وفي الاستقراء وفي هذا التامع في طريق  
 فتدبر في هذا وعاء لا كقيد لان الطريق  
 الام لا غلب لان الطريق الواحد في مقتضى غالب  
 القلن وانه كل اعيان لا في طريقها في الام لا  
 فانه في الحكم في غير القياس مع استثناءه عند

كذلك اي كافي ولا يتطرق اليه شك وهي  
اي في هذا المقام شك اي نقض برده على ان الظن  
تابع الامر بالقلب وهو ان اذا فرقت في بيت  
ثلاثة رجال اثنان منهم مسلمان وواحد كافر  
كان لهم على كل الثالث تباعيا ثم يفسد من المؤمنين  
ثم مسلمان وذلك لان المؤمن من كافر واذا  
تباعد هذا من من تراءى في الثالث ان لا يخرج  
البيت الزيادة هيما بصيرة لا غلبة وظنون لا  
سليم فاعلم على هذه الحقيقة وكلما تقتضها اسلام  
اثنان منهم اي من ثلثة رجال على المؤمنين يتقن  
تكميل الباقي بناء على قاعدة الفرض هذه الشرطية  
لا يدخل في النقض لكن الحق بالحق صحيح والظن  
باللزام يستلزم الظن بالالزام اي كما قلنت  
بالاسلام اثنان منهم طنت تكبر الباقي فاذ كان كل واحد  
حدهم مظنون الاسلام كان كل واحد اسلام امرين

امرين مريحي تحقيق وهو ظن الملتزم بحكمه كذا ذكره  
 ومطالعة الملتزم فيلزم ان يكون كل واحد من تلكه  
 في الكثرة في تلك منافع لما ثبت او لا في كل واحد  
 منهم فظن في الاسلام حاصله في ثبوت ان ظن  
 نابع في الملتزم يلزم الحال وحده اي هذا الذي  
 هذا العمل المحقق الحسين النور الساري ان الملتزم  
 افكاره امرين ظاهري في استلزام ظنه اي الملتزم  
 الظن بالملتزم اي من ان يقطن بانه كل واحد في كلا  
 الامرين محقق في ان الظن في واحد واحد  
 جديا نقول وهو التخلي لا يستلزم الاول اي الظن بكذا  
 سلطان محقق في ما ظنه في نفسه وهو الثاني اي الظن  
 في واحد واحد بقراره وهو مثله الظن  
 في الملتزم في تلك منافع الجواب بالترديد السا  
 في الملتزم في معنى الظن بالملتزم يستلزم الملتزم  
 الملتزم فافهم اقول في رعيه اي يظهر الجواب

ان وجود الثالث لو جرد لا يكون في كل اصبع  
 ثنائى وجعل الثالث وهو مجموع الاثنين واولا كما  
 كانت فالاول ههنا مطلق والثاني والمحدد  
 باقى بحاله فلم ينفع الحل فان قلت القصور الثالث  
 ههنا مابين احاده انتشارا به بالاحتياط ولما  
 واحد لا على التعيين لا يكون بين احاد معينين  
 وهو لا حظ الاحاد على التعيين والمثلث  
 مستلزم بطلان الثلاث هو لا حظ الاحتياط الاحاد  
 على التعيين فالمحدد هو قلت مستلزم المتيقن  
 الباقى في المثال المذكور وهو يتبين بانهم  
 اثنين على التعيين هو المتيقن فالثالث الحاصل  
 من الاثنين مطلقا الى سواء كان بالاحتياط  
 حذرا على الاحتياط او لا وبالاحتياط الاحاد  
 على التعيين واليقين مستلزم وكذلك ههنا  
 الا ان يقال اتفاقا في صورتين مستلزم اليقين

لعدم الوجوب لا انتشار بين احاده وهو اليقين  
وان لا يحصل اليقين بل انما التقاوت بين صورتين  
باعتباري باعتبار ان احدهما يحصل بالاحاطة  
واحدهما حاصل في انفراد هو اليقين والثانية  
بالاحاطة الامار معاً على التعيين وكلامهما مشترك  
كان في اليقين وامطماكن فيه اي ملزم من الظن  
الذي في ضمنه غير فني في ذلك اي خلاف ملزم  
اليقين فانه في احدي صورتيه يحصل  
بالاحاطة واحدهما حاصل في التعيين والوجوب  
الانتشار وهو عدم التيقن في الثانية  
وهو اليقين في الاحاطة معاً على اليقين  
وهو الملزم من الثاني معلوم بطلان اللازم  
دون الاول بخلافه فيصير في ملزم من اليقين  
فان اليقين كونه معلوم يقين اللازم فاما  
ملزمة استقر على الدقة والتمثيل استدلال

بجزئي على جزئي اي الحالة على حالة الامر  
 مشترك بينهما منساج وحقيقة تجمعة تقع  
 فيه الاستقلال بجزئي على جزئي اخر الامر  
 مشترك وكان المباحث على هذا النساج هو  
 المناقضة العقلية بعمومية اي التمثيل قياسا  
 لما بين قياس جزئي بجزئي والحاقه  
 يقال قياس الشيء اذا اكد به مقرر معلوم  
 الجزئي الاول املا الجزئي الثاني فاما ولا  
 المشترك بينهما على كونه مشترك في الحكم بامعة  
 الاصل والفرع في الحكم كايضا العالم موافق  
 حادث كالبيت لا يتوافق مع هذا العالم  
 دة في العالم فيكون حادثا فاما ارادوا  
 من القياس ما كان حكم العالم موافق وكل هو  
 لف حادث فيكون الخلل بينهما من جهة الكبرى  
 بخلاف من جهة الكبرى بخلاف الاستفاد

فان الخلقة من جهة الصغرى ولا ثبات العلة  
 طرق العلة فيها الدوران ويعتبر منه في  
 الدوران بالطول والعرض والارتفاع  
 واعتكفا وهو في الدوران لا اعتبار في  
 الارتفاع لونه وجود العلة في الدوران  
 الحيز الاسكافي في الدوران مسك اسرام فاذن العلة  
 الاسكافي في الدوران في الدوران في الدوران  
 كونه الدوران في الدوران في الدوران  
 لا يبعد اليقين اما لا فلا اعتبار في الدوران  
 وعد ما في بعض الدوران في الدوران  
 ان يكون في الدوران في الدوران  
 في الدوران في الدوران في الدوران  
 في الدوران في الدوران في الدوران  
 في الدوران في الدوران في الدوران  
 في الدوران في الدوران في الدوران

طرا الذراير كالجوزة الاخيرين كالحلة وانتم الساسا  
وفيها والشرع عطفها في قوله الدوران  
وهي السير والتقسيم في الخمس من السيرة  
عن الجرح وقيل والفرار جوهنا ما ذكره المصنف  
وهو تتبع الاوصاف وان كان بعضها تتبع البقية  
كما قاله من دون البيت اما السيرة وما فيها  
قايا بنفسه واما التاكيد فالا وان اطلاق  
وهو الاستغناء عن الواجب تعيين التاكيد وهو لا  
يبيد اليقين واليقين ان التقسيم عاين ما في خبر  
ان يكون العلة فيه ما ذكره وهو لا يقتل يقيد  
الظن والتفصيل في تفصيل طرق مقتد ومقتد  
اصول القضا المستلزمات الخمس اليه مثل بحث  
المستلزمات الخمس لعل القياس كانه قسم باقتداء  
المسوق على الاتزان ولا استثنائين في الاتزان  
الايجاز والسرعة كذا في تقسيم باقتداء والمقتد

٣١٩

الاستقامات الخمس الحج الأول البرهان ومراقبنا  
من الحقيقة المقدسة ما من سواها كانت عقيدة كقولنا  
ان الله تعالى وكل شئ رطب يذوق ظمئة الموت فانا  
نراك المصور بها من الحق لا تراه فبصيرة تارة  
كل ما من يتصور الحق لا يتصوره يتصوره من يرى  
وهو لم يناد له تارة من كان انقل قد يبرهنه  
القطع اعلم ان الله لا يزل يخلق خلقا مختلفا في اهل  
بينه الميمون ما يستدل به على ان الله لا يزل  
لا ينفذ وهو في حسب المعتزلة ووجه الظهور  
له في قوله تعالى في يوم نزل العلم يوم نزع  
الانسان من القبر الى ارض من الله عز وجل لا يزل  
بانه من ان يخلق من غير الله وعلى العلم بان تلك  
الماضي من امة الاول من العلم بالوضع والماضي  
بنو الملائكة في يوم القيامة لا يزل من العلم بالانقضاء  
وقال الفرقة يخلق من الله الميمون التركيبة

وقيل المعروف في يرقعه اللات صينات المرقعة  
 وقيل هذا العلم التثنية بت رواية الأحاد  
 لأن مرجعها إلى الشغار العرب وأمثالها وأقرها  
 الخبير ويها من علم من الناس كالإمامي  
 الخليل وسبويه وعليه يقدّر بعض الرواية  
 يجوز الظاهر على العرب فان أمرا القيس قوله  
 في موضع مدين ومع كذا ما كان الشعر الجاهلي  
 عليه وروى ما يشبهه الأئمة في كلامهم  
 في الأخبار والقياس فليكن بلا خفاء والبيان  
 هو أن الأئمة قد وردت في قوله تعالى  
 فليكن من طينهم من الذي كانت  
 هذه الآية من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 على آخره على تقدير أن يكون المراد  
 بآية الطين الأولى لا الطين الأخيرة  
 لأن منها على هذه الامتنان أو مع وجوده

جازا يكون المراد من غير ما قبل لما فيه من كمال  
 الجواز وعلى تقدير الجواز يكون المراد  
 الجازي لا الحقيقي الذي يتناول الوجودات  
 عدم التخصيص من حيث تقدير التخصيص كان المراد  
 بمعنى تناول اللفظ لا بمعنى كماله  
 التقديم والتأخير فاشارة الى ان التقديم  
 تأخير كان المراد من التخصيص كماله  
 من التناول والاختصاص في الوجود  
 من التخصيص والتأخير في الوجود  
 التأخير من حيث التقديم والتأخير في الوجود  
 التأخير من حيث التقديم والتأخير في الوجود  
 التأخير من حيث التقديم والتأخير في الوجود  
 التأخير من حيث التقديم والتأخير في الوجود  
 التأخير من حيث التقديم والتأخير في الوجود

ولان تشريك فيه مستطاع لا يشتهر في جلالها  
 علم النفس انصرف الى الاضم قرابين مشاهدته او ينقل  
 عنه استوارته وليس كذلك اعيان لا يصدق اليقين بل  
 محتمل الاحتمالات المذكورة فانهم واليقين  
 لا يقتضون الجازم المطلق للواقع الثابت  
 ان الله لا يدين المحاكم ان يحكم بخلافه وبالعقد  
 الاول يخرج الطعن وبالثاني لا يكون كسواء الثاني  
 لك التقليد واصولها اي اليقينيات الاولى  
 وهي ما في العلم من العقل والوجدان ونحو ذلك  
 فليس هو كانه يدعيه انما هو العلم العظيم الجليل  
 او ظورا غير المكن يحتاج هو بوجوه طامع و  
 تتفاوت بجلاله وبخلافه في ما هو عليه عند كل  
 موضع معتد به من الطوائف ونحوها ما هو في  
 الحق من صور اذ اما العلم لا يكون كونه  
 الصبيات والمجته طامع الله في العلم بالحق

الاعتقاد المعاصرة لا وليا لا يكون ليستحقوا  
والجواب هذا لقسم لا يخفى انه لا زهال الشبهة  
الناجمة في التصورات وقد يتبادر الى ذهنك  
منها اي من الاوليات هو اي يداهم البديهي  
عنه الحق قد اختلف فيه فحينئذ يدعيه وقبل كسبه  
وكذلك في علم العلم هو العلم لا الجاز  
يعلم احد منها الحصر والجماع ولا يعلم احد  
هو مضمون بالضرورة او بحقيقة لا يحتاج الى  
مزيد عليه وقد ام في صدر الكتاب قد ذكر النظر  
بات عطف على قول الاوليات وهي ما هي قضايا  
يفتقر اليها واسطة لا تغيب عن الذهن والاعتقاد  
بحكم العقل بها واسطة لا تغيب عن الذهن عند  
تصورها كقولنا اننا لا نرى بعد فزع ف  
الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند محلا

حقة اطراف هذا الحكم وهو لا ينقسم بقساوين  
وتسمى قضايها قياساتهما والشاهدات عطف  
على قوله والخطوبات اما المحسن ظاهر اي تدبرك  
يا حدي الحواس الظاهرة وهي اعيانها في الجبر  
ظاهر المحسوسات كقولنا نارها واهو بحسن باطن  
الحيسان يدبرك يا حكي الحكيم والباطنة وهي  
اعيانها في الجبر بحسن باطن الرعداينات وهي  
التي تجد حيا انما يتوحد او با واما الباطنة كقدر  
لنا لتاجر ما وعطشا واختل في اذه هذه  
ما رايتهم من احد في القوي المدبر كذا القوي  
ام يعرفها قال الامام كذا القولين محفل ثم اذا كانت  
احديها فالظلم انما هو والمطابق الجزية الجبا  
يتبع اليه يكون امرها بحصول انفسها ليس بعدا  
بنات وانما هي امرها بقاءها في الجبر كذا  
امارة بعض الفضلاء في تعليقاته في شرح المحقر

المختصر لأصول العلم والادب من الأصوليات هيئتها  
 هوامد القسرين ولفظ الأخر بالتفسير الذي ذكرنا  
 ولذا لم يذكر الوحيات فيها سائبا بعد الصفو ورتب  
 ومن ما يجزئ بنفسه سائلا بالاشتراك الذي من الوحيات  
 بينت الوحيات في أغلبيات كانت من الوحيات  
 الأمور المحسوسة مما رقت في كل جسم في جهة  
 كما قال القائل في قوله في أحكامه على المحسوسات  
 بخلاف محركات الجبروتات والاعتقالات المحسوسة فإذا  
 حكم عليها بأحكام المحسوسات كانت هناك كيانا  
 بأن كل موجود لابد أن يكون في جهة وفي مكان و  
 جوهه عطف على قوله الوحيات الذي من الوحيات  
 ما يجزئ بنفسه سائلا بالاشتراك من رتب و  
 خطا ورتبا وحقائق الحس لا ينفيد الأحكام الجزئية  
 اعلم أن الحس لا ينفيد الأحكام الجزئية كما في قوله من  
 الناموس والمحكم بأن كل قارحة مستفاد من كلامه

يجزئان كثيرة مع الوتر في هذه الحالة على الأصا  
سات الجزئية قد انفس ويتول المعنى في الامن  
المبداء العياض فلا شك ان الاحساسات انما  
يوزي الى اليقين اذا كان غاية على الادب العقل  
يعني بين الحق والباطل من الاحساسات لم يميز  
الصواب عن الخطأ والمتكرونة لا عادة الى  
الحسن والفرقة الصوف طائفة لانهم قالوا ان  
الحسن بظن كثير لا تارة الكبر صغير لا يشبه  
البعيدة وزعم الواحد كثير لا تارة انظر الى  
مع غرض اخذ الحسنيين اوله الملاءمة طرفة كونه  
فرياس الافق فاننا نرى التقديرين قريين  
ذلك واذا كان كذلك فخرية الى جزئية كائنة  
مع هذا الخط فلا يكون معتبرا وتفسيره في  
الكتب العالمية مع في من الطائفة المانحة  
والحسيات حقيقة المدس من المبادي

وفي الميزان وفيه من ينسب اليه في يوم يدين  
 انما الحجة التي لا تزل في القلب من سوء ووجد  
 لا ولي الا لا يجب من الشك في هذا الامر  
 اي المشاهدة لا قبل القابل للسير في شرف  
 ح المواقف من غير ان يتغير اليه الحكم  
 الحديث القوي من غير ان يتغير اليه الحكم  
 لانك فعلا شاهدنا شاهدنا في هذا الامر  
 متفق حكمنا باننا الحكم واحد ويبدو كذا الشاهد  
 انما هو من القوي في هذا الامر وتماثل  
 او من القوي في هذا الامر وتماثل  
 فمن نزل ما لا بد في هذا الامر وتماثل  
 فاما المطلب في قضية فيكون حجة في هذا الامر  
 وفي هذا الحكم القوي في هذا الامر وتماثل  
 مع هذا الحكم القوي في هذا الامر وتماثل  
 كان طاعا او الكواكب في هذا الامر وتماثل

الاسمال والادب متكررا في فعله يحصل الجرم قيل  
الفرق بين الجرم والحدس ان الجرم يرتوقف  
على فعله لا على انما قد يحصل المطلوب سببه ما  
في الامانة ما لم يرتق له ولم يتناولوا احدا  
ويبينونه من جهة اخرى الجرم عليه الاسمال او على  
مخلافه الحدس انما لا يرتق له وقت وقد بان  
بعضهم في كماله ان يرتق من العيانية كما  
لحدسيات اي كان في الحدسيات والمترتبة  
وجع القضايا بحكم العقل الجرم عليه ما لم يرتق  
تواجد على الكذب انما يرتق له ولم يرتق  
وهو انما لا يرتق له انما يرتق له العقل او الحواس  
على الكذب وتبين العديدية وليس بشرط فيه  
اشارة الى سرور عليه الحدس انما يرتق له من حيث  
في الريبة ومنهم في الريبة ومنهم في الريبة  
في العشرة ومنهم في الريبة ومنهم في الريبة

٢٩٣  
٢٩٤

وهم في حين وفوق ذلك متسك كل يد بل باه  
فيه ذلك المتكرد واليحي هو ما قاله المصنف الصابط  
مبلغ يفيد اليقين ثم يحيل الاستدلال الى انتهاء التواتر  
الى الحسن ومساوات الطرق الى وسط يخرج عن هذا  
جدا لا حرو هذه القات التي تخرج من يد الحديت  
والتواتر لا ينفصل عن اي لا تقوم حجة على الغير  
لجوان لا لا يحصل له الحسن واليحي يزد والتواتر  
المينة للعلم والابدل مشاركا في مشاركة الغير  
ايامها من حصر المقاطع المتقدمة ما تنال في  
المرواح اليها بعينهم في كيد يهيات والمشاركة  
وله صمد الانذار ويراي باليد يهيات واحد  
المشاركة في العلم العدة من هذه المبادي  
المستة في الاوقات التي توقف فيها التناقض الغز  
يزد كالبار والصبيان احدى من الطريقة بالحقا  
يدفعون الاعاليات كيعض المبالط اعوام ترافقا

القول في

المطوية القياس نور المشاهدات واما المجرىات  
والحدسيات والتواترات فهو ان كانت مجردة للمخبر  
مع نفسه فكما يستخرجها غيره الا اذا كانت  
في الامور المتعقبة لها من العجوبة والحدس والتواتر  
توفاك ان يقع حـ عليا بسبب المذاكرة  
ووجه الحسرات الحكم عند القضاء الثقيلة  
اما العقل والحس **والعقل** هو الذي يميز بين  
الحس والعقل وان كان الحكم هو العقل كما ان يتر  
حكم العقل مجرد دستور الطرفين بل هو سلطة  
فلا بد من لا تغيب فان كان الحكم مجرد دستور  
سميت تلك القضاء بالاوليات وان لم يكن حكم العقل  
بمجرد دستور الطرفين بل هو سلطة فلابد من لا  
تغيب تلك السلطة عن الزمن منذ تصورهما  
ولا الزمان تلك القضاء بما يدعى بالسميت قياسا  
فهامها وان كان الحكم هو الحس فهو المشاهدة

هذه ما كان من الحواس الظاهرة سميت سميات  
 والظن من الحواس الداخلية سميت ووجدانيات  
 والظن مركبات من العقل والعقل الحواس التي  
 حواس السمع او غيره فان كان حواس السمع فهو المتوا  
 ترات وان كان غيره فهو السمع فان كان يحتاج العقل  
 والجزم في تكميل المشاهدة مرة بعد اخرى او لا  
 يحتاج هذه احتياج نفي الجبروت وان لم يحتاج اليه  
 تكميل المشاهدة في نفي الجبروت فان لم يحتاج  
 اليه على الحكم اي النسبة الاكبر الى الصغرى والوا  
 قع اي في الخارج فالبرهان في الاقادة اليقينية  
 على الحكم في الخارج كقولنا احتلت هذه الاقادة  
 وكما نرى في الاقادة من فهم في بعض الاقادة  
 على ثبوت الجبروت في الخارج ولا يوان لم يكن على  
 الحكم في الواقع بل في ذهن طي اي في البرهان  
 في الاقادة الايقينية الثبوت في العقل والحق

في الخارج كقولنا هذا محرم وكل محرم متضمن للاختصاص  
 فهو متضمن للاختصاص فلهذا لم يكن متعلقا بشئ  
 التعريف في الزمن الا انها ليست متعلقة بالخارج  
 بل الامر بالاعتراض هو ان كان اي ذات لا وسط  
 لثبوت الحكم في الخارج كقوله المثال المذكور ويصح  
 هذا القسم من القسمين من البرهان الا في دليل  
 اولي لا يكون ~~لولا~~ لثبوت الحكم في الخارج  
 بان يكون كلامه معلول علة واحدة او يكون  
 هناك علة اصطلاحية معلول وهذا القسم لا  
 يحتاج اسم كافي في قوله هذا الجواب فيثبت علينا وكل  
 يشتهر علينا فيثبتنا فان اشتداد ما علينا ليس  
 معلولا لاجزاء بل لاجزاء معلولا للصحة المتعينة  
 الخارجية للمعنى كقوله لا وجود للمعلول  
 لثبوتنا ان له علة كقولنا كل جسم مطلق وكل  
 موافق في دليله باني وهو الحق فيه ~~وهو~~

ففرد بعضهم وهو ان الامر بالعكس فان المعتزلة في  
 جهات الامر على الاوسط اثبتوا الاكبر الاصغر و  
 هي هي هنا متحققة لا بقوة اي لاعلية الاوسط  
 اثبتوا الاكبر في نفسه وفيما يورثه اي بين  
 العالمين فرق بين الدنيا والاوسط والمازلا  
 كبر هو المولف لكنه حلة ليجوز الاكبر الاصغر  
 هذا جهات قوم ليس يثبتون في هذا  
 المقام شك وهو ان الشئ ذهب في جهات اثباته  
 اليك العلم اليقيني بل سبب اليقين المستقيمة علم  
 السبب واليسر سبب بكان لذاته لما لا يكون  
 بينا اي بين يها ينشأ او بايها الى سر وما  
 عن تبيانها اي عن بيانها بوجوه في الاطراف  
 سطحا ليس سبب لم يكن من اليقين وهو  
 العقل المتكامل فيكون وسطا ما هو السبب الخفي  
 بل بوجوه في هذا الاصل المتكامل المتكامل

الا ان كون النتيجة يقينية معتبر في حد  
البرهان على ما ذكره الشيخ لا يحصل اليقين الا  
اذا استدل السبب على المكتتب وهذا في كل هذا  
الشك لعل مراد الشيخ ان العلم الكلية  
وهو يقين الدائم اما ان يكون بينا اي ظاهرا  
من جهة العلم علم السبب او بينا بنفسه لان  
جهة السبب فالعلم الجزئية جان بها لا يكون  
معلومة بالضرورة وبما البرهان غير الامتناع  
من هذا الجواب بالتحديد حاصل من القياس اما  
كل قولنا كل جسم موافق من المعقول والموافق  
فله موافق ولما قياس جزئي قولنا هذا البيت  
مصور وكل صور فله صور فالتعبير الاول  
ما يقع به العلم الصحيح هو اليقين الدائم اما الثاني  
ليس ما يقع به اليقين الدائم بل يقع به العلم  
في لان هذا البيت ما يفسد المعنى من زواله

عند الاعتقاد الذي كان ولاعتقادنا جميعا وفي  
واليقين الدائم لا يزول وكلام الشيخ في اليقين  
الدائم لا يدل على منتهى فهمه فغيره من الآن  
فيجري في العلم الجزئي كما في المثال المذكور في البحث  
الحد الذي هو القياس <sup>الذي</sup> ان من الشهرة ان الحكم  
بما في القضايا التي هي من انقطاع الالام الحارة  
الكل عليها كمن الاحسان الى الاله واما لاكثر  
كوحدة كآلة او اساطيفه محسوسة كاستحالة <sup>الشيء</sup>  
المطلق لما للمعينة عليه كقولنا العدل حسن  
الظلم قبيح ورفقه في طبائهم كقولنا موبسات  
النفقة محرمة او حلية فيهم كقولنا كنفنا محرمة  
منعوم او الفعالات خلقية <sup>والله</sup> بالمتعلقة  
بالخلق او من حيث كلامه بالمتعلقة بالمرام او  
ديبات شرعية كالصوم المفروضة بصادقته  
او كآية اليه سواء كانت المشهورات صادقة

او كذبة ومن فيها اي لاجل ان قاطرة الاداء  
قد يكون الاستعدادات قبل الامن جسد الطارات  
وتحل في الاستعدادات في كل يوم مشهورات في  
صان كجسدها واداءهم كقبح ذبح الجبوانا عند  
اصل الهند وعدم في عند من هم وبعيد البيت  
اي انهم من بلاد الهند وامتزجت اي المشهورات  
عند البحر داي بحر في كل من جميع الامور في  
بذلك يعني ان الانسان لو جردا لثقل على جميع  
موانعه وخرج عليه هذه القنطاريات ونظرا  
تصورات الطرفين لتقضي في هذا الاصل  
فان لا يتوقف فيها من السلطات فطاع على  
المشهورات اعم منها لما شدة الخلو بين المتقاضي  
التسليم لتقدير الامر الوجوه ما العرض في  
الحكم اذا كان الحكم في سائر الامور في الرأي اذا كان  
جميعا البحث الثالث الخطابة وهو القياس والمفاد

المولف من المقولات الماخوذة فمن يحسن الظن  
 فيه كالأولاد والكراد ومن عدل الماخوذات من  
 الأبياد عليهم السلام منها المقولات فقط  
 غلط لأن الماخوذات منهم من علموا واستلوا إلى يوم  
 يقين يستعمل في الأولاد المنقلبة ومن المنقلوبات  
 التي يحكم بها بسبب رجحان أي من رجحان الحكم مع  
 أن منه تفرق كما هو من يطوف بالليل فهو ملحق  
 صوابها بالمقولات من قبل مقابلها بالخاص  
 المراد بها سوى الماخوذات يدخل فيها الذي في الظن  
 نات المخرجات من الحواسيل والتواتر الغير  
 الواصلة إلى حاشية هذا الجرم والعرض من غير  
 الختام مافة لحوارات في الحاشية والمعاد كالمط  
 الحاشية والوفاة البحث الرابع الشرع والقياس  
 الواف من المخرجات وهي القضايا التي تناقضها  
 النفس بمساوئها كقولنا العسل مرة مميحة

والخبر ما فرقت سبلته فانها اذ انقضت طوع  
للخيل من التصديق بها اذا كان لها شعر  
على وزن طيف الواسع صوت طيب المراد  
بالوزن هي زبارة النظام من حيل الحركات و  
السكنات وناسبتها والاعمال والقوانين بحيث  
يجد النفس من ادراكها لذاتها من ممتعتها  
لها لذوق والقدماء كانوا لا يعتبرون  
في الشعر الوزن ويقتصر جون على التخييل والحد  
نقطة غير طاعة الوزن في الجمال لا يعتبر  
ون يله الا وزن وهو ظهور الالان والاعمال  
من افعال النفس بالترتيب او التمهيد وهو  
الاجتماع للنفس كالنتيجة له الى الشعر البعث  
الحاسن لسفاسة وهو من سوف سفاها  
و هو سفاها في اللغة نوا يتبعني الحكمة الجوهرة  
المدنية وهو القياس لولف من الوجبات في

ووجوبها كاذب يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة  
 ولما قيل في الامور بالغير المحسوسة لان الحكم  
 الوهم في المحسوسات ليس بكاذب بل هو كل جسم  
 في جهة فان العقل يصدق في احكامه على المحسوسات  
 فان كان الحكم كاذباً في غير المحسوسات فانه كاذب  
 في كل وجود مشاكاله والنفوس في امور  
 اذا كان كذا للظواهر هيات وما لم يتبين منها  
 اي عند نفوس كذا اوليات ولا ارفع للعقل  
 حكم الوهم يقع الاتهام اي التباسها بايديا او  
 من المشبهات بالصادقة عطف على من الوجوه  
 صفة اي من جهة اللفظ لقولنا الصورة التي  
 المنقوشة على الجدار فانها في كل فرد حال  
 في الصورة حال او معنى اي من جهة اللفظ  
 كعلم من عاينه وجوده للوجود في الحقيقة كقولنا  
 لناكل انسان وفرد هو انسان وكل انسان

مر

فمن غلط من يفتي ان يكون الانسان فرس  
والغلط فيه ان سوي نوع اللذين ليس بهما  
وليس شيء موجود يصدق عليه انسان او  
فرس واذا قلنا ان جيا سكان الذهبيات  
كقولنا الجوهر موجود في الذهب في كل موجود  
في الذهب قائم بالذهن في كل قائم بالذهن  
عرضي فتبين ان الجوهر عرضي فان الجوهر هو الموجود  
في الخارج والموجود في الذهب صورة  
فقد اخذ الخارج مكان الذهني بالكلية  
كأخذ الذهنيات سكان الخارجيات كقولنا لفظ  
وتجهاوث وكل حادث ولم يحدث له حدث  
وثان الحدوث امر ذهني لانه كان الخارج  
محكم عليه بالحدوث او كان الحادث في الخارج  
والخارجي المسبق بالعدم فلا بد من اعادة  
جميع ذلك ليلا يقع الغلط والمهمون في

الى من النفس انزل الله كين تامل القياس على  
 الحزم والكمالات الفاضلة الفاسدة تسمى اي  
 جهة الصورة بل لا يكون لها جهة فبذلك لا يختلف  
 شرطها كية والكمالات كما اذا كانت كية المثل  
 لا يكون له قسمة من اقسامها او حكمة او مادة  
 اعلم من جهة المادة بل يكون الماهون بعض قد  
 مائه ويقتضي ان يكون الاقراط مرقاة وتكون  
 الصادقة هي الحزم كقولنا كل انسان يشرب كل شئ  
 فكل من كل انسان فقال الخ لا في السفسطة  
 فانها لا بد منها من مساو المادة فقط وما قبل  
 انما القياس الفاسد من جهة مادة فقيه انما  
 من الصورة لا من جهة قياسا قتل والما لم يكن  
 في الحكم فهو سفسطائي اي منسوب الي  
 الحزم الموهمة فليس من جهة ما قابل الحزم فهو  
 شاغرة هذا اي خذ هذا والوفاء من الرجوع

غير من السفسطة فاما في القاطع

المرجوع من مجموع هذه القضية متعلقاً بالمساواة  
التي بيننا وبين المعتبرة البرهان فان يكون وقد  
ما تميزت في خلاف غير من الاقسام مثلاً كيف  
في كون القياس منسوطاً فيكون احداهما مقبلاً  
وحيث كانت احدى يقيناً في جميعها لا يكون  
فيها ما هو اذ وكونها لا تستر بات حلق في احدى  
فالموقف من مقدس مشهور في جميعها لا يستجيب  
لها شعر في نقد برهانها في هذه الحالة الكتاب  
اجزاً ما لعلوم المسائل وهي القضايا بالجملة تطلب  
بها في العلوم بالبرهان هذا هو الحق ولا يعلم  
اجزاً ما لعلوم تلك الموضوع في المبادئ والمسائل  
كما هو المشهور بخطاء او سلاطة والمبادئ من  
سائل في الاشياء التي ينبغي عليها العلم في جميع  
وقصد بقدر ما المقصود في جميعه ودر الموضوع  
عانت كقولنا في العلم الطبيعي هو الجرم القابل للبناء

الاجزاء الثلاثة وجزاها كقولنا اليوم هو الجهر الذي  
 من ثلاثة القبول نقط واما منها الذاتية كقولنا  
 الحركة كالاول هو الحق من حيث هو القوة و  
 المقدر يقدر في مقدمات بيته بنفسها او مبنية  
 هناك وفي هذا المقادير في هذا المقادير في  
 العلوم اعلم ان موضوعات المسائل قد يكون انوما  
 من امراضها الذاتية قد يكون المنهات البرية  
 من انواع موضوعات العلوم واما في ذاتها  
 وهي لا تهاجها من هذا الذاتية فلا بد ان يكون  
 خارجة عن موضوعاتها لا متنازع ان يكون جزء  
 البشع مطلقا بالبرهان لان الاجزاء بعينه البشع  
 البشع ولا يقع هذا القدر من العلم حاسدا في  
 على ان يتوجه اليه حضرة البشع بالحقيقة الملم  
 عزائره وروحه من ان سلام وروحه  
 عليه السلام صل على محمد وعلى آل محمد وبارك

وعل على جميع الانبياء والائمة وعل على ملكة  
الفرين وعل على بلاد السلطنة وعل على جميع  
شركائهم وعل على جميع  
سركهم وعل على جميع  
كياهم وعل على جميع  
دوشبه وعل على جميع

الحمد لله الملك العالم على جميع الامم وعل  
الاحكام وعل على جميع  
محمد خير الانام وعل على جميع  
وعل على اله الطام وعل على جميع  
الغناغ من جميع الامم وعل على جميع  
والخطاب النبيل العام من جميع  
عامرة وعل على جميع  
الرهبة مركز ديرة المعرفة الفضيلة وعل

وقطب قطب العلو والخصال الذي عاشه  
 لا تحصى ولا تعد له اخوان ناره ملاعب الكبر  
 مدونه محضه الاحد: يزيد لطفه المؤيد  
 وفضله المندوب عبد له في دياره باركزي  
 مولد له آية الله جلاله في الثاني روزه وفتنه  
 محمد: تابعه من قسنة هذه السند ١٢٩  
 في بلدة كشمير من اقامته والتدبير  
 يامر بكم من شطرا ليل لمران ملاح عاظم  
 من المورث: تمت بوقت سلا من ابعثه  
 زوايا كركيلز ولايت احمد شله انهم اعرف لنا هذه  
 الكاتيبا وجميع الكوران والمؤمنات والمسلمين و  
 السلطنة الاعيان والاموات تحت عجب الدعوى  
 برحمتك يا ارحم الراحمين

هر که خواند و دعا طهر دارم تا که بنده کمال  
 بریند کسب اجزا و عمرین کند طهارت از این



